جامعة اليرموك

كليّـــــة الآداب

قسم اللغة العربيّة

القواعديّة وأفضليّة التركيب في القراءات المتواترة

The Syntactical and Structural Optimality in Quranic Successive Recitations (Al-Qira'āt Al-Mutawātirh)

إعداد الطالبة: أسماء أحمد الخشاشنة

بإشراف الأستاذ الدكتور يحيى عطيّة عبابنة

قسم اللغة العربية وآدابها

تخصص اللغة والنحو

تاريخ تقديم الأطروحة 2018/3/27

© Arabic Digital Library Yarmouk University

القواعديّة و أفضليّة التركيب في القراءات المتواترة

إعداد الطالبة :أسماء أحمد الخشاشنة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص اللغة العربية ،

في جامعة اليرموك، إربد، الأردن

وافق عليها

يحيي عطيّه عبابنة .....مشرفا ورئيسا

أستاذ في اللغة و النحو في جامعة اليرموك

عبد القادر مرعي العلي بني بكر.....عضوا

أستاذ في اللغة و النحو في جامعة اليرموك

أحمد أبو دلو .....عضوا

أستاذ مشارك في اللغة و النحو في جامعة اليرموك

محمود الخريسات.....عضوا

أستاذ مشارك في اللغة و النحو في جامعة اليرموك

علاء الدين أحمد الغرايبة.....عضوا خارجيا

أستاذ مشارك في اللغة و النحو في جامعة الزيتونة

تاريخ تقديم الأطروحة2018/3/27

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	هـ
شكر وتقدير	و
الملخص باللغة العربية	ز
المقدمة	1
الدراسات السابقة	4
التمهيد	6
الفصل الأول: تعدد التراكيب الاستعماليّة في باب العلاقات الإسناديّة في القراءات المتواترة	16.
المبحث الأول: الإسناد الاسمي	19
المبحث الثاني: الإسناد الفعلي	69
الفصل الثاني: مكملات العملية الإسنادية في القراءات المتواترة	90
المبحث الأول: المنصوبات	90
المبحث الثاني: ما حمل على المفعول به	101
المبحث الثالث: المشبه بالمفعول به لفظا في اكتمال العملية الإسنادية	113
الفصل الثالث: التراكيب والأفضلية القواعديّة في باب التوابع في القراءات المتواترة	122

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع: تعدد التراكيب الاستعماليّة في الجر وعلاقة الإضافة في القراءات المتواترة.. 165

الخاتمة 173

المصادر والمراجع.....175

الملخص باللغة الانجليزية.....189

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الإهداء

إلى والدي – رحمه الله– الذي مهّد لي طريق العلم والمعرفة... وكلّت أنامله ليقدّم لأبنائه لحظة سعادة...

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء ... والدتي الحبيبة.

إلى من ينافس الغيث في العطايا ... ويسبق الحياء في السجايا... زوجي

إلى من يطرب قلبي بنجواه... وتسعد عيني برؤياه ... ثمرة فؤادي..زيد

وإلى أساتذتي عرفانا بالجميل.

أهدي عملي هذا

أسماء الخشاشنة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشكر والتقدير

بعد الحمد، الصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من كان له أثر وبصمة في إنجاز هذه الأطروحة، والفضل يعود بعد الله إلى الأستاذ الدكتور الفاضل يحيى عبابنة بقبوله الإشراف عليها، ولاهتمامه البالغ بها وإعطائي من وقته الثمين وإرشادي بآرائه وتصويباته، فما كانت لتكتمل لولا متابعته المستمرة، فجزاه الله خير الجزاء.

وأتقدم كذلك بشكري وتقديري إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة لتفضّلهم مشكورين مناقشة هذه الأطروحة المتواضعة، مؤكدة أنني سأستفيد وأتقيد بكل ما سيبدونه من ملاحظات وآراء؛ لتضع هذا العمل على الطريق الصحيح، فلهم كل الاحترام والتقدير.

أسماء الخشاشنة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملخص باللغة العربيّة

الخشاشنة، أسماء، **القواعديّة وأفضليّة التركيب في القراءات المتواترة** – رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2018م

إشراف الأستاذ الدكتور يحيى عبابنة.

نظرية الأفضلية هي نظرية حديثة مكمّلة ومطّورة لنظرية النحو التوليدي، تعالج جميع مستويات اللغة، وفقا لسلّم تفاضلي يرتب معايير الشروط اللغوية من الأفضل إلى الأقل أفضلية في الأداءات اللغوية. ووظيفتها البحث عن الأداء الأمثل أو الأفضل قواعديا.

تسعى الباحثة في هذه الدراسة إلى تطبيق هذه النظرية على نماذج من القراءات المتواترة، وعرضها على مجموعة من العناصر القواعدية للباب النحوي، فإذا ما حقق نمط تركيبي هذه العناصر فإنّه يكون حقق المثالية القواعدية والاستعمالية، يعني أنه هيمن على الأنماط الأخرى.

واقتضت طبيعةُ هذه الدراسة أن تأتي في مقدمة تتضمنُ بيانَ الموضوع، وسبب اختياره، ومنهج البحث، والدراسات السابقة، وتمهيد. تناولت الدراسة النظرية، وتضمنت التعريف بنظرية الأفضلية اللغوية، ونشأتها، وبيان أقسامها. والتعريف بالقراءات القرآنيّة المتواترة، وشروطها. وأربعة فصول: تناولت فيها تعدد التراكيب الاستعمالية في باب العلاقات الإسنادية في القراءات المتواترة. والأنماط اللغوية في القراءات المتواترة المتعلقة بمكملات العملية الإسنادية، ثم التراكيب والأفضلية القواعدية في باب التوابع، وأخيرا تعدد التراكيب الاستعماليّة في الجر، وعلاقة الإضافة في القراءات القرآنيّة المتواترة. أمّا الخاتمة: فتضم أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واتّبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في دراستها، إذ قامت بجمع شواهد قرآنية متواترة من مصادرها، ثم عرضت الأنماط التركيبية للشاهد على مجموعة من العناصر القواعدية، مرتبة في جداول فإذا حقق النمط جميع هذه العناصر، فإنه يكون حقق المثالية القواعدية وبالتالي الأفضلية، وهذا دليل على أنّ القواعد هي أداة الحكم على الأفضلية وهي الضابط النحوي.

الكلمات المفتاحيّة: نظريّة الأفضليّة، القراءات، العلاقات الإسناديّة، مكملات العملية الإسنادية، الأفضلية الاستعماليّة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المقدمة

كان اهتمام النحاة بالقراءات القرآنية جليا، فهي مادة لغوية متكاملة أسهمت في التقعيد النحوي واللغوي، وتعد كذلك من أهم مظاهر سعة الكلام بتعدد الأنماط للقراءة الواحدة، ورغم ذلك نجد النحاة قللوا من أهمية الشواهد القرآنية بالنسبة للشواهد الشعرية، وربما يعود السبب إلى شروط القراءات المتواترة[1]

وسعت الباحثة في هذه الدراسة إلى الإفادة من نظرية الأفضلية وتطبيقها على شواهد من القراءات المتواترة، إذ إن لهذه النظرية قدرة على استيعاب جميع الأنماط اللغوية، أي جميع الاستعمالات اللغوية الواردة عن أصحاب لغة ما المخالفة للقواعد العامة. ولهذه لنظرية ضربان هما: الاستعمالية والقواعدية، فهي نظرية ترتبط بالجانب التداولي الاستعمالي للغة، بالإضافة للقواعد. وقد جاءت نظرية متطورة لنظرية النحو التوليدي، ودليلا على اهتمام العلماء بالتداول الاستعمالي للأداءات اللغوية، لذا فهي مرتبطة بالجانب الاستعمالي للغة.

وتقوم أهم أفكارها على عرض الأنماط التركيبية أو اللغوية على مجموعة من العناصر القواعدية، فإذا ما تحققت هذه العناصر فإنّ النمط يكون قد حقق المثالية القواعدية والاستعمالية، مما يعني أنه حقق شرط الأفضلية، وأما إذا اختل عنصر من عناصر الأفضلية فهذا يعني الاختلال. ولكن القاعدة قد تتسمّح ببعض الأداءات المبتذلة قواعديا على ألا تكون من العناصر المهمة التي تؤدي إلى الاختلال التركيبي الذي يفقدها شروط الصحة. [2]

1. العبابنة، يحيى القراءات القرآنيّة، رؤى لغوية معاصرة. دار الكتاب الثقافي. إربد 2014. 5

2.العبابنة، يحيى. القواعدية وأشكال الأفضلية في النحو، المفعول المطلق أنموذجاً. مجلة جامعة اليرموك– إربد – الأردن. ضمن كتاب أروقة العربية، بحوث لسانيّة مهداة إلى الأستاذ الدكتور اسماعيل عمايرة، إشراف الدكتور ماجد الحجيلي، عالم الكتب الحديث، اربد، 2016. 582– 583.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتهدف الباحثة إلى التعريف بالقراءات المتواترة، ونظرية الأفضلية اللغوية وتطبيقها على تراكيب في القراءات المتواترة، والكشف عن صيغ اختيارية (بديلة)، والحكم عليها بترتيب تفاضلي. ولا تتعرض الباحثة إلى الناحية القدسية للقراءة، فالقدسية لا جدال فيها، وإنما تتعرض للناحية القواعدية والاستعمالية للقراءة.

منهج الدراسة

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة، إذ قامت بجمع شواهد قرآنية متواترة من مصادرها، ويعد كتاب "الكشف عن وجوه القراءات " للقيسي المرجع الأساس في هذه الدراسة.

ثم عرضت الأنماط التركيبية للقراءة على مجموعة من العناصر القواعدية للباب النحوي مرتبة في جداول فإذا ما تحققت هذه العناصر، فإن النمط يكون قد حقق المثالية القواعدية، فهي مسألة معيارية تقوم على التفاضل بين الآداءات والأنماط الكلامية التي تمثل حالة واحدة. أما إذا فقد التركيب بعض العناصر فإن درجة الأفضلية تنقص وتزول إذا اختل عنصر منها. هذا يعني أنّ القواعد هي أداة الحكم والضابط النحوي على الأفضلية.

و تتوزع محاور الدراسة بين مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة ثم قائمة بالمصادر والمراجع على النحو التالي:

المقدمة:

وتحدثت فيها الباحثة عن أهمية الدراسة والمنهج المتبع والهدف من الدراسة وخطتها، والدراسات السابقة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التمهيد: وعرضت فيه الباحثة المعاني والمصطلحات ذات الأهمية في هذه الدراسة كالقراءات القرآنية ونظرية الأفضلية وأهم عناصرها .

الفصل الأول: تعدد التراكيب الاستعمالية في باب العلاقات الإسنادية في القراءات المتواترة.

تناول هذا الفصل في هذه الدراسة التراكيب ذات العلاقات الإسنادية في القراءات المتواترة، وفيه مبحثان: الإسناد الاسمي، والإسناد الفعلي، ولكل منهما مطالب ومسائل .

وناقشت فيه الباحثة نماذج من القراءات المتواترة الوارده في كتاب الكشف، وتطبيق نظرية الأفضلية اللغوية القواعدية منها والاستعمالية على أنماط كل قراءة، فعرضت الأنماط التركيبية على مجموعة من العناصر القواعدية مرتبة في جداول بهدف الوصول إلى النمط الذي حقق المثالية القواعدية والاستعمالية وتفضيله على الأنماط الأخرى، في القراءات المتواترة .

الفصل الثاني: مكملات العملية الإسنادية في القراءات القرآنيّة المتواترة.

وتناول هذا الفصل الأنماط اللغوية في القراءات المتواترة المتعلقة بمكملات العملية الإسنادية، وفيه ثلاثة مباحث: المفاعيل: المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول معه، والمفعول لأجله، والمفعول فيه. وما حمل على المفاعيل، ويحوي المنادى، والاشتغال، والاختصاص، والإغراء والتحذير. والمشبه بالمفعول به لفظا في اكتمال العملية الإسناديّة ويحوي: الحال، والتمييز.

الفصل الثالث: التراكيب والأفضلية القواعدية في باب التوابع .

وتناول هذا الفصل في هذه الدراسة التراكيب ذات علاقة التبعيّة، ويشمل خمسة مباحث: عطف النسق، وعطف البيان، والنعت، والبدل، والتوكيد .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع: تعدد التراكيب الاستعماليّة في الجر وعلاقة الإضافة في القراءات القرآنيّة المتواترة .

وتناول هذا الفصل التراكيب المستعملة في القراءات المتواترة، المرتبطة فيما بينها بعلاقة الإضافة أو الجر، وشمل هذا الفصل مسألتين هما: الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وحذف المضاف.

الخاتمة: وتضم أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة .

الدراسات السابقة:

ظهرت بعض الدراسات المعاصرة التي تحدثت عن نظرية الأفضلية، ومن أشهرها، دراسة: زمزم أحمد علي تقي، تحت عنوان "توجيه الشاهد القرآني في مغني اللبيب: تأصيل وتطبيق ومنهج". وهي دراسة تُعنى بالتوجيهات التي كان لابن هشام موقفٌ فيها، ومنهجه في الرد والترجيح والموافقة .وجاءت هذه الدراسة في ثلاثة أبواب، تتناول الباحثُة في الباب الأول: وتضمنت ثلاثةَ فصول؛ وهي: السماع، وآراء النحاة وأصولهم، ومراعاة المعنى. وثانيها: الدراسة التطبيقية، وتضمنت ثلاثة فصول؛ وهي: السماع، وآراء النحاة وأصولهم، ومراعاة المعنى. وثالثها: منهج ابن هشام في التوجيه، وتضمن ثلاثة فصول أيضًا؛ هي: السماع، وآراء النحاة.

دراسة: أحمد عبد المجيد حمد القيسي، بعنوان:" توجيه الشاهد القرآني في معاني القرآن وإعرابه للزجاج في ضوء نظريّة الأفضليّة اللغويّة (دراسة في علم اللغة المعاصر)". تناول فيها الباحث نظرية الأفضليّة اللغوية، نشأتها والتعريف بها، وذكر خصائصها ومكوناتها، وتطبيقها على اللغة العربيّة. وتتبعت هذه الدراسة المظاهر اللغوية الواردة عند الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه، ودرست توجيهات الزجاج للشاهد القرآني؛ وفقا للتحليل اللغوي التفاضلي الحديث.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بحث: عمر محمَّد أبو نوَّاس، بعنوان: " التصنيف اللغوي بين المقبوليَّة والأفضليّة اللغة الرديئة نموذجاً". وجاءت هذه الدراسة للنظر في تصنيفات اللغويين للأنماط اللغوية بين المقبوليّة والأفضليّة عن طريق التركيز على دراسة أنماط اللغة الرديئة، وتناولت كذلك الأنماط التي حكم عليها رداءة بالتحليل وفقا للمستويين الصوتي والصرفي، وفقا لمعيار البعد عن القياس، وموافقة الاستعمال أو كثرته، وغرابة العملية اللغوية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التمهيد

تعدّ القراءات القرآنية مصدرا أصيلا من مصادر التراث النحوي؛ كونها من أفصح اللغات وأوثقها، لذا فقد تعدَّدت المستويات والأداءات التركيبية فيها مما أدّى إلى تعدد الاختيارات والأنماط اللغوية في النص القرآني، وقد تكون هذه الأنماط متساوية في الفصاحة إلا أنّ بعضها يحقق المثالية القواعدية والاستعمالية أكثر من غيره.

القراءات (لغة): جمع قراءة، وتعني: الجمع، فقرأت الشيء قرآنا: جمعته وضممت بعضه إلى بعض. وَسُمِّيَ قُرْآناً لأَنه يَجْمَعُ السُّوَر، فيَضُمُّها. ومنه قَوْلُهُ تَعَالَى: إِنَّ عَلَيْنا جَمْعَهُ وَقُرْآنَه"[1]

و القراءات (اصطلاحا) هي: "علم بكيفيات أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقلة" [2] ويعرفها الزرقاني بأنها: "مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن الكريم، مع اتفاق الروايات والطرق عنه، سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئاتها"[3] من تخفيف وتشديد وتشكيل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1) ابن منظور محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري، لسان العرب: دار صادر – بيروت. ط: الثالثة – 1414 هـ (ق رأ)

(2) ابن الجزري: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، اعتنى به: علي بن محمد العمران، دار الكتب العلمية، الطبعة :الأولى 1420هـ – 1999م ص 8

(3) السيوطي: عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، الاتقان في علوم القرآن، المكتبة العصرية، بيروت 1987، 1/ 244

وعرّفها أبو حيّان الأندلسي أنّها: "الوجوه المختلفة التي سَمَحَ النّبي صلى الله عليه وسلم بقراءة نصّ المصحف بها قصداً للتّيسير، والتي جاءت وفقاً للهجةٍ من اللهجات العربيّة"[1]

ويرجع عهد القرّاء الذين أقاموا للناس على طرائقهم في التلاوة إلى عهد الصحابة رضي الله عنهم، وكان أهم من اشتهر بإقراء القرآن منهم، كما ذكر الإمام السيوطي: عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وأُبَيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وابن مسعود، وأبو الدرداء، وأبو موسى الأشعري. وقد قرأ على أبيّ جماعة من الصحابة منهم: أبو هريرة وابن عباس، وعبدالله بن السائب، وأخذ عن هؤلاء الصحابة كثير من التابعين في كل مصر من الأمصار. [2]

وفي عهد التابعين على رأس المئة الأولى من الهجرة، تجرّد قوم واعتنوا بضبط القراءة عناية تامة، حين دعت الحاجة إلى ذلك، وجعلوها علماً كما فعلوا بعلوم الشريعة، وصاروا أئمة يقتدى بهم ويُرحَل إليهم، واشتهر منهم الأئمة السبعة الذين تنسب إليهم القراءات إلى اليوم، مع العلم بأنّ القراءات هي أربع عشرة قراءة، ولكن التي حظيت بالشهرة ونباهة الشأن هي القراءات السبع المنسوبة إلى الأئمة السبعة المعروفين. وهذا الذي جعل الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي يلوم ابن مجاهد ويقسو عليه في تعبيره حيث قال: " لقد فعل مُسبّعُ هذه السبعة ما لا ينبغي له، وأَشكَلَ الأمر على العامة بإيهامه كل من قلّ نظره أنّ هذه القراءات هي المذكورة في الخبر، وليته إذ اقتصر نقص عن السـبعة أو زاد ليزيل الشبهة ".[3]

---

(1) الأندلسي: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين. ارتشاف الضر ب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة :رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبدالتواب. مكتبة الخانجي بالقاهرة . ط1، 1418 هـ - 1998 م. 47/1 .وينظر: عمر: أحمد مختار. البحث اللغوي عند العرب. عالم الكتب. ط8. 2003. 19/1

(2) ينظر: القطان: مناع بن خليل القطان. مباحث في علوم القرآن، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، **ط3**، 1421هـ- 2000م1/ 171

(3) السابق 1/ 168

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وربما كان اقتصار الإمام ابن مجاهد على هؤلاء السبعة مصادفة، من غير قصد ولا عمد، إذ أخذ على نفسه ألّا يروي إلا عمن اشتهر بالضبط والأمانة وطول العمر في ملازمة القراءة واتفاق الآراء على الأخذ عنه والتلقي منه. فلم يتم له ما أراده هذا إلا عن هؤلاء السبعة وحدهم.

القراءات القرآنيّة المتواترة

قسَّم أهل العلم القراءات القرآنية إلى قسمين رئيسين هما: القراءة الصحيحة أو المتواترة، والقراءة الشاذة. ووضعوا ضوابطَ للقراءة المتواترة يتمثّل في ثلاثة شروط هي:[1]

1. أن توافق وجهاً صحيحاً من وجوه اللغة العربية.
2. أن توافق القراءة رسم مصحف عثمان رضي الله عنه، ولو احتمالا.
3. أن تُنقل إلينا نقلاً متواتراً، أو بسند صحيح مشهور.

يقول ابن الجزري "كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ولا يحلّ إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم، هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف" [2]

(1) ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع المطبعة التجارية الكبرى، 9./1 . وقد فصّل ابن الجزري فيها حتى صارت تنسب إليه، واقترنت باسمه. وينظر: القطّان: 203/1

(2) ابن الجزري:9./1

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والقراءة الشاذة هي التي فقدت شرطا أو أكثر من شروط القراءة المتواترة، وحينئذ لا يقرأ بها تعبدا، ولا تسمى قرآنا [1]

ويمثل القرآن اللغة المثالية الرفيعة التي فهمها الأسدي والتميمي والقرشي وكل القبائل العربية الضاربة في أطراف الجزيرة العربية، فتعارفت عليها الألسن في المحافل الأدبية. فهو أوثق نص لغوي في العربية، حيث نال الحظوة العالية من العناية والضبط والدقة في الأداء من زمن الرسول صلى الله عليه وسلم. يقول صاحب الخزانة: " فكلامه –عزّ اسمه –أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه" [2]

وتحدّث النحويون عن الاحتجاج بالقراءات القرآنيّة المتواترة منها والشاذّة، إذ لا غنى لهم عن مادّة القرآن لاستشهادهم للقواعد النحويّة، ممّا أدّى إلى طعن بعضهم في بعض القراءات المتواترة، التي خالفت مذهبهم، وأنكر عليهم أخرون فِعلَتِهم هذه، ونادوا بِجَعلِ القرآن أساس قواعد اللغة [3]. ومن ذلك قراءة خفض الأرحام في قوله تعالى:" يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا"(النساء1). قرأ حمزة وقتادة والأعمش "الأرحام " بالخفض[4]. رأى بعض النحويين أنّ هذه القراءة لحن، وعدّها سيبويه قبيحة، قال: " لم يعطف على المضمر

(1) ابن الجزري: 9/1. القطّان/ 217، 225

(2) البغدادي: عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. تح: عبدالسلام محمد هارون. مكتبة الخانجي1997. 9/1.

(3) آل إسماعيل: نبيل بن محمد إبراهيم، علم القراءات، نشأته، أطواره، أثره في العلوم الشرعيّة. الرياض، مكتبة التوبة2000. ص 405.

(4) ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه. الحجة في القراءات السبع تح: د. عبدالعال سالم مكرم. دار الشروق – بيروت. ط4 ، 1401 هـ. 118/1. ابن عطيّة: أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عبدالرحمن بن تمام المحاربي .المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تح: عبدالسلام عبدالشافي. دار الكتب العلمية – بيروت. 2/ 4 . القرطبي: شمس الدين أبو عبداللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أبي بكر. الجامع لأحكام القرآن. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. دار الكتب المصرية – القاهرة .الطبعة: الثانية، 1964 م. 77/1

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المخفوض؛ لأنه بمنزلة التنوين، والتنوين لا يعطف عليه"[1] ولا تجوز إلا في الشعر كقول الشاعر[2]

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

وضعّف الزجاج هذه القراءة، لأنه يقبح عطف الاسم الظاهر على المضمر في الخفض إلا بإظهار الخافض؛ كقوله "فخسفنا به وبداره الأرض" ويقبح "مررت به وزيد" . " قال الزجاج نقلا عن المازني: لأن المعطوف والمعطوف عليه شريكان، يحل كل واحد منهما محل صاحبه؛ فكما لا يجوز"مررت بزيد وك " كذلك[3]. والغريب أن النحويين يستحسنون اثبات القاعدة بهذا البيت المجهول النسب ويعدونها قبيحة في قراءة متواترة .

نظرية الأفضلية

ثمّة تلازم بين القرآن بقراءاته وقواعد العربية لاشتمالها على كثير من لهجات العرب وطرق أدائهم، لذا سُجّل في تاريخ العربية ظواهر وأنماط تمثلت في بعض الأداءات القرآنية فضل بعضها ورجّح لموافقته القواعد والاستعمال، وهذا ما يعرف بنظرية الأفضلية القواعدية، وهي إحدى النظريات الوصفية الحديثة التي طوّرها الغربيون استنادا إلى النظرية التوليدية التحويلية، في محاولةٍ

(1) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. الكتاب، تح: عبدالسلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة. ط3، 1988 2/ 383

(2) هو من شواهد سيبويه التي لم يعلم لها قائل، وهو من البسيط. الشاهد فيه: "بك والأيام" حيث عطف "أيام" على الضمير المجرور وهو"بك" من غير إعادة الجار.الأُشْمُوني: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي . شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان الطبعة: الأولى 1419هـ– 1998م. 2/ 430 ، ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي الهمداني المصري: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه . ط20 1980 م.2/ 178، ابن يعيش: أبو البقاء يعيش بن علي ابن أبي السرايا محمد بن علي، شرح المفصل للزمخشري. قدم له :الدكتور إيميل بديع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. 2001 م. 78/3، السيوطي :عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي همع الهوامع في شرح جمع الجوامع .تح: عبدالحميد هنداوي. المكتبة التوفيقية – مصر. 139/2.، وسيبويه 2/ 383

(3) الزجاج: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق، إعراب القرآن، تحقيق: عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت الطبعة :الأولى 1408 هـ – 1988 م. 2/ 2

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

للتخلّص من الحِدة في النظر إلى اللغة على أنها ظاهرة عقلانية، بناء على انتقادات لنظريات قامت على انتقادات لمبدئي القواعد والاستعمال، كما هو الحال عند تشومسكي الذي تمسك بالجانب العقلاني للغة، وابتعد عن التداول الاستعمالي لها في مسألة تعدد البنى لصور الأداءات اللغوية (السطحية والعميقة) [1]

وقد أجرى علماء اللغة في الغرب كثيراً من الدراسات على هذه النظرية، تحت مسمى (The optimality theory). [1]

وحديثا بدأ ظهور هذه النظرية عام 1970 حيث كانت – بحسب جون مكارثي – التراكيب والصوتيات (phonological &Syntactic) مقيدة ومتأثرة بالمخرجات وهي القواعد، وصنّف هذا التأثير إلى [2]

أ. عمليّات تُوقَّف وتُقيَّد بناء على المخرجات (القواعد).

ب. اطلاق العمليات السابقة بناء على قواعد المخرجات (الاستعمال).

وفي عام (1993) اتّبعت نظرية الأفضلية منهجا دفع الأبحاث في دراسة اللغة إلى البحث في التراكيب والمعاني واللغات الاجتماعية والتاريخية، بالإضافة إلى ما هو موجود سابقا عند جون مكارثي (الصوتيات والتراكيب) إلا أنّ الاختلاف كان في كيفية التعامل مع القواعد. وقد سميت في هذه الفتره (OT) أي Optimality Theory[3]

(1) J. McCarthy, john. What is Optimality theory? University Of Massachusetts linguistics Department Faculty Publication Series. 2007. p 1

(2) J. McCarthy, john. What is Optimality theory? p 1

(3) J. McCarthy, john. What is Optimality theory? P2

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وخلاصة القول إن نظرية الأفضلية اللغوية هي امتداد وتطور لنظريات حديثة أهمها التوليدية التحويلية، وقد فتحت المجال واسعا أمام تنوع الأداءات اللغوية. وانسجاما مع هذه النظرية واستخدامها يمكننا تطبيقها على القراءات، ويذكر على سبيل المثال قوله تعالى: " وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْشَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ " (الأنعام 137)، فقد قرأ ابن عامر بضم الزاي في (زُيّنَ) ورفع (قَتلُ) [1] على أنه نائب فاعل وهو مضاف، و(شركائهم) مضاف إليه، وفصل بين المتضايفين بمفعول المصدر، أي بغير شبه الجملة، وهذا غير جائز ومردود عند بعض المفسرين. يقول الزمخشري: " لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سَمِجًا مردودا"[2] وقيسَ على ذلك قول الشاعر [3]

كما خُطَّ الكتابُ بكَفٍّ يَوْمًا يَهُوديٍّ يُقاربُ أو يُزيلُ

حين أضيفت (كف) إلى (يهودي) مع الفصل بينهما بالظرف ضرورة. وأجاز النحويون الفصل بشبه الجملة في الشعر للضرورة، بل أجاز بعضهم الفصل بغيرها لوجود ذلك في القراءة المتواترة [4]، مما جعلهم يستنبطون قاعدة فرعية تضم أداء القاعدة الأصل، وهذا دليل على أنّ القواعد وضعت قبل استكمال استقراء الشواهد اللغوية، وفي هذا الشاهد القرآني يكون (القتل) مفعول

(1) ابن عطيّة: المحرر الوجيز 2/ 349، الزمخشري: جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد. الكشاف عن حقائق غوامض التنزي. دار الكتاب العربي – بيروت ط3 – 1407 .5/2. والأندلسي: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين . البحر المحيط في التفسير تحقيق: صدقي محمد جميل. دار الفكر – بيروت 1420هـ.657/4.

(2) الزمخشري: الكشاف 54/2.

(3) البيت لأبي حية النميري في الإنصاف: ينظر: الأنباري: أبو البركات، كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين :المكتبة العصرية. ط1. 1424هـ– 2003م. 432/2.والبغدادي: 4/ 219؛ الأزهري، ،خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد . شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان .الطبعة: الأولى 1421هـ– 2000م. 2/ 59؛ وسيبويه/ 179.

(4) الأندلسي: البحر المحيط 657/4.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

به و(أولادهم) مضاف إليه و(شركاؤهم) فاعل. وبتطبيق مبدأ الأفضلية تكون حققت الأفضلية الاستعمالية إذ إنها قراءة مروية، والأفضلية القواعدية لأنها تتفق مع قواعد النحو العربي المتفق عليها بين النحويين.

أما قراءة " زَيَّنَ" و"قَتْلُ" و" أَوْلَادَهَمْ " و" شُرَكَائِهِمْ " لم تحقق الأفضلية القواعدية لاختلال شرطا من شروط القواعدية النحوية الفرعية، والتي تجيز الفصل بشبه الجملة ضرورة ففصلت بينهما بالمفعول، لكنها حقّقت مبدأ الأفضلية الاستعمالية لورودها نمطا استعماليا عند العرب .

أقسام نظرية الأفضلية اللغوية

تنطبق نظرية الأفضلية في الدراسات اللغوية الغربية على الفونولوجيا الموافقة للاستعمال اللغوي للقاعدة الصوتية، وفي العربية تنقسم هذه النظرية إلى ثلاثة أقسام بحسب مستويات اللغة وهي:[1]

1- الصوتية: ويقصد بها مدى موافقة الأداء اللغوي والاستعمال للقاعدة الصوتية المتعارف عليها بين علماء الأصوات. ومثاله في النثر العربي، قول أبي زيد""لاب لك"، والمقصود: لا أبَ لك. ومثله قول الشاعر[2]:

إن لَّم أقاتل فالبِسُوني برقُعا وفتَخاتٍ في اليدينِ أربعا

حيث حذفت الهمزة في (فألبسوني) تخفيفا

(1) المراشدة: رائدة، عناصر الأفضليّة النحوية والصيغ الاختياريّة في القراءات القرانيّة الشاذة. رسالة دكتوراه، بإشراف الأستاذ الدكتور يحيى العبابنة 2016. 49

(2) انظر: ابن جني: أبو الفتح عثمان: الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب. ط4. 374/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2- الصرفية أو المورفولوجيا: وهي مدى موافقة البنية الصرفية للأداء اللغوي للقاعدة الصرفية المتعارف عليها بين علماء الصرف. كالحذف في صيغ الترخيم، كما في قول: يا حارِ، ويا فاطمُ، أي: ياحارث، ويا فاطمة.

3- النحوية: وهي مدى موافقة الأداء اللغوي للقاعدة النحوية المتعارف عليها بين علماء النحو.

ويرى كاخر رينيه أنّ هذه النظرية لها ثلاث مجموعات، هي: [1]

1- مجموعة المفردات وسمّاها (المولَّد) وهي كل اسم أو فعل أو حرف يتشكل منه التراكيب اللغوية القواعدية وغير القواعدية .

2- المولِّد هو الجزء المركزي في النظام اللغوي حيث يقوم بتوليد الأنماط المرشحة لقاعدة ما. ومهمته تطبيق كل الحالات القياسية في الصيغ السطحية، وتتمثل في الشعراء والأدباء وأصحاب القراءات

3- المقوِّم أو (القواعد) ومن خلالها يحكم على اتفاق الأنماط مع القاعدة والحكم من خلال الأفضلية على هذه الأنماط إن كانت فقدت شرطا من شروط القاعدة، وهذا لا يتعارض مع الاستعمال اللغوي .

وتقوم أهم أفكار هذه النظرية في أصل اختيارها عرض الأنماط التركيبية على مجموعة من العناصر القواعدية، فإذا ما تحققت هذه العناصر فإنّ النمط يكون قد حقق المثالية القواعدية. أي أنها مسألة معيارية، تقوم على التفاضل بين الأداءات والأنماط الكلامية التي تمثِّل حالة واحدة، فإذا احتوى النمط التركيبي على العناصر المكتملة التي ينبغي أن تتوافر في التركيب كما تقتضيه القواعد، فإن هذا التركيب يكون حقق الأفضلية، أمّا إذا فقد التركيب بعض العناصر فإن درجة الأفضلية تنقص، وتزول إذا اختلّ عنصر منها.

(1) كاخر، رينيه. النظرية التفاضليّة في التحليل اللغوي، ترجمة: فيصل بن محمد المهنا، الرياض، جامعة الملك سعود،2004.22-24

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والقواعد هي أداة الحكم على الأفضلية. وهي الضابط النحوي، ويرى السيوطي أن القاعدة تجمع فروعًا من أبواب شتى[1]، وهي" وصف لسلوك معين في تركيب اللغة"[2].

وستسلط هذه الدراسة الضوء على الأفضلية القواعدية في الأداءات اللغوية النحوية الواردة في القراءات القرآنية المتواترة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1 السيوطي: جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، الأشباه والنظائر، ط حيدر أباد 6/1.

2 العبابنة القواعدية وأشكال الأفضلية في النحو(المفعول المطلق أنموذجاً) عبابنة، يحيى. ضمن كتاب أروقة العربية .582.

الفصل الأول

تعدد التراكيب الاستعماليّة في باب العلاقات الإسناديّة في القراءات المتواترة .

تمهيد:

يُعدّ الإسناد من أبرز علامات الاسم التي تميزه عن قسمي الكلام الفعل والحرف، فالاسم هو ركن الإسناد الذي لايستقيم كلام دونه، فالكلام العربي أو التراكيب النحويه لا تكون دون وجود اسم، فقد يستغنى التركيب عن الفعل نحو: محمد في الجامعة، أو الحرف نحو: محمد يدرس، أو عن الفعل والحرف معا نحو: محمد شجاع، ولا يمكن الاستغناء عن الاسم.

وركنا الإسناد هما: المسند والمسند إليه، ويكون في الجملتين الاسمية والفعلية، وهو ما يسمى في الجملة الاسمية الإسناد الاسمي، ويكون المبتدأ أو ما يحل محله في حال النسخ مع النواسخ، هو المسند إليه. وفي الفعلية الإسناد الفعلي، ويكون الخبر أو ما يحل محله في حال النسخ هو المسند، وكذا الفعل هو المسند، والفاعل أو ما ينوب عنه مع الفعل المبني للمجهول هو المسند إليه، وكذلك فاعل المشتقات العاملة عمل الأفعال والمصادر. وقد تستغني الجملة عن أحد ركني الإسناد، ويسمى في هذه الحالة "الحذف"، أي حذف المسند أو المسند إليه، وهو حذف ظاهري ولا تقبل القواعدية أن يكون قرينا، بل لا بدّ من تقدير، وقد تناولت الدرسات البلاغية أغراض هذا الحذف، وتناول الدرس النحوي رصد حالاته بين كونه واجبا أو جائزا، وكذا الترتيب بين ركني الإسناد فقد يتقدم أحدهما على الآخر وجوباً أو جوازاً . مما أدى بالنحاة إلى الاتساع في التقديرات وفرض الاحتمالات عن الاقتصار على أحدهما في الجملة ظهورا، ومثال ذلك أن تقول في جواب من سألك: من أكرمك؟ محمد. فهل محمد فاعل؟ والتقدير أكرمني محمد، أم خبر والتقدير: هو محمد. أو المكرِم محمد أو نحو ذلك. أم مبتدأ خبره محذوف والتقدير: محمد أكرمني.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والنشاط الذهني لهذه العملية لم يكن ضربا من الخيال أو تمادياً في التقدير والاحتمال، وله في كتاب الله العزيز شواهد، وقد نص على ذلك الأزهري مستدلا بشاهدين ذكر فيهما الجواب وهما قوله تعالى: "وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ "(الزخرف: 9)، فلفظ الجلالة هنا فاعل والتقدير خلقها العزيز، أم انه مبتدأ والتقدير: الله خلقهن. كقوله تعالى " قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ " (الأنعام: 63) "قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ مِنْهَا" (الأنعام 64) ولم يأت الجواب بالنصب على مكملات الإسناد الفعلي في قوله تعالى" وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا " (النحل: 30) أي أنزل خيرا .

وورد في القراءات القرآنية المتواترة ما يدعم هذا النشاط النحوي في التقديرات، ومن أشهر هذه المواضع: " وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ" (البقرة: 219) فنصبت (العَفوَ) تواترا، وجاءت (العفو) أيضا بالرفع وسيأتي بيان ذلك .

وقد قسمت الفصل إلى مبحثين رئيسين في كل منهما مطالب:

المبحث الأول: الإسناد الاسمي، وتضمّن:

المطلب الأول: الجملة الاسمية ونواسخها فشمل ثلاثة مطالب، في كل منها ثلاث مسائل:

الأولى: الرفع على الاستئناف.

الثانية: الابتداء بالنكرة.

الثالثة: حذف المبتدأ.

المطلب الثاني: النواسخ الفعلية للمبتدأ والخبر وفيه مسألتان:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأولى: كان بين التمام والنقصان .

الثانية: الرتبة بين اسم الفعل الناسخ وخبره.

المطلب الثالث: النواسخ الحرفية للمبتدأ والخبر وفيه ثلاث مسائل:

الأولى: كسر همزة "إنَّ" وفتحها.

الثانية: ظاهرة التخفيف والتشديد للحرف الناسخ

الثالثة: لا النافية للجنس

المبحث الثاني: الإسناد الفعلي

وفيه الجملة الفعلية مع بناء الفعل للمعلوم أو المجهول وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الجملة الفعلية مع بناء الفعل للمعلوم وفيه الفاعل

المطلب الثاني: الجملة الفعلية مع بناء الفعل للمجهول وفيه نائب الفاعل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الأول: الإسناد الاسمي

ويقصد به إسناد اسم إلى اسم وهذا الأمر واضح في المبتدأ والخبر والنواسخ.

أولاً: المبتدأ والخبر

المبتدأ: هو "الاسم المجرد من العوامل اللفظية لفظًا وتقديرًا، المسند إليه خبر أو ما يسد مسده [1] فقولنا: "الله ربنا" المبتدأ مجرد عن العوامل اللفظية.

والخبر: لفظ مجرد عن العوامل اللفظية مسند إلى ما تقدمه لفظًا، وهو ما يصح السكوت عليه[2]. وللمبتدأ والخبر أحكام في الرتبة بينهما، أيهما يقدم وجوبا على الآخر أو جوازاً وفي ذكرهما وحذفهما، فقد يحذف أحدهما وجوباً أو جوازاً وغير ذلك من الأحكام.

والذي تُعنَي به الدراسة في هذا المبحث ثلاث مسائل تتعلق بأحكام المبتدأ والخبر ولها شواهد في القراءات المتواترة، اثنتان منها ترتبطان بما قُرئ رفعاً ونصباً على اعتبار اختلاف نوع الجملة، فيختلف معها الحرف المقروء به بالرفع أو النصب بين نوع الجملة الاسمية والجملة الفعلية، والثالثة تتعلق بتوجيه الرفع على الابتداء مع كونه نكرة.

أ. الرفع على الاستئناف

وهو الابتداء بجملة بعد قطع، ويكون المبتدأ مصحوبًا عادة بواو تسمّى واو الاستئناف . والجمل المستأنفة نوعان: إحداهما: الجملة المفتتح بها النطق كقولك ابتداء: زيد قائم.

1 أبو البقاء، محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله: اللباب في علل البناء والإعراب. 124/1 ، وينظر: الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين: التعريفات. ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر. دار الكتب العلمية بيروت –لبنان.ط 1، 1983م. 252.

2 . الجرجاني، التعريفات129

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وثانيهما: الجملة المنقطعة عما قبلها نحو "مات فلان رحمه الله" وقوله تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ ذِي الْقَرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُوعَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا (83) إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ" (الكهف) . ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قوله تعالى:" هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ (24) إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ " (الذاريات). فإن جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر تقديره: فماذا قال لهم؟ ولهذا فصلت عن الأولى فلم تعطف عليها. وفي قوله تعالى: "سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ" جملتان حذف خبر الأولى ومبتدأ الثانية؛ إذ التقدير: سلام عليكم أنتم قوم منكرون.[1]

وتعرض الباحثة في هذا الفصل لثلاث آيات من كتاب الله قُرِأت تواتراً بالرفع والنصب لنرى تحقيق مبدأ الأفضلية القواعدية في التركيب بين القول باسمية الجملة أو فعليتها؛ إذ إن قراءة الرفع تقطع السياق التركيبي للجملة باستئناف كلام جديد. ومن ذلك:

وقوله تعالى " وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ " (القمر 38) قرأ عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر بنصب (القمر)، ورفعه الباقون [2].

والحجة في توجية قراءة النصب على الاشتغال، بأن الاسم (القمر) منصوب بفعل محذوف يفسّره ما بعده (قدرناه) فالتقدير: وقدرنا القمر قدرناه منازل أي: ذا منازل. أو أنه منصوب حملاً على ما قبله ممّا عمل فيه الفعل من قوله تعالى "نسلخ منه النهار" فأضمر فعلا مناسبا يعمل

1 .ابن هشام: مغني اللبيب500/1.عمر أحمد مختار: معجم اللغة العربية المعاصر، عالم الكتب، ط1 – 2008. 131/1، ابن هشام: مغني اللبيب500/1.

2 القيسي، مكي بن أبي طالب: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة1984 . 216/2. وينظر: ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه. الحجة في القراءات السبع تح: د. عبدالعال سالم مكرم. دار الشروق – بيروت. ط4 ، 1401 هـ. 298/1. والألوسي شهاب الدين محمود بن عبدالله الحسيني: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. تح: علي عبدالباري عطية. دار الكتب العلمية – بيروت. ط1 ، 1415 هـ. 23 /16، وابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد: التحرير والتنوير "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد" .الدار التونسية للنشر – 1984. 22/24

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في "القمر" ليعطف فيه الفعل على ما عمل فيه الفعل؛ فيكون من عطف الجمل لا من عطف المفردات؛ لعدم صلاحية عمل "نسلخ" في "القمر" [1]. كما في قول الشاعر: [2].

عَلَفتُها تِبنَاً وَمَاءً بَارِداً حَتّى غَدَت همّالَةُ عينَاهَا

قيل: التقدير وسقيتها ماءً؛ إذ الماء ليس علفاً.

وقول الآخر: [3].

إذَا مَا الغَانيَاتُ بَرَزنَ يَومَاً وزجّجنَ الحَواجِبَ والعُيونَا

التقدير: كحلن العيون؛ إذ العيون لا تزجج. وكذا يكون التقدير: نسلخ منه النهار وأظهرنا القمرَ والحجة في توجيه قراءة الرفع، بقطع الكلام عمّا قبله وجعله مستانفاً فـ"القمر" مرفوع بالابتداء والجملة بعده "قدرناه منازل" خبر له.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

1 ينظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. الكتاب، تح: عبدالسلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة. ط3، 1988 م1/ 50، السيوطي :عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي همع الهوامع في شرح جمع الجوامع .تح: عبدالحميد هنداوي. المكتبة التوفيقية – مصر 2/ 24. وابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: عبدالغني الدقر. الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا 312/1 . وينظر الأُشْمُوني الشافعي نور الدين علي بن محمد بن عيسى: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. دار الكتب العلمية بيروت– لبنان الطبعة: الأولى 1998م5/1

(1) البيت لعبدالله بن الزبعرى، ينظر: د. يحيى الجبوري: شعر عبدالله بن الزبعرى، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2 ، 1401 هـ / 1981 م . 67. وينظر: سيبويه، 1/ 50، وينظر: السيوطي :عبدالرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي همع الهوامع في شرح جمع الجوامع .تح: عبدالحميد هنداوي. المكتبة التوفيقية – مصر 2/ 24. وابن هشام: شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تح: عبدالغني الدقر. الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا 312/1 . وينظر الأُشْمُوني الشافعي نور الدين علي بن محمد بن عيسى: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. دار الكتب العلمية بيروت– لبنان الطبعة: الأولى 1998م5/1

(3) البيت من كلام الراعي النميري في ديوانه، شرح د. واضح الصمد، دار الجيل، بيروت، ط 1 ، 1416 هـ / 1995 م. 269. وينظر: الأنباري أبو البركات، كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري .والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين المكتبة العصرية الطبعة :الأولى 1424هـ– 2003م2/499 . وابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي. الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب.ط4، 2/ 432. والسيوطي: عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين، شرح شواهد المغني. المحقق: أحمد ظافر كوجان . لجنة التراث العربي. 1966. 2/ 775، والأزهري: شرح التصريح 1/ 346

ويجوز توجيه القراءة على وصل الكلام، ويكون من عطف الجمل أيضاً، ولكنها جمل مُفَسِّرة لا محل لها من الإعراب مكونة من مبتدأ وخبر أيضا كتفسير الوصية في قوله تعالى: "يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأنثَيَيْنِ " (النساء: 11). وتفسير الوعد في قوله تعالى: "وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ " (المائدة9) فكأنّ النص " وأية لهم الأرض الميتة أحييناها "وقوله تعالى "وآية لهم الليل نسلخ منه النهار" ورفع (آية) على الابتداء مع حذف خبرها و"لهم" صفة لها والتقدير: وآية لهم في المشاهدة كذا أو كذا .

والملاحظ أن قراءة الرفع أتت وفق الأصول القواعدية التي أسسها النحاةُ وصارت بمنزلة المسلّمات في الدرس النحوي عند التوجيه والتحليل لقولهم " ما لايحتاج إلى تقدير أولى ممّا يحتاج إلى تقدير"[1]. وقولهم "العُمَد أولى من الفضلات"[2]. هذا بالإضافة إلى تلاحم السياق واتصاله وعدم انفصاله. فالرفع بالابتداء لا حاجة معه لتقدير عامل بخلاف النصب، والابتداء هو نفسه عامل – معنوي أو لفظي– ظاهر ليس مقدّراً وعدم الحاجة للتقدير أولى. كما أن الابتداء يجعل الكلمة عمدة في الكلام وليست فضلة في ركن الجملة الرئيسي (المسند إليه) فهو عامل وليس معمولاً والعمد أقوى وأولى من الفضلات[3]. بالإضافة إلى أنّ سياق القول بالابتداء يضعنا في منظومة تلاحمية للدلالة المعنوية للكلام بين ما قبله وما بعده سواء كانت الجملة مفسِّرة أو مستأنفة، فالجمل كلها اسمية وهذا من تماثل المعطوفات، وهو أولى من تخالفهما فيصير السياق

1 .ابن السراج: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي: الأصول في النحو: تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت. 58/1. وينظر: الزمخشري: جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بوملحم ، مكتبة الهلال بيروت الطبعة: الأولى، 1993. من 37

2 .ابن السراج: الأصول في النحو. وينظر: الزمخشري: المفصل .37

3 السهيلي، أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله، نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، 2017. 213

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قبل الآية "لهم الارض" و"لهم الشمس "وبعد "وآية لهم حَمْلُنا " وذلك قوله تعالى: "وَآيَةٌ لَهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ"(يس:41) فتكون مجموعة آيات دالة على قدرة الله عز وجل يعددها لعباده ليتذكروا أو يخرجوا من عنادهم وجحودهم.

ومن البديع أن قراءة النصب أيضا لا تضر بهذا السياق الذي هو تعداد الآيات والنعم ممّا يؤكد أن القراءات المتواترة تتعاضد ولاتتعارض، إلآ أنها تأتينا بجملة فعلية وسط اسميَّات.وهذا الجدول يوضح توجيه القراءتين.

	التركيب	النمط	العامل	تماثل المعطوفات	كونهما عمدة
1	والقمرُ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ	"والقمرُ"	✓	✓	✓
2	وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ	"والقمرَ"	×	✓	✓

وهكذا ترجح قراءة الرفع نحويا لتحقيق القواعدية، لتوافر شروط القواعدية النحوية فيها، ومن كونها قراءة أهل الحرمين وأبي عمرو. وكذلك قوله تعالى:" أَتَدْعُونَ بَعْلًا وَتَذَرُونَ أَحْسَنَ

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الْخَالِقِينَ (125) اللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ (126)" (الصافات). قرأ حفص وحمزة والكسائي بنصب الأسماء الثلاثة لفظ الجلالة (الله) ولفظي"رب" وقرأ الباقون بالرفع فيها [1].

والحجة في قراءة النصب الإتباع، فلفظ الجلالة بدل من " أحسن الخالقين" و" ربكم" نعت له، و"رب" معطوف منصوب. فكأن إلياس –عليه السلام– يقول لقومه: اتدعون صنماً وتتركون الله الذي خلقكم وآباءَكم ويتولّى أموركم.. [2].

أما حجة قراءة الرفع فعلى الاستئناف، فلفظ الجلالة مبتدأ و"ربكم" خبره، و" رب" معطوف مرفوع فكأن إلياس –عليه السلام– أنكر على قومه عبادة الأصنام وترك عبادة الخالق سبحانه وتعالى، ثم أراد بيان أنّ المستحق للعبادة هو الله لأنه الرب الذي يتولّى أمور المربوبين، الذين هم أنتم وآباؤئكم؛ فهو ينكر ويخبر. ومن ثَمّ فالقراءتان بمعنى، حيث تدلان على أنّ الخالق هو الله الرب، إلا أنّ الدلالة جاءت في جملة واحدة فعلية في قراءة النصب وفي جملتين فعلية واسمية في قراءة الرفع. [3].

فالمتأمل للقراءتين يجد أنّ قراءة النصب تركيب واحد، وقراءة الرفع تركيبان وبِذلك تكون قد حققت مبدأ الأفضلية القواعدية؛ لأن وصل الكلام أولى من فصله خاصة عند البيان، فهو في مقام الدعوة والنصح والإرشاد. هذا بالإضافة الى احتمالية التقدير في قراءة الرفع على اعتبار لفظ

1 ينظر: القيسي: الكشف 228/2–229. الأزهري الهروي. محمد بن أحمد. معاني القراءات، مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود، السعودية، الطبعة الأولى، 1412 هـ – 1991 م 321/2. وابن زنجله: أبو زرعة عبدالرحمن بن محمد. حجة القراءات: تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية، 1402 – 1982. 610/1

2 ينظر: القيسي: الكشف 228/2–229. وا بن زنجلة: حجة القراءات: 610/1

3 ينظر: القيسي: الكشف 228/2–229.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الجلالة خبراً لمبتدأ محذوف و"ربكم" "نعت له، و"رب" معطوف. فكأنهم قالوا من أحسن الخالقين؟ فأجابهم: هو الله الذي خلقكم وخلق آباءكم

	التركيب	النمط	وحدة التركيب	احتمالية التقدير
1	اللَّهَ رَبَّكُمْ وَرَبَّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ	اللهَ	✓	x
2	اللهُ رَبَّكُمْ وَرَبُّ آبَائِكُمُ الْأَوَّلِينَ	اللهُ	x	✓

ومثال ذلك أيضا قوله تعالى" لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ" (الحديد10). قرأ ابن عامر "وكلٌ" بالرفع وقرأ الباقون بالنصب [1].

والحجة في ترجيح قراءة الجمهور نصب "كُلّاً" بالفعل بعدها، وهو فعل ناصب لمفعولين، فلفظ "كلاً" هو المفعول الأول، و"الحسنى" المفعول الثاني، كقولهم" زيداً وعدت خيراً". ونظير ذلك كثير ومنه "و وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا" (مريم: 49) "وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ" (الأنبياء:72) "وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا" (الأنبياء:79) وهو الاختيار، ووجه الكلام عند مكيّ [2]. ويتبين لنا ذلك بمبدأ الأفضلية القواعدية.

1 .ينظر: القيسي: الكشف 2/ 307. ابن مجاهد البغدادي: كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر. الطبعة: الثانية، 1400هـ.1/625 . وابن الجوزي. جمال الدين. زاد المسير في علم التفسير. تحقيق: عبدالرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت. الطبعة: الأولى – 1422 هـ. 233/4

2 .ينظر: القيسي: الكشف2/307.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والحجة في توجيه قراءة الرفع هي رفع "وكلٌ" بالابتداء والجمله بعده خبره. وهو وجه تضعفه القواعد النحوية من وجوه، وتجيزه في باب الاشتغال في جواز الرفع والنصب في نحو: زيداً ضربته. والتقدير: وكلٌ وعده الله الحسنى. على أنّ لمّا جاز نصب " زيداً" مع وجود الضمير العائد عليه، جاز رفعه مع حذف الضمير[1] أما أوجه إضعاف الرفع فهي:

أولاً: حذف العائد أو الضمير الرابط بين المبتدأ وجملة الخبر، وهذا ضعيف لا يجوز عند النحاة إلا في الضرورة الشعرية، كقول الشاعر: [2]

لو كلُّ كلبٍ عوى ألقمتُه حجرًا لأصبح الصخرُ مثقالٌ بدينارِ

أي مثقال منه. ويُعَدّ قبيحا عندهم. ويجيزونه للدلالة عليه تقديرا في الأمثلة المحفوظة نحو: السمن منوان بدرهم[3] ، أي منوان منه فحذف الضمير العائد لا يحسن عندهم إلّا في الصلة نحو قوله تعالى " هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ" (يس:63) أي توعدونها، وقوله تعالى " أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا" (الفرقان:41)، أي بعثه. ويجوز في الصفات نحو: هذه شجرة سقيت، أي: سقيتها. وتعتقد الباحثة أنّ هذه القراءة فيها بعد؛ لحذف الهاء من غير صلة ولا صفة وهذا قبيح بابه الضرورة الشعرية.

ثانياً: إذا قيل: إنّ حذف العائد جاء في الصفات على اعتبار أنّ "وعد الله" صفة لـ "كلٌ" فهذا لا يحسن من وجهين:

1 .ومما يوكد ذلك إجماع القراء العشر على النصب في آية النساء " فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا"(النساء 95)

2 البيت ليوسف بن علي بن محمد الفارسكوري الشافعي ينظر: السخاوي: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع،. 198/4، وفيه رواية (مثقالا)

3 الأُشْمُوني الشافعي. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان،ط1 1419هـ– 1998م. 184/1

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولهما: أنّ "كلٌ" لفظ معرفة وليست نكرة من وجهة نظرهم، لتقدير إضافتها للضمير"وكلهم وعده الله الحسنى". ونظير تعريفها "كُلٌّ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ". الأنبياء (93) " وَكُلٌّ فِيهَا خَالِدُونَ" (99) فوقعت مبتدأ في الآيتين والظرف بعدها معمول الوصف.

ثانيهما: إنّ القول بالصفة يجعل المبتدأ بلا خبر فيلجئنا إلى تقدير خبر محذوف: ولكن وعده الله الحسنى في الآخرة أو عند الجزاء أو نحو ذلك، وهذا كله تكلف لا داع له.

الرقم	التركيب	النمط	الحاجة إلى تقدير	كون الجملة صغرى أو كبرى
1	وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ	"وكلاً" (النصب)	x	✓
2	وَكلٌ جَعَلْنَا صَالِحِينَ	"و" (الرفع)	✓	x

ب . الابتداء بالنكرة

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لأنه يخبر عنه ويسند إليه، ولكنه كثيراً ما يقع نكرة في كلام العرب شعرهم ونثرهم– وكذا في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف. فاجتهد النحاة في رصد هذه الظاهرة وتأويلها وانتبهوا إلى قاعدة عامة أصيلة تفرّع منها صور شتى، بَوَّبوا ذلك بـ "مسوغات الابتداء بالنكرة" وذلك أنّ النكرة لا يبدأ بها إلا إذا أفادت. يقول ابن مالك [1]

وَلاَ يَجُوزُ الابْتِدَا بِالنَّكِرَة مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ.

1 . الأُشْمُوني شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. 192/1

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وشرع في بيان أمثلة الإفادة والتي ردّها النحاة إلى شيئين: العموم والخصوص، فإمّا أن تكون عامة بالدلالة على الدعاء أو وقوعها في سياق النفي أو الاستفهام أو نحو ذلك. أو أن تكون لفظاً دالاً على الشيوع والعموم، وإمّا انّ تكون مخصصة بوصف أو بإضافة. وحدد النحاة صور العموم والخصوص فتجاوزت عند بعضهم السبعين صورة.[1]

ومع ذلك نجد أمثلة ونماذج من كلام العرب يلزمها التقدير والافتراض لصلاحية قبولها في الابتداء، وإلاّ اضطروا إلى تقدير مبتدأ محذوف وجَعلِ النكرة خبراً عنه، وكلّ ذلك مشهور بيِّن في كتب النحو.

وكما ذكرت أنّ أمثلة الابتداء بالنكره في التنزيل كثيرة، نحو" وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ "(المطففين1)"، قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى "(البقرة:363) و" هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ "(فاطر:3) وغير ذلك كثير.

وتأتي القراءات القرآنية المتواترة لتؤكد نحو ذلك من التخريج لدى النحاة، حيث لا مسوِّغ للابتداء بالنكرة، ومثاله في سورة النور وهي قوله تعالى" أَو كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ" (40) . قرأ ابن محيصن، والبزي، عن ابن كثير (سحاب ظلمات) بالإضافة والخفض. وقرأ قنبل (سحاب) منونا (ظلمات) بالجر والتنوين. الباقون بالرفع والتنوين.[2]

1 . ينظر السيوطي: همع الهوامع 381/1.

2 . ينظر: القيسي: الكشف (2\139)، ابن زنجلة: الحجة في القراءات السبع 239، ابن الجوزي: زاد المسير 5/6. الأندلسي، أبوحيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين. البحر المحيط في التفسير تحقيق: صدقي محمد جميل. دار الفكر – بيروت 1420هـ. 140/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وحجة من نوّن الأول ورفعه وخفض "ظلمات" على البدل من "ظلمات" الأولى. ومنهم من رأى أنها على التوكيد من (ظلمات) الأولى[1]

وحجة من رفع "ظلمات" أنه رفع على الابتداء، و"بعضها" ابتداء ثان، و"فوق" خبر ل "بعض" وخبرها خبر عن "ظلمات" [2]

ويجوز أن ترفع "ظلمات" على إضمار مبتدأ، أي: هي ظلمات، أو هذه ظلمات. وحجة من أضاف أنه رفع "سحاب" بالابتداء، وأضافه إلى "الظلمات" ليبين في أي شيء هو، "ومن فوقه" الخبر، و"بعضها فوق بعض" ابتداء وخبر في موضع النعت لـ"ظلمات".

والشاهد في كلمة "ظلمات" منوِّنة مرفوعة وإعرابها مبتدأ وجملة "بعضها فوق بعض" خبرها؛ لأنه بذلك يصير المبتدأ نكرة لا مسوِّغ له، فلا هو دال على العموم نحو: "كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ" (البقره:116) ولا الدعاء نحو: "وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ."(المطفيفين:1) ولا مخصص بوصف نحو:" قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ" " (البقره:263)، ولا إضافة نحو: عملُ برٍّ يزين"، بالإضافة إلى عدم إتمام المعنى، فقولنا: ظلمات بعضها فوق بعض، بمثابة قولنا: رجالٌ عندنا". فالأقرب لجملة" بعضها فوق بعض"أنها نعت للظلمات كما ذكر في تخريج قراءة حفص "ظلمات" مع التنوين، وكذا على اعتبار "ظلمات" خبر لمبتدأ محذوف" فتمام الكلام عند قوله تعالى "بعضها فوق بعض" وجملة إذا أخرج يده لم يكد يراها" لبيان معنى جديد لتصوير شدة هذه الظلمات، كما كان على قراءة رفع سحاب تمام الكلام قبلها "من فوقه سحاب" فعلى قراءة الرفع الراجح كون "ظلمات" خبراً لمبتدأ محذوف قواعدياً لخلو"ظلمات"من مسوِّغ للابتداء بها أو اننا نقرّ مبدأ المتأخرين من اشتراط الإفادة

1 . اي قوله تعالى" أو كظلمات في بحر لجيّ" .

2 . هكذا عند القيسي في الكشف، وصحة الكلام: وبعض وخبرها خبر عن "ظلمات"

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

دون مسوِّغ أو بوجوده أو نقدِّر وصفاً لـ"ظلمات" محذوف كما قدّروا في قولهم: "السمن منوان بدرهم" أي: منه. فيقال: ظلمات في البحر بعضها فوق بعض إذا أخرج المرء يده لا يستطيع رؤيتها من شدة الظلمات.

الرقم	التركيب	النمط	عدم الحاجة إلى تقدير	توفّر الشروط
1-	ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ	"ظلماتٌ" بالرفع بالابتداء	x	x
2-	ظلماتٍ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ	"ظلماتٍ" الجرّ بالإضافة	✓	✓

ونظير الآية الكريمة في الابتداء بالنكره قوله تعالى"وَلَو أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ" (لقمان:27) فكلمة "البحر" قرأها أبو عمرو بالنصب ورفعها الباقون. وما ذكره مكي وغيره في ترجيح قراءة الرفع غير أنها قراءة الجمهور[1] قراءة أُبيَّ: " وبحرٌ يمدّه" بغير ألف ولا لام، أي: نكرة ووجهت أيضاً على الابتداء، إلآ أنهم قدّروا له خبراً محذوفا، وجعلوا جملة "يمده من بعده سبعة أبحرٍ" نعت للمبتدأ، فقدروا: وهناك بحر من صفته كيت وكيت.[2]

1 . ينظر: القيسي: الكشف 18/2

2 . الهمذاني: المنتخب. الفريد في إعراب القرآن المجيد. تحقيق: محمد نظام الدين فتيح.ط1 .2006. 13/4

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ج. حذف المبتدأ

يؤصِّلُ النحاة قاعدة نصّها "وما علم من مبتدأ أو خبر جاز حذفه، وقد يجب"[1] فيحذف المبتدأ جوازاً ووجوباً، وكذا الخبر وهذه مسائل مطروحة في كتب النحو، ويكثر حذف المبتدأ جوازاً في جواب الاستفهام كما في: كيف زيدٌ؟ فتقول دَنِفٌ.[2] وله شواهد في كتاب الله تعالى"وَمَآ أَدْرَاكَ مَا هِيَهْ (10) نَارٌ حَامِيَةٌ"(القارعه) . وقوله تعالى " قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ النَّارُ" (الحج:72) أي: نارٌ حامية، وهي النار.

ومن القراءات المتواترة ما قرئ رفعاً ونصباً جواباً للاستفهام فخرّج الرفع على الخبرية والنصب على المفعولية وفصَّل مكي في شاهد على ذلك وهو قوله تعالى " وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ" (البقره:219) قال: وقوله "العفو" قرأه أبو عمرو بالرفع، ونصبه الباقون. ووجه القراءة بالرفع أنه جعل "ما" و"ذا" اسمين،"ذا" بمعنى الذي، و"ما" استفهام، تقديره: أيّ شيء تنفقونه. و"ما" مبتدأ، والذي خبره، فيجب أن يكون الجواب مرفوعاً أيضاً، من ابتداء وخبر، تقديره: الذي تنفقونه العفو. فيكون الجواب في الإعراب كالسؤال في الإعراب، والهاء محذوفة من الصلة، في الجواب، أي تنفقونه، كذلك هي مقدّرة محذوفة من الصلة. وهو مثل قوله تعالى" وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ" (النحل:24) تقديره أي شيء الذي أنزله؟ قالوا: الذي أنزله ربكم أساطير الأولين. فأتي الجواب على نحو السؤال في الإعراب والإضمار، لكن حذف الابتداء، لصلته من الجواب، لدلالة الأول عليه. وكذلك هو في الآية مع" العفو"[3] .

1 .ابن هشام، أوضح المسالك (1\216–217) وينظر: حسن، عباس النحو الوافي. دار المعارف ط15 .1/ 325

2 . الأشموني: شرح الأشموني 205/1 . ابن هشام: أوضح المسالك214/1

3 . ينظر: القيسي: الكشف292/1، 293

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ووجهة القراءة بالنصب أن تكون"ما" و"ذا" اسماً واحدا"في موضع نصب بـ "ينفقون" فيجب أن يكون الجواب أيضاً منصوباً، كما تقولُ: ما أنفقت؟ فتقول: درهماً، أي أنفقت درهماً، ولا "هاء" محذوفة مع النصب، ولا ابتداء مضمر مع النصب. إنما تضمر فعلا، تنصب به "العفو"، يدل عليه الأوّل، تقديره: يسألونك: أي شيء ينفقون؟ قل: ينفقون العفوَ. ومثله قوله تعالى"وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا" (النحل:30)، ف"ما" و"ذا" اسم واحد" في موضع نصب بـ "أنزل" و"خيراً" جواب منصوب كالسؤال تقديره: قالوا: أنزل خيراً.

والاختيار النصب للإجماع عليه، والقراءتان متقاربتان؛ لأن كل واحدة محمولة على إعراب السؤال.[1] فكما قال مكي: القراءتان متقاربتان؛ لأن كل واحدة محمولة على إعراب السؤال. رغم أنّ الجمهور على وجه، وأبا عمرو على وجه، إلاّ أنّ الوجهين لهما نظير في متشابه النظم "أساطير" للرفع، و"خيراً" للنصب بعد السؤال ب "ماذا" في الموضعين. ولكننا إذا احتكمنا لمبدأ الأفضلية القواعدية نجد قراءة الجمهور ترجح عن قراءة أبي عمرو لخلوها من الحذف والتقدير، فليس هنالك مبتدأ محذوف تقديره من السؤال، وليس هناك حذف لعائد الصلة"الهاء" العائدة على المبتدأ الموصول، إذا ما قدرناه من السؤال. فقراءة الجمهور وإن كانت على حذف العامل (الفعل الناصب) إلاّأنه دلّ عليه الأول المذكور، أي أنّ التفسير في الآية على النصب. وكذلك قراءة الجمهور ليس بها حذف المسند إليه وإنّما استتاره، واستتار الضمير غير الحذف بينما قراءة أبي عمرو بها حذف المسند إليه وعائده.

يُضاف إلى ذلك أنّ قراءة الجمهور تجعل السؤال جملة فعلية مستوفاة الأركان، مفعول به مقدم يليه فاعل وضمير متصل به فاعله، وتقديم المفعول به فيها واجب عند النحاة،

1 . ينظر: القيسي: الكشف 293/1

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقراءة أبي عمرو تجعل جملة "ينفقون" صلة لا محل لها من الإعراب، وصيغة الاستفهام فيها مركبة من "ما" و"ذا" الموصولة.

التركيب	النمط	حذف عائد الصلة	البساطة والتركيب	حذف المسند إليه
وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ لاالْعَفْوَ	"العفوَ" بالنصب	×	✓	×
وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ العفوُ	"العفوُ"بالرفع	✓	×	✓

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الثاني: النواسخ الفعلية

هي أفعال تدخل على الجملة الاسمية، فتبقي المبتدأ مرفوعاً على أصله، ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، أما إذا كان الخبر جملة أو شبه جملة، فإنه يكون في محل نصب، وسُميَت النواسخ الفعلية أفعالا ناقصة لأنها لا تكتفي بمرفوعها لإتمام المعنى، وإنما تحتاج إلى الخبر. ومن أبرز النواسخ الفعلية التي يبدو أثرها في تغيير شكل أحد ركني الجملة الاسمية كان وأخواتها، حيث يبقى معها المبتدأ مرفوعا اسما لها، وينصب الخبر على أنه خبر لها أو لأحد أخواتها [1]

وتتدخل القراءات المتواترة لإبراز المسائل المتعلقة بكان وأخواتها عند عملها النسخ في الجملة الاسمية ومن أبرز هذه المسائل مسألتان.

1. وإن كان هذا الأثر أيضا ل (كاد وأخواتها) إلا أنهم لاشتراطهم كون الخبر في هذه الافعال جملة فعلية فعلها مضارع زال الأثر النطقي عند النسخ ومثال ذلك "يكاد زيتها يضيء" (النور 35) ،"يكاد سنا برقه يذهب بالأبصار" (النور 43) فالخبر "يضيءُ" و"يذهب بالأبصار" منصوب محلاً لا لفظا.

الأولى: كان وأخواتها بين التمام والنقصان.

الثانية: الرتبة في باب "كان وأخواتها".

أولاً: التمام والنقصان

كان الناقصة هي الناسخه للمبتدأ والخبر، ونقصانها هو عدم اكتفائها بمرفوعها واحتياجها إلى المنصوب (الخبر)، وهذا المصطلح يساوي مصطلح التعدِّي في الأفعال غير الناسخة، وتمامها يعني الاكتفاء بمرفوعها فستغني به لتمام المعنى [1]. وهو مساو للزوم في الأفعال غير الناسخة ومخرج لهذه الأفعال عن النسخ فليس ثمّ مبتدأ وخبر منسوخان مع التمام. وهذا الحكم يسري على كان وأخواتها عدا ثلاثة أفعال تلزم النقصان ولا تمام فيها، وهي فتىء، ما زال، وليس. لكن السياق أحيانا يحتمل التمام والنقصان ومن ثمّ يتغير الأثر اللفظي مع احتمالية أحد المعنيين، فتجد اللفظ الواحد مرفوعاً على أنه فاعل لكان التامة أو منصوباً على أنه خبر لكان الناقصة، وهذا الأمر ليس نشاطا نحويا أو افتراضاً جدلياً مبنيّاً على التصور والاحتمال، ولكنه أمر واقع في كلام العرب شعراً ونثراً. وجاءت القراءات المتواترة داعمة لهذا الحكم فبالوجهين الرفع والنصب قُرئ أكثر من حرف، نختار من ذلك ثلاث آيات أو ثلاثة شواهد لنرى أثر القواعدية في بيان الأفضلية في هذه الشواهد .

قوله تعالى في سورة البقره في آية الدَّين " إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا " (البقره 282)

1. ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 253/1– 255.، الأزهري، شرح التصريح 235/1. وابن هشام: مغني اللبيب 2/ 637

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قرأ عاصم "تجارةً حاضرةً" بالنصب، وقرأها الباقون بالرفع. [1] فنصب (تجارةً) على أنها خبر لكان الناقصة، و"حاضرةً" نعت لها، واسم "تكون" ضمير مستتر والتقدير: إلا أن تكون التجارة تجارةً حاضرةً، أو: إلآ أن تكون المبايعات تجارةً حاضرةً. فالتبايع هو التجارة في المعنى؛ لأنه تقليب الأموال للنماء. "ولا يحسن تقدير الضمير بما تقدّم ذكره عن الديّن أو التداين أو الحقّ لأن ذلك جميعه غير التجارة التي هي تقليب الأموال في البيع والشراء والغرض النماء" [2]. ورفع "تجارةٌ" على أن كان تامة مكتفية بمرفوعها بمعنى "وقع وحدث" فلا تحتاج الى الخبر[3] وجعلها بمنزلة قوله تعالى "وإن كان ذو عسرة" (البقرة: 280)، الذي هو عام في كل مُعْسر، وبهذا العموم أجمع القراء على الرفع في هذه الآية؛ إذ الرفع على كل حال أعم؛ لأنه يعم من عليه دين من قرض أو من شراء، وغير ذلك. أمَّا النصب يجعل الكلام مخصوصاً لصنف بعينه، غير عام في جميع المعسرين؛ لأنه يصير التقدير: إن كان المشتري ذا عسرة، أو المداين ذا عسرة.[4]

وبالنظر لتوجيه مكي للقراءتين نجد أنه رجَّح قراءة الجمهور بالرفع لما فيها من معنى العموم الذي لانجده في النصب مستدلاً بإجماع القراء على الرفع في قوله تعالى "وَإِنْ كَانَ ذُوعُسْرَةٍ". (البقره:280).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1. ينظر: القيسي: الكشف 321/1. ابن مجاهد: السبعة في القراءات 193، ابن الجزري شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف: النشر في القراءات العشر. تحقيق: علي محمد الضباع (المتوفى 1380 هـ) 237/2، والهيتي: عبدالقادر. ما انفرد به القراء السبعة وتوجيهه في النحو العربي. منشورات جامعة قاريونس – بنغازي.:1996 65. الداني: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبوعمرو . التيسير في القراءات السبع. تحقيق: اوتوتريزل. دار الكتاب العربي – بيروت ط2. 1404هـ/ 1984م 71، الأصبهاني أبويكر أحمد بن الحسين بن مهران المبسوط في القراءات العشر. تحقيق :سبيع حمزة حاكمي :مجمع اللغة العربية بدمشق 86 . وابن الجزري شمس الدين محمد بن محمد بن علي أبو الخير: تقريب النشر في القراءات العشر. تحقيق: عبدالله محمد الخليلي. دار الكتب العلمية. 2002م . 180

2. ينظر: القيسي: الكشف 321/1.

3. ويحتمل كونها ناقصة أيضاً مع رفع "تجارة" على أنها اسمها وحاضرة نعتها والخبر جملة " تديرونها" في محل نصب. ينظر الهمذاني: الفريد في اعراب القرآن المجيد للمنتجب 112/1

4.ينظر: القيسي: الكشف 322/1

وبالنظر الى القواعدية ومقاييس الأفضلية أيضاً نجد ترجيح قراءة الرفع؛ لأنها لا تحتاج إلى تقدير سواء على اعتبار كان تامة مكتفية بمرفوعها؛ فلا تحتاج إلى تقدير الخبر، أو ناقصة وخبرها جملة "تديرونها"

التركيب	النمط	العامل	الحاجة إلى التقدير	إفادة العموم	الحذف وعدمه
إِلَّا أَنْ تَكُونَ تجارةً حاضرةً	تجارةً حاضرةً	✓	✓	x	✓
إِلَّا أَنْ تَكُونَ تجارةٌ حاضرةٌ	تجارةٌ حاضرةٌ	✓	x	✓	x

ومن الجدير بالذكر أن مكي بن أبي طالب القيسي عند تناوله قوله تعالى: "لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ" (النساء: 29) التي قرأها الكوفيون بالنصب، والباقون بالرفع قال: ولولا إجماع الحرميّن على الرفع، وغيرهم لكان الاختيار النصب؛ لمطابقة آخر الكلام مع أوله[1] وذلك لأن المضمر في "كان" تقدم ذكره والتقدير: إلآ ان تكون الأموال تجارة. فلا حذف بخلاف الآية في سورة البقرة فالتقدير: إلآ أن تكون التجارةُ تجارةً ففيه حذف؛ لأن الأول هو الثاني.

1. ينظر: القيسي: الكشف 286/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن شواهد ذلك أيضا قوله تعالى:" وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ"(النساء:11). قرأ نافع بالرفع، ونصبه الباقون.[1] وقراءة الرفع على جعل "كان" تامة، بمعنى حدث ووقع. ويقوي هذه القراءة أنَّ الشأن بيان حكم إرث الواحدة لا الواحدة نفسها، فوجب أنّ يكون التقدير: فإن وقع أو حدث إرث واحدة، أو حُكمُ واحدة. وقد كان يلزم الرفع في "نساء" في قوله تعالى " فَإِن كُنَّ نِسَاءً " (النساء:11) إلآ أنه جمع بين المذهبين والمعنيين، فأضمر الاسم مع نساء وترك الإضمار مع واحدة، والقياس واحد[2].

وحجة من نصب أنه جعلها (كان) الناقصة التي تحتاج إلى خبر، الداخلة على المبتدأ والخبر، فاسمها الضمير المستتر فيها، و"واحدة" خبرها، فالله تعالى ذكر جماعة البنات وحكمهن في الميراث، ثم ذكر حكم الواحدة في ميراثها، فجرت الواحدة في الإعراب مجرى الجماعة، فالتقدير: (وإن كانت المتروكات أو الوارثات نساءً). وبذلك يكون التوفيق بين أول الكلام وأخره، ويتآلف آخر الكلام بأوله. ومن ثم كان الاختيار النصب، وعليه جماعة القرَاء.[3]. ويؤكد النحاس ذلك بقوله:" وهذه قراءة حسنة"[4].

فالمتأمل للآية الكريمة وتوجيه القراءتين فيها يجد أنّ قراءة النصب اختيرت لتآلف الكلام والتوافق بين أوّلِه وآخره، وتحققت فيها الأفضلية القواعدية لتماثل المعطوفات، و"كان" في الحكمين

1. ذكر ذلك القرطبي في تفسيره 58/5.

2. يشير القيسي إلى أنَّ سياق الآيات بيان أحكام الوارثات وليس الكلام عن الوارثات في الموضعين1/ 278

3.ينظر: القيسي: الكشف 281/1.

4. يشير القيسي إلى أنَّ سياق الآيات بيان أحكام الوارثات وليس الكلام عن الوارثات في الموضعين1/ 278

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ناقصة تتطلب خبرا واسمها في الحالتين ضمير، إلا أنه برز مع الأولى واستتر مع الثانية، وهذا من اتحاد النظم. وكما هو معلوم أنَ حمل الاوّل على الثاني أولى من مخالفته لهُ.[1]

التركيب	النمط	اتحاد العامل	تماثل المعطوفات
وَإِنْ كَانَتْ واحدةً فَلَهَا النِّصْفُ	واحدةً	✓	✓
وَإِنْ كَانَتْ واحدةٌ فَلَهَا النِّصْفُ	واحدةٌ	×	×

ومنه أيضا: قوله تعالى في سورة الأنبياء " وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ " (47) قرأ نافع برفع مثقال، وقرأ الباقون بالنصب [2]. وحُجّة من قرأ بالرفع أنَه جعل "كان" هي الناقصة التي تحتاج الى خبر واسم، فأضمر فيها اسمها ونصب "مثقالاً "على خبر كان، تقديره وإن كان الظلامة مثقال حبة. وأجاز إضمار الظلامة لتقدم ذكر الظلم. ولم تظهر علامة التأنيث في الفعل؛ لأن الظلامة والظلم سواء وقيل: ذكر لمَا كانت الظلامة هي المثقال، والمثقال مذكر، فذكَّر لتذكير المثقال [3]

والمتأمل لتحليل مكي للقراءتين يجد أنَه لم ينصُّ على الاختيار لإحدى القراءتين، بل إنه أسهب في تبرير عدم ظهور علامة التأنيث على الفعل فلم يأت النصّ (وإن كانت مثقال حبة) لأن الاسم المستتر مؤنث هو الظلامة. مع عدم الحاجة لذلك لسببين:

1.السابق1/ 281.

2. ينظر: القيسي: الكشف2/ 111. وينظرابن الجزري: النشر 249/2. البناء: شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن عبدالغني الدمياطيّ، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. تحقيق: أنس مهرة. دار الكتب العلمية – لبنانا ط3.، 2006م – 190.

3. القيسي: الكشف2/ 112

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأوّل: جواز تقدير الظلم [1]

الثاني: أنَّ الاسم مؤنث مجازي. ولاخلاف في جواز إلحاق علامة التأنيث وحذفها معه قال تعالى " وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ " (هود:94) وقال " وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّيْحَةُ " (هود:67).

فتقدير الظلامة هو المعتبر سياقاً بدليل عود الضمير. أمَّا قراءة الرفع فتحتاج الى تقدير محذوف لتمام المعنى وإلآ كان هناك إشكالية في عود الضمير فسياق الكلام (وإن حدث مثقال حبة من خردل أتينا به) لتذكير المثقال إلآ أنّه يكون عود الضمير على "حبّة" والمقصود المضاف وليس المضاف إليه. أو تقدير حذف المضاف: وإن حدث ظلامة مثقال حبّة. فعلى الحالين يلزمنا تقدير محذوف. وبناءً على ما سبق نجد أنَّ مقاييس الأفضلية القواعدية ترجح قراءة الجمهور بالنصب فاستتار الضمير ليس حذفا.

التركيب	النمط	الحاجة إلى تقدير محذوف	السياق
وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ	"مثقالَ حبة"	x	✓
وَإِنْ كَانَ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ	"مثقالُ حبة"	✓	x

1. ويبعده عود الضمير في " أتينا بها"

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانيا: الرتبة في باب "كان وأخواتها"

يدور كلام النحاة في باب كان وأخواتها في مسألة الرتبة حول:

1- توسط أخبارهنَّ: أي تقديم الخبر على الاسم وهذا جائز عند جمهور النحاة. قال تعالى " وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ" (الروم:47) .

2- تقديم الخبر عليهن وهو جائز بدليل " أَهَٰؤُلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ " (سبأ:40) وقوله تعالى: "وأنفسهم كانوا يظلمون " (الأعراف: 177) فتقديم المفعول به لفعل جملة الخبر (إياكم –أنفسهم) على الفعل الناسخ دليل على جواز تقديم خبر الفعل الناسخ، وجاز مطلقاً التقديم إذا نفي الفعل بـ "ما" نحو: ما قائماً كان زيدٌ.

3- تقديم معمول الخبر على الاسم وهو جائز باتفاق إن كان شبه جملة، نحو: "كان (عندك، أو في البيت) زيدٌ معتكفاً". فإن لم يكن شبه جملة فجمهور البصريين يمنعه مطلقاً، والكوفيون يجيزونه مطلقاً. وبعضهم يفصل في المسألة [1]

وفي هذا المبحث سنتحدث عن توسط الخبر بتقديمه على الاسم؛ لأننا نجد في المتواتر ما قُرئ رفعا على أنه الاسم ونصبا على أنه الخبر، ومن أشهر الشواهد في القراءات المتواترة، قوله تعالى في سورة البقره: " لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ" (البقره:177) وهي الآية

1. ابن جني: ابو الفتح عثمان الموصلي اللمع في العربيّة. تحقيق: فائز فارس. دار الكتب الثقافية – الكويت 1/ 37. ابن هشام: أوضح المسالك 242/1، والمصري: حمدي كوكب المصري. الأفعال الناسخة1998. 1/ 48

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التي استدل بها ابن هشام على التقديم [1] بقراءة نصب البرَّ. وفي هذا المبحث ثلاثة شواهد تشترك جميعها في كون أحد ركني الجملة مصدرا مؤولا [2] ونرى متى تدخل القواعدية لبيان الأفضلية.

في قوله تعالى "لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ" (البقره: 177)

قرأ حمزة وحفص بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع [3] وقد أسهب مكي في بيان القراءتين مبيناً أن القراءتين حسنتان، وأنّ لكل منهما ما يقويها على النحو التالي[4]

أولاً: قراءة النصب بجعل المصدر المؤول "أن تولوا" اسم ليس و"البرّ" خبرا مقدماً عليه. وربما جعل المصدر المؤول اسما لليس أولى من وجوه: [5]

الأول: أنه مصدر والمصدر لا يتنكر، و"البرّ" قد يتنكر، و" أن" والفعل أقوى في التعريف ومن حق الأقوى تعريفاً أن يكون اسماً.

الثاني: " أن" والفعل تشبه المظهر؛ لأنها لاتوصف كما لا يوصف المظهر، ومن الأصول أنه إذا اجتمع مع ليس وأخواتها مضمر ومظهر. فالمضمر هو الاسم؛ لأنه أعرف.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1. ابن هشام: أوضح المسالك 242/1.

2. ولعلّ هذا ما دفع المعربين لإعمال هذا النشاط في التقديم والتأخير فيما خفيت فيه العلامة الإعرابية نحو قوله تعالى" فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُم بَأْسُنَا إِلَّا أَن قَالُوا " (الأعراف:5) فاختلفوا في دعواهم هل هي الاسم أم الخبر مع كون خفاء العلامة في حد ذاته دليلا على التزام أصل الترتيب

3.ينظر: القيسي: الكشف280/1 ابن الجزري: النشر226/2

4. وبرر ذلك ابتداءً بأنّ ليس من أخوات كان ووقع بعدها معرفتان "البرّ" و"أن تولوا"؛لأنه مصدربمعنى التولية ومن ثم فاجعل أيهما شئت الاسم والآخر الخبر.

5. ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك 259/1-270 . والقرطبي160/1.

الثالث: " أن" وصِلتُها (الفعل) في تقدير الإضافة إلى المضمر؛ أي "توليتكم" " والمضاف إلى المضمر أعرف ممَا فيه الألف واللام، والأعرف أولى أن يكون هو الاسم لـ "كان وأخواتها"؛ لأنه هو المخبر عنه، ولا يخبر إلآ عن الأعرف دون الأنكر.

الرابع: أنَّ "البرّ" تعريفه ضعيف؛ لأنه يدل على الجنس، ولا يدل على شخص بعينه، وتعريف الجنس ضعيف؛ لأنه كالنكرة.

وهكذا نجد أن النقاط جميعها تَنْصَبُّ في معين واحد، وهو أنَّ المصدر أقوى في التعريف بكثير من "البرّ" ومن ثم وجب أنْ يكون الأعرف هو الاسم، ووجب نصب "البرّ" على الخبر.

ثانياً: قراءة الرفع هي اختيار الجمهور وتقوى أيضاً من وجوه: [1]

الأول: أن اسم "ليس" كالفاعل ورتبة الفاعل أن يلي الفعل فلمّا ولي "البرّ" ليس رفع، ولو نصب"البرّ" لوجب أنّ يكون الكلام على غير رتبته وأن ينوى بـ "البرّ" التاخير.

الثاني: رفع "البرّ" الثاني الذي معه الباء إجماعاً في قوله تعالى " وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَن تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا " (البقره: 189)، ولا يجوز فيه إلآ رفع "البرّ" فَحَمْلُ الأول على الثاني أولى من مخالفته له.

الثالث: أنه ورد بزيادة الباء "وليس البر بأن تولوا" في مصحف ابن مسعود وأُبيّ بن كعب.

وهكذا تجد أنّ ترجيح الرفع مبنيّ على ركيزتين هما: الحفاظ على الرتبة والمماثلة ومن قبل اختيار الجمهور بل إجماع القراء عليه في مصحف ابن مسعود[2]

1 في الكشف "كالفعل" هو خطأ طباعيّ أو تصحيف في الأصل280/1

2 ينظر: القيسي: الكشف1/ 281

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وإذا ما احتكمنا إلى القواعدية نجد أنَّ قراءة الرفع تفضل على قراءة النصب كما في الجدول الآتي.

التركيب	النمط	الأولى بالتركيب	الحفاظ على الرتبة	المماثلة
لَّيْسَ البرُّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ	ليس البرُّ (بالرفع)	x	✓	✓
لَّيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ	ليس البرَّ (بالنصب)	✓	x	x

ومنه قوله تعالى في سورة الشعراء " أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاء بَنِي إِسْرَائِيلَ " (الشعراء:197)، قرأ ابن عامر بالتاء ورفع الآية، وقرأ الباقون بالياء، ونصب الآية [1] وحجة من قرأ بالتاء أنّه أَنَّثَ لتأنيث الآية، ورفع الآية لأنها اسم كان، والمصدر المؤول "أن يعلمه" خبر كان. والتقدير: أولم تكن لهم آيةٌ علمَ علماء بني إسرائيل. وفي هذا التقدير قبح في العربية؛ لأنه جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة.

والأحسن أنّ تضمر القصة، فيكون التأنيث محمولاً على تأنيث القصة، و" أن يعلمه" ابتداء، و"آية" خبر ابتداء مقدم وتقديره: أولم تكن لهم القصةُ علمُ علماء بني إسرائيل به آيةٌ[2]

1 ينظر: القيسي: الكشف 152/2.

2 هكذا في الكشف 152/2، والأولى ان يكون التقدير: أولم تكن القصة علم علماءبني إسرائيل به آيةٌ لهم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"وحجة من قرأ بالياء أنه ذكرّ؛ لأنه حمله على قوله " أن يعلمه" اسم كان فذكرَّ لأن العلم مذكّر، فهو اسم كان، ونصب " آية" على خبر كان، فصار الاسم معرفة والخبر نكرة، وهو الاختيار؛ لأن أكثر القراء عليه وهو وجه الكلام في العربية".[1]

فبالنظر إلى رأي مكي السابق نجده رجح قراءة النصب بناء على القواعدية" وهو وجه الكلام في العربية" [2] ، وضعف تخريج قراءة الرفع على اسمية كان بناء على القواعدية" وفي هذا التقدير قبح في العربية" [3] مما دفعه إلى استحسان تقدير ضمير القصة لتخريج قراءة الرفع لحمل التأنيث عليه بدلا من "آية" وما لا يحتاج إلى تقدير أولى ممَّا يحتاج إلى تقدير، وهذا يؤكد مبدأ الأفضلية القواعدية.

التركيب	النمط	القول بالتقدير	الإخلال بشروط الرتبة
أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيةٌ أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاء بَنِي إِسْرَائِيلَ	" آيةٌ" (بالرفع)	✓	✓
أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ آيةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَاء بَنِي إِسْرَائِيلَ	" آيةً" (بالنصب)	×	×

1 ينظر: القيسي: الكشف 152/2، 153.

2 السابق 152/2، 153.

3 السابق152/2، 153.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن شواهده قوله تعالى " ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّوأَى أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّه وَكَانُوا بِهَا يَسْتَهْزِئُونَ " (الروم: 10). قرأ الكوفيون وابن عامر "عاقبةَ " بالنصب، وقرأ نافع، وابن كثير وأبو عمرو بالرفع. وحجة من قرأ بالنصب أنّه جعل "عاقبة" خبر "كان" مقدماً على اسمها[1]. وفي اسم كان قولان

الأول: "السوأى" وهي جهنم أعاذنا الله منها، والمراد دخولها ومن ثم ذَكَّرَ الفعل "كان" لتذكير الدخول الذي هو اسم كان على الحقيقة، والتقدير: ثم كان دخول جهنم عاقبة الذين أساءوا[2].

الثاني: المصدر المؤول " أن كذبوا" والتقدير: ثم كان التكذيبُ عاقبة الذين أساءوأ إساءة. على اعتبار أنَّ السوأى مفعول به، أو مفعول مطلق للفعل أساءوا فهو مصدر كالرُجعى والبشرى[3].

وحجة من رفع "عاقبة" وهو الاختيار، أنّه جعل "العاقبة" اسم كان وفي خبرها قولان أو احتمالان.[4]

الأول: "السوأى" والتقدير: ثم كان مصير المسيئين السوأى من أجل تكذيبهم. فالمصدر المؤول مفعول لأجله؛ أي: كان مصيرهم دخول جهنم، وذكّر الفعل حملاً على المعنى، لأنّ العاقبة والمصير سواء في المعنى، وأيضاً فإنَّ تأنيث "العاقبة" غير حقيقي؛ لأنّه مصدر، وأيضاً فإنّ "العاقبة" في المعنى هي دخول جهنم فحمل التذكير على تذكير الدخول، لأن الخبر هو الاسم في المعنى.

---

1 ينظر: القيسي: الكشف 182/2. ابن الجزري: النشر 284/2

2 الكشف182/2. ابن الجزري: النشر 284/2

3. لاشك أنَّ خفاء العلامة الإعرابية للتعذر على كلمة "السوأى" هو ما دفع المعربين لطرح الاحتمالات.

4 ينظر: القيسي: الكشف 182/2. ابن الجزري: النشر 284/2

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الثاني: "أن كذبوا" ويُحْمَلُ تذكير الفعل على تذكير التكذيب؛ لأنه اسم كان في المعني؛ إذ اسمها هو خبرها في المعنى كالابتداء والخبر، ويكون التقدير: ثم كان مصير الذين اساءوا التكذيب لما جاء به محمد صلّى الله عليه وسلّم.

و بتأمل توجيه القراءتين نجد ترجيح قراءة الرفع بناء على الأفضلية القواعدية؛ إذ القراءتين بمعنى، فقراءة النصب كان دخول جهنم عاقبة المسيئين لأجل تكذيبهم، أو كان التكذيب عاقبة المسيئين إساءة، وقراءة الرفع كان مصير المسيئين دخول جهنم من أجل تكذيبهم، وكان مصير المسيئين التكذيب وتتفاضل الدلالة بلاغيّا في مسألة التقديم والتاخير.

وأرى أنه لا مسوغ لجعل مكي قراءة الرفع الاختيار– مع تبريره تذكير الفعل للحمل على المعنى أو لكون الفاعل مؤنَّثاً مجازياً، أو لكون الخبر هو الاسم في المعنى، ولا احتياج لذلك في قراءة النصب؛ إذ تذكير الفعل لكون الاسم مذكراً (التكذيب) أو لأن معنى الاسم (السوأى) هو الدخول وكلا المعنيين مذكر– إلآ أنَّها تحافظ على الرتبة عند تساوي التعريف فكل من الاسم والخبر معرّف على القراءتين أحدهما بالإضافة إلى الموصول والثاني للتعريف بأل (السوأى– التكذيب) أو تقدير إضافته للضمير "تكذيبهم". ولابن عاشور كلام في ترجيح قراءة الرفع،:" قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب (عَاقِبَةُ) بالرفع على أصل الترتيب بين اسم (كَانَ) وخبرها. وقرأه البقية بالنصب على أنه خبر (كَانَ) مقدم على اسمها وهو استعمال كثير. والفصل بين(كَانَ) ومرفوعها بالخبر سوغ حذف تاء التأنيث من فعل (كَانَ) "[1]

1. ابن عاشور: التحرير والتنوير 7/11

لم نعرض لمسألة دخول "ما" لتعلقها بالإعراب بناء على اعتبارات تتعلق بنوع "ما" هل هي كافة أم زائدة أم موصولة أم مصدرية وعليه يتغير ضبط ما بعهدها، ولذلك شواهد في الشاذ لا المتواتر نحو قراءة " إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ" (طه 69) برفع كيد على موصولية "ما" أو مصدريتها وكيد "خبر" إن، وبنصب "كيد" على اعتبار "ما" كافة و"كيد" مفعول به. ينظر: الهمذاني: الفريد في إعراب القران المجيد 304/3.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الثالث: النواسخ الحرفية

الحروف الناسخة الداخلة على الجملة الاسمية ثلاثة:

- "**إنَّ" وأخواتها**، وهي ستة أحرف أو خمسة عند من يعدّ أنَّ "إنَّ" و"إنَّ" حرفا واحدا ومعه ليت، ولعلّ، ولكنّ، وكأنَّ. تدخل على الجملة الاسمية وتنصب المبتدأ ويصير اسماً لها، وتبقي الخبر مرفوعا على حاله، ولها مجموعة من الأحكام، أهمها:

أ- الإعمال والإهمال: وذلك على ضربين، الضرب الأول: دخول "ما" الكافة عليها، فتبطل عملها وتزيل اختصاصها بالجملة الاسمية، عدا "ليت" وتبقى على اختصاصها، ويجوز إعمالها وإهمالها، والأكثر فيها الإهمال. وهذا لايظهر في القراءات المتواترة[1]. والضرب الثاني: التخفيف (أن، إن، لكن، كأن)، والتشديد (إنّ، أنّ، لكنّ، كأنّ). [2]

ب- كسر همزة "إنّ" وفتحها .

- **لا النافية للجنس، العاملة عمل "إنّ"، وسنعرض لها تفصيلاً.**
- **الحروف المشبهات بـ ليس.**

وهي: ما، ولا، ولات، ولن نعرض لها لعدم ورودها في المتواتر، فقرئ في الشواذ "مَا هَٰذَا بَشَرٌ" و" مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهمْ" بالرفع في آيتي سورة يوسف " مَا هَٰذَا بَشَرًا " والمجادلة " مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ" .

1. لم نعرض لمسألة دخول "ما" لتعلقها بالإعراب بناء على اعتبارات تتعلق بنوع "ما" هل هي كافة أم زائدة أم موصولة أم مصدرية وعليه يتغير ضبط ما بعهدها، ولذلك شواهد في الشاذ لا المتواتر نحو قراءة " إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ " (طه:69) برفع كيد على موصولية "ما" أو مصدريتها وكيد "خبر" إن، وبنصب "كيد" على اعتبار "ما" كافة و"كيد" مفعول به. ينظر: الهمذاني: الفريد في إعراب القران المجيد 304/3.

2. ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د.مازن المبارك ومحمد علي حمدالله. دار الفكر – بيروت الطبعة السادسة، 1985. 1 / 403 – 417

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكذلك قرئ " ولات حين مناصُ" برفع حين في سورة (ص) "وَلاتَ حِينَ مَنَاصٍ" (ص: 3)، وفي تناولي النواسخ الحرفية أعرض لثلاث نقاط:

الأولى: كسر همزة "إنّ" وفتحها

الثانية: التخفيف والتشديد في الحروف الناسخة

الثالثة: إعمال "لا"النافية للجنس وإهمالها

كسر همزة "إنّ" وفتحها

"إنّ" و" أنّ " حرفان ناسخان، وعادة ما يفرق بينهما بأنّ "إنّ " يصح الابتداء بها "وأنَّ" لا يبتدأ بها الكلام. وقد اهتم العلماء بتوضيح ضوابط كسر همزة "إنّ" وفتحها وقيل في: "فصل: تعين إنَّ" المكسورة حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها و"أنّ" المفتوحة حيث يجب ذلك، ويجوز إن صح الاعتباران".[1]

وعلّق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد أنّ: "كل موضع يحتاج فيه ما قبل"إنّ" إلى مفرد، ولا يجوز في صناعة الإعراب أن يكون جملة، فإن همزة "إنّ" تكون مفتوحة، وكل موضع يحتاج فيه ما قبل "إنَّ" إلى جملة، ولا يجوز في صناعة الإعراب أن يكون مفرداً تكون همزة "إنّ" مكسورة، وكل موضع يجوز فيه الوجهان يصح فيه فتح الهمزة وكسرها". [2]

1. الشافعي أبو العرفان محمد بن علي الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك. دار الكتب العلمية بيروت–لبنان الطبعة :1997م1/ 274.الأزهري: شرح التصريح: 1/ 215..

2. ابن هشام: أوضح المسالك 298/1

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ونجد أيضا في كتب النحاة مواضع كسر همزة "إنّ" ومواضع فتحها، ومواضع جواز الفتح والكسر[1] والقراءات تمثل أحوال" إنّ " في الوجوب والجواز ومنها ما هو ظاهر لا يخفى على كل ذي لب، ومنها ما يحتاج إلى توضيح، ولذا نجد في الكشف مواضع كثيرة لكسر همزة "إنّ" وفتحها في الحرف الواحد، والواضح منها يعرج عليه مكي القيسي ذاكراً إيّاه بإيجاز، وهناك مواضع أشكلت فاختلف فيها النحاة، وهذه هي التي اخترت منها شواهد للجانب التحليلي؛ لبيان مدى تدخل الأفضلية القواعدية في الترجيح بين القراءتين.

فقوله تعالى "كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ (54)" (سورة الأنعام).

قرأ نافع وابن عامر وعاصم " أَنَّهُ من عمل" بالفتح، وقرأ عاصم وابن عامر "فَأَنَّهُ غَفُورٌ " بالفتح، وقرأ الباقون بالكسر فيهما.[2]

وحجة من كسر " إِنَّهُ مَنْ عَمِلَ " أنّه جعله تفسيراً للرحمة، فسّرها بالجملة التي بعدها و"أنّ" تكون مكسورة إذا دخلت على الجمل. وحجة من كسر "فإنّه غَفُورٌ " أنّ ما بعد الفاء حكمه الابتداء والاستئناف، فكسر لذلك؛ لأن حكم "إنّ" في الابتداء والاستئناف الكسر. وحجة من فتح " أَنَّهُ مَنْ

1. السابق 299/1

2. ينظر: القيسي: الكشف (433/1). وينظرابن زنجلة: حجة القراءات: 252-253، والبناء الدمياطي: إتحاف فضلاء البشر: 208. والنحّاس: أبوجعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي: إعراب القرآن . وضع حواشيه وعلق عليه :عبدالمنعم خليل إبراهيم. منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت. الطبعة :الأولى، 1421 هـ: 1/ 550، وينظر: الأندلسي: البحر المحيط: 4/ 141، وابن الجزري: النشر 2/ 258، القرطبي: شمس الدين أَبُوعبداللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أبي بكر. الجامع لأحكام القرآن . تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. دار الكتب المصرية – القاهرة .الطبعة: الثانية، 1964 م 6/ 436.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عَمِلَ" أنه جعل "أنَّ" بدلاً من الرحمة على بدل الشّيء بالشّيء، وهو هو، فأعمل فيها "كتب"، وكأنّه قال: كتب ربكم على نفسه أنّه من عمل".[1]

وحجة من فتح " فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ" أنه أضمر خبراً مقدماً، ورفع "أنّ" بالابتداء؛ لأن ما بعد الفاء مبتدأ، كانّه قال: فله أنّه غفور رحيم، أي فله غفران من الله، ويجوز رفع "أنَّ" بالظرف المضمر، ويجوز أنْ يضمر مبتدأ تكون "أنّ" خبره، وتقديره: "فأمره غفران ربه له، وقد قيل إن "أنَّ" الثانية تأكيد وتكرير للأولى.[2] وعرضه مكيّ بصيغة التضعيف "قيل"، لاختلاف قراءة نافع بين الحرفين "أنه، فإنه" ولو كانت تكريراً أو تأكيدا ما اختلف الحرفان.

وتعتقد الباحثة أنّ توجيه مكي والاحتكام إلى الأفضلية القواعدية ترجح قراءة الجمهور لخلوها من الحذف والتقدير، ولترجيح المعنى، وتفسير الرحمة بغفران ذنوب المسيئين غير جعل الرحمة هي غفران ذنوب المسيئين، والرحمة أعم وأشمل من الغفران. وبدل الكل من الكل أو الشّيء من الشّيء يعني المساوة بين المبدل والمبدل منه، فهو هو كما قال مكيّ، وهو التابع المقصود بالحكم، وليس المقصد فيما أوجبه الله عز وجل على نفسه تفضلاً وتكرّماً على عباده هو غفران السيئات، بل هي صورة من صور رحمته التي وسعت كلّ شّيء. وعلى قراءة "فأنه" يلزمنا تقدير أحد ركني الجملة المحذوف المبتدأ أو الخبر؛ لأن الفتح لا يكون إلا بتأويل مصدر مفرد، بالإضافة لتقدير متعلق المصدر (له).

1. ينظر: القيسي: الكشف 433/1

2. ينظر: القيسي: الكشف 433/1

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

	التركيب	النمط	الحذف والتقدير	قوة المعنى
1-	كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ إنّه مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فإنه غَفُورٌ رَحِيمٌ	إنّه- فإنه	×	✓
2-	كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءاً بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ	أنّه- فأنه	✓	×

ومما يجدر الإشارة إليه أنّ مسألة قوة المعنى وضعفه **قواعديا**، قالها مكي في كتابة عند ترجيح قراءة على أخرى[1].

ومنه قوله تعالى "إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ " (المؤمنون:111)

قرأ حمزة والكسائي بكسر الهمزة على الاستئناف؛ لأن الكلام تمَّ عند قوله "بِمَا صَبَرُوا"، ويكون الجزاء محذوفاً لم يذكر ما هو، والفعل عامل في المعنى، وهو المفعول الثاني لـ "جزيت". وفتح الباقون على تقدير حذف اللام، أي: لأنهم، ويجوز أنْ يعمل في " إني جزيتهم" مفعولاً ثانياً، تقديره: " إني جزيتهم الفوز"، ويكون "أن والفعل" مصدراً، ويكون الجزاء مذكوراً، وهو الفوز، والفوز النجاة من النار، وهو المفعول الثاني ل "جزيت" [2]

1. ينظر: القيسي: الكشف 433/1

2. ينظر: القيسي: الكشف (2\132).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وترى الباحثة بناء على مبدأ الأفضلية أن قراءة الجمهور تُرجّح على قراءة حمزة والكسائي وإن كانت الثانية في معنى قوله تعالى "سَلَامٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ" (الرعد:24) إلآ أنها تجعل الكلام كلامين الجزاء وتعليله أو تفسيره وتلزمنا التقدير لاستقامة الكلام، إذ يلزمنا معها تقدير مفعول الجزاء بخلاف قراءة الجمهور فإنها تخرج على عدم الحذف أو التقدير حتى على تخريج حذف اللام الجارة فذلك مطّرد في نحوه فيحسُنُ لاطّراده. وتجعل الكلام جملة واحدة ونظائرها في المعنى كثيرة في كتاب الله "قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ (المؤمنون:1)" فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ"(الحشر: 9)، وأجمع المفسرون على تفسير الفلاح بالفوز المنصوص عليه في الآية الكريمة، فالتقدير: إني جزيتهم الفلاح والفوز بصبرهم"

	التركيب	النمط	الحذف والتقدير	وصل الكلام	وحدة التقدير
1-	إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَائِزُونَ	"أنّهم"	×	✓	✓
2-	إِنِّي جَزَيْتُهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا إنّهم هُمُ الْفَائِزُونَ	"إنّهم"	✓	×	×

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن شواهد ذلك قوله تعالى "وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ" (الأنفال: 59)

قرأ ابن عامر بفتح الهمزة على إضمار اللام وحذفها، أي: سبقوا لأنهم لا يعجزون. [1] والمعنى لايحسبن الكفار أنفسهم فاتوا، لأنهم لا يعجزون، أي: لا يفوتون. فـ "أنّ" في موضع نصب لحذف اللام " [2]. وقرأ الباقون بكسر "إنّ" على الاستئناف والقطع ممّا قبله. وهو الاختيار، لما فيه من معنى التأكيد، ولأن الجماعة عليه[3]

وأيضاً بمبدأ الأفضلية القواعدية ترجّح قراءة الجمهور لخلوها من الحذف والتقدير؛ ولأن معنى التاكيد هو الراجح سياقاً لا معنى التعليل.

	التركيب	النمط	الخلو من الحذف والتقدير	ترجيح المعنى
1-	وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ	"إنّهم لا يعجزون"	✓	✓
2-	وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ	"أنّهم لا يعجزون"	×	×

وقوله تعالى "فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا رَبُّكَ" (طه11، 12)، قرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح الهمزة، على إضمار حرف الجرّ: أي: نودي بأني أنا ربك، وأنّ في موضع نصب،

1. ينظر: القيسي: الكشف (1\494).

2. المشهور في كتب النحاة بالنصب على نزع الخافض.

3. ينظر: القيسي: الكشف (1\494).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فحذف حرف الجرّ... على إعمال الحرف، لكثرة حذفه مع "إنَّ". وقرأ الباقون بكسر الهمزة، لأنهم لمّا رأوا الكلام حكاية فأضمروا القول، وكسروا "إنّ" بعد القول على الحكاية، تقديره: نودي موسى فقيل له: إني أنا ربك، وقيل: إنّه كسرعلى الاستئناف؛ لأن النداء وقع على موسى، ثم استئناف "إنّي"[1] والاختيار الكسر في "إنّي"؛ لأن الجماعة عليه.[2]

وبتطبيق الأفضلية القواعدية فإن قراءة الجمهور خالية من الحذف أو تقدير عامل أو اعماله مع حذفه، وهي مسألة خلاف بين النحاة، أشار إليها مكيّ عند تناوله قوله تعالى: " قَالَ آمَنتُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ" (يونس: 90) بقراءة الفتح قال: ففتحت على تقدير حذف حرف الجرّ، والتقدير آمنت بالله، فإنّ في موضع خفض، على قول الخليل، أعمل الحرف، وهو محذوف لكثرة استعمال حذفه مع "أنّ" خاصة، وغير الخليل يقول: "أنّ" في موضع نصب لعدم الخافض، إذ لا يعمل وهو محذوف كما لا تعمل الإضافة والمضاف إليه محذوف.[3] والكسر يرجح سواء بإضمار القول أو لأن النداء نفسه قول ونظيره قوله تعالى "فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَىٰ" (آل عمرن: 39)، بفتح الهمزة وكسرها تواتراً.

وقال مكي عند تخريج قراءة الكسر: " ومن كَسرَ "إنّ" أجرى النداء مجرى القول، فكسر "إنّ" بعده، كما تُكسر بعد القول. [4]

1. . وفيه بعد، لاتصال الكلام مع موسى –عليه السلام– "ربك " "فاخلع نعليك" "إنّك" بدلالة ضمائر الخطاب

2.القيسي . الكشف (2\96).

3. .ينظر: القيسي: الكشف 523/1

4. .ينظر: القيسي: الكشف 343/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

	التركيب	النمط	حذف العامل	صحة المعنى
1-	فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا رَبُّكَ	"إنّي"	×	✓
2-	فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ يَا مُوسَى أَنِّي أَنَا رَبُّكَ	" أنّي"	✓	×

ومن الجدير ذكره أن صحة المعنى للقراءة كما هو موضّح في الجدول السابق لا يعني أن القراءة ليست متواترة أو صحيحة، لكن النمط الأول أدّق **قواعديا** في المعنى.

ثانيا: التخفيف والتشديد.

التخفيف والتشديد ظاهرتان متضادتان، مرتبطتان بطبيعة اللغة، وظاهرة التخفيف قائمة على رفض الثقل النطقي، باعتباره علّة أثرت في اللغة صوتا وكلمة وتركيبا تأثيرا واضحا. والتفت إليها بعض النحاة من أمثال سيبويه، وابن جني وابن يعيش والسيوطي، ووضعوا لها قواعد منظمة متسقة ليست بعيدة عن الذوق اللغوي الاستعمالي، وتوضح جانبا كبيرا من عبقرية اللغة في مراعاة الخفة في سلوكها، رفضا للثقل، وتوضح طبيعة العربية وخفة بنائها. [1].

أولا: "إنَّ" و"إنْ"

و"إنّ" بالتشديد حرف ناسخ ناصب، فإذا ما خُفّفَ وصار "إن" أوقعنا في مسألة الإعمال والإهمال ومن ذلك قوله تعالى"إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ يُرِيدَانِ أَن يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَىٰ"(طه: 63). قرأ ابن كثير وحفص "إنْ هذان" بتخفيف "إنْ"، وقرأ أبو عمرو "إنّ هذين" بتشديد "إنّ" والياء، وقرأ الباقون "إنَّ هذان" بتشديد "إنَّ وبالألف.

1.عفيفي، أحمد . التخفيف في النحو العربي الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1996. 15

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وحجة من خَفّفَ أنه لمّا رأى القراءة وخطّ المصحف في "هذان" بالألف أراد أن يحتاط بالإعراب، فخفف "إنْ" لِيَحْسُن الرفع بعدها على الابتداء؛ لأن "إنْ" إذا خُفّفَتْ حَسُنَ رَفْعُ ما بعدها على الابتداء لنقصها عن شبه الفعل، ولأنها لم تقوقوة الفعل، فتعمل ناقصة، كما يعمل الفعل ناقصاً، في نحو: لم يك زيدٌ أخانا، ومنهم من يعملها وهي مخففة، عملها وهي مشددة،[1]. فالذي خفف"إن" اجتمت له في قراءته موافقة الخط وصحة الإعراب في "هذان" وحجة من قرأ "هذان" بألف مع تشديد "إنّ" أنه اتبع خط المصحف، وأجرى "هذان" في النصب بحركات مقدرة على الألف على لغة بلحارث بن كعب، وخثعم، يلفظون بالمثنى بألف على كل حال[2]، وذكر النحويون في ذلك قول الشاعر[3]:

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ طَعْنَةً دَعَتْهُ إِلَى هَابِي التُّرَابِ عَقِيمِ .

فأتي بالألف في موضع الخفض. ومن شواهدهم لمواضع النصب البيت المشهور في إلزام الأسماء الخمسة والمثنى الألف[4]

1. ينظر ابن هشام: أوضح المسالك (366،367/1) واستدلوا بقوله تعالى"وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ" (يس 32) واشترطوا وجود لام الابتداء بعدها وقد تُغني عنها قرينة لفظية أو معنوية. ينظر ابن هشام: أوضح المسالك (366،367/1)

2. الشافعي أبو العرفان محمد بن علي الصبان . حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك. دار الكتب العلمية بيروت–لبنان الطبعة :1997م: 1/ 79. ابن هشام: أوضح المسالك 367/1.

3. البيت مرويّ في اللسان ونسبه ابن منظور إلى هوبر الحارثي (هبي)، ينظر: ابن منظور: جمال الدين محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، لسان العرب . دار صادر – بيروت الطبعة :الثالثة – 1414 هـ. وشُرّاب، محمد بن محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1، 1427 هـ– 2007 م 28/3. وذكره: الزمخشري، شرح المفصل/ 3/ 128، وابن هشام، الشذور، والسيوطي، الهمع/ 1/ 40

4. البيت لرؤبة في ملحق ديوانه في مجموع أشعار العرب بعناية وتصحيح: وليم بن الورد البروسي،دار ابن قتيبة. ص168 . وينظر: الأشموني: شرح الأشموني 51/1 . وابن جني: أبو الفتح عثمان الموصلي سر صناعة الإعراب دار الكتب العلمية بيروت–لبنان. الطبعة : 2000م./ 705. وابن هشام: شرح شواهد المغني 2/ 585. ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي الهمداني المصري: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه . ط20 1980 م. 33. ، ابن يعيش: أبو البقاء يعيش بن علي ابن أبي السرايا محمد بن علي، شرح المفصل للزمخشري. قدم له :الدكتور إيميل بديع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ط1، 2001 م. 1/ 53؛ وابن هشام: مغني اللبيب 1/ 38؛ والسيوطي: همع الهوامع 1/ 39.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا.

وقد قيل "إنما أتى "هذان " بألف على لغة من جعل "إنّ" بمعنى "نعم" فيرتفع ما بعدها بالابتداء، واستبعد ذلك بعض النحويين لدخول اللام في " لساحران" واللام إنما حقها أن تدخل في الابتداء دون الخبر، وإنما تدخل في الخبر إذا عملت "إنّ" في الاسم، وقد جاء دخول اللام في الخبر دون الابتداء في الشعر[1]، كقول الشاعر[2]

أُمُّ الحُلَيْس لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ تَرْضَى مِنَ الشَّاةِ بِعَظْمِ الرَّقَبَهْ .

وعندها يقدرون زيادتها وقد قيل إنَّ "هذا"[3] لمّا لم يظهر في الإعراب في الواحد والجمع أجريت التثنية على ذلك فأتي بالألف على كل وجه من الإعراب، كما كان في الواحد والجمع.

وحجة من قرأ بالياء أنه أعمل "إنّ" في "هذان"، فنصبه وهي اللغة المشهورة المستعملة، لكنّه خالف الخط فضَعُفَ لذلك [4]، لاشتراطهم موافقة خط المصحف.

وهكذا نجد أن مبدأ الأفضلية القواعدية يجعل قراءة ابن كثير وحفص ترجح أختيها بموافقة خط المصحف وقواعد العربية وهما شرطان رئيسان لقبول القراءة وثالثهما صحة الإسناد التي استبدلها المدققون بالتواتر، وليس بصحة الإسناد فقط: يقول ابن الجزري[5] :

---

1. ينظر: العثيمين: محمد بن صالح مختصر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.ط1، 2006م. 49 وابن مالك في شرح ابن عقيل 366/1.

2. نسب هذا البيت إلى عنترة مولى بني ثقيف، ونسبه آخرون إلى رؤبة بن العجاج، ينظرابن منظور، لسان العرب (شهرب). والجوهري: أبونصر إسماعيل بن حماد . الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية . تح :أحمد عبدالغفور عطار. دار العلم للملايين – بيروت.الطبعة :الرابعة 1407 هـ – 1987 م(شهرب) .

3 إشارة إلى أسماء الإشارة كونها مبنية

4. ينظر: القيسي: الكشف 99/2

5. النويري، أبو القاسم بن علي طيبة النشر فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ. تح: مجدي محمد سرور سعدباسلوم. دار الكتب العلمية.ط1، 2003. 32/1

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كُلُّ مَا وَافَقَ وَجْهَ نَحْو وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالاً يَحْوِي.

وَصَحَّ إسْنَادًا هُو الْقُرآنُ فَهَذِهِ الثَّلاثَـةُ الأَرْكَـــانُ.

على حينَ أنّ قراءة الجمهور وافقت الخط وقواعد العربية أيضاً لكنها جاءت على لغة ضعيفة خلاف المشهورة سواء بإلزام المثنى الألف أم جعل" إنّ" حرف جواب بمعنى "نعم" ولا يحمل القرآن على الضعيف من اللغات وإن كان به الفصيح والأفصح، وإذا لم نحملها على اللغتين السابقتين، كان الحمل على الأصل في كون الإشارة من المبنيات وهو الوجه المتبقي؛ لأننا إذا قدّرنا ضمير الشأن في "إنّ" وجعلنا جملة الخبر "هذان لساحران" كما في الحديث"إنّ من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون"[1]. وفيها مسألة دخول اللام على الخبر دون المبتدأ أيضاً[2] إلآ أنّ نقدّر مبتدأ محذوفا "لهما ساحران"، أمّا قراءة أبي عمرو "إنّ هذين" وإن كانت أقوى مَنْ في العربية إلآ أنها تضعف بعدم موافقة رسم المصحف كما ذكر مكي[3] .

ويرى الدكتور خليل عمايرة أنّ ما ورد في قوله تعالى " إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ" وما ذهب إليه بعض الباحثين المحدثين من أنّ الآية تحتوي إهمالا لعمل (إن) قول غير صحيح، ويحمل في طياته انحرافا عن أساليب التطور الصوتي للغة العربية والساميات بعامة. [4]

1.ابن مالك: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح . طَه مُحسِن. مكتبة ابن تيمية الطبعة :الأولى، 1405 هـ. 5

2. من لطائف التخريج لهذه القراءة ما ذكره ابن هشام متندراً في الشذور من قول بعضهم:لمّا بطل قول السحرة في موسى عليه السلام وأخيه بطل عمل "إنّ" في اسم الاشارة الدال عليهما (371،372)

3. ينظر: القيسي: الكشف 99/2

4. عمايرة، خليل: في التحليل اللغوي، الزرقاء، 1997. 223.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

	التركيب	النمط	الحاجة إلى تقدير محذوف	موافقة رسم المصحف
1-	إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ	"إن هذان" بالتخفيف والرفع	×	✓
2-	إِنْ هَٰذَانِ لَسَاحِرَانِ	"إنَّ هذان" بالتشديد والرفع	✓	✓
3-	إِنْ هَٰذَينِ لَسَاحِرَانِ	إنَّ هذين" بالتشديد والنصب	×	×

الملاحظ أن النمط الثاني للقراءة هو الأقربإلى القواعديّة، إذ لا يحتاج إلى تقدير محذوف أو موافقة رسم المصحف العثماني.

ثانياً :"أنَّ" و"أنْ"

"أنّ" مشددة غير مخففة من الثقيلة؛ لأنها تنقل إعراب ما بعدها من اسم لها إلى مبتدأ في جملة جديدة تكون خبرا لها ويكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً وخبرها جملة.[1]،

ومن شواهد ذلك قوله تعالى "فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ" (الاعراف:44) قرأ البزي وابن عامر وحمزة والكسائي بتشديد "أنَّ" ونصب "اللعنة" بـ "أنَّ" وهو الأصل. وقرأ الباقون بتخفيف "أن" ورفع اللعنة بالابتداء[2]، وهي "أنّ" الثقيلة خففت فنقص لفظها عن شبه الفعل[3].

1. ابن هشام: أوضح المسالك 270/1.

2. ينظر: القيسي: الكشف 463/1

3. إذ أصبحت ثنائية من "أنْ" والفعل أقله ثلاثة حروف.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نفهم من كلام القيسي أنّ "أن" لم تعمل في اللفظ وعملت في المعنى، فرجع ما بعدها إلى أصله وهو الابتداء، ومع "أنّ" إضمار القصة بخلاف المكسورة المشددة؛ لأن المفتوحة اسم يحتاج إلى صلة، فأُضمر بعدها ما يكون هو الابتداء والخبر في المعنى، وهو القصة والحديث. والمكسورة حرف لا يقتضي صلة، فلم يضمر بعدها ما يكون هو الابتداء والخبر في المعنى، وإنّما يضمر مع المكسور الهاء، وهو اسم مفرد، وما بعد المفتوحة من الابتداء والخبر خبرها وكذلك ما بعد المخففة المكسورة، إلآ أنّ خبر المفتوحة هو اسمها في المعنى؛ لأن الجملة هي للقصة المضمره مع المفتوحة والحديث المضمر، وليس كذلك الجملة بعد" إنّ" المخففة المكسوره، ليست الجملة التي هي الخبر هي الهاء المضمرة مع المكسورة، فاعرف الفرق بينهما، فإنّه مشكل معدوم تفسيره [1].

وهكذا نجد القراءتين قد جاءتا على قواعد العربية التي وضعها النحاة لهذا الباب إلآ "أنَّ" أُولَى القراءتين بالتشديد جاءت على الأصل كما قال مكي في إعمال "أنَّ"المشددة النصب في الاسم الواقع بعدها، وجاءت الثانية على الأصل أيضاً في المخففة من كون اسمها ضمير الشأن محذوفا والجملة بعدها خبرها إلآ أنَّ القراءة الأُولى تُرجّحُ قواعدياً بعدم الحاجة إلى تقدير محذوف وبكون الجملة بسيطة صغرى غير مركبة كبرى.

1. ينظر: القيسي: الكشف 463/1

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

	التركيب	النمط	الحذف والتقدير	تركيب الجملة وبساطتها
1-	فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنَّ لَّعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ	"أنَّ لعنةَ "بالتشديد والنصب	×	✓
2-	فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ	"أن لعنةُ" بالتخفيف والرفع	✓	×

وهذا ما أكده مكيّ في تخريج سورة النور "وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِن كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ" (النور:7) باختياره قراءة الجماعة لتشديد "أنَّ" ونصب "لعنة" على أنها اسمها.[1]

ثالثاً: "لَكِنَّ ولَكِنْ"

يختلف الاسم الواقع بعد لكن رفعا ونصبا باختلاف تشديد نونها وتخفيفه، فإذا خُففت تهمل وجوباً وعن يونس والأخفش جواز الإعمال[2]

و مما جاء تواتراً في تشديد "لَكِنَّ" وتخفيفها، قوله تعالى "وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا"(البقرة: 102) فقال: قوله "وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ" ونظائره، قرأ عامر وابن نافع و"لكن البرّ" في

1. ينظر: القيسي: الكشف135/2.

2. ابن هشام: أوضح المسالك 381/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الموضعين في هذه السورة بكسر النون، ورفع "البرّ" مخففاً. وقرأ الباقون بتشديد النون ونصب "البّر"، وقرأ حمزة والكسائي وابن عامر: "ولكن الشياطينُ" و"وَلَٰكِن اللَّهُ قَتَلَهُمْ " (الأنفال: 17)[1]

و"وَلَٰكِن اللَّهُ رَمَىٰ" (الأنفال:17) بتخفيف النون وكسرها ورفع ما بعدها، وقرأ حمزة والكسائي "وَلَٰكِن النَّاسُ" (يونس: 44) بتخفيف النون وكسرها، ورفع "الناس" وقرأ الباقون بتشديد النون في الأربعة وفتحها، ونصب ما بعدها.[2] وشرع في بيان قراءة "لكن" بالتخفيف، وحجة من خفف النون، ورفع ما بعد "لكن"، أنَّ "لكن" حرف إذا شدّدت نونه كانت من أخوات "إنّ" تنصب الاسم وترفع الخبر، إذا كان هو الاسم، وإذا خفُّفت نونه كان حرف عطف لا عمل له، وربما أتى خفيفاً كـ "أن" فيرتفع ما بعده بالابتداء والخبر. ويجوز أن تعمل "إن" مخففة كما يعمل الفعل محذوفاً نحو: لم يك زيدٌ قائماً.

ثم عقد مكي مقارنة بين "لكن" و"أن" المخففتين لإبراز إعمالهم"أن" وإهمالهم "لكن" لزوال اختصاص لكن بوظيفة واحدة ومعنى واحد فقال: لا يحسن أن تعمل "لكن" مخففة لاختلاف موقعها، إذ لم تلزم موضعاً واحداً، بل تكون عاطفة، وتكون للاستدراك، مخففة ومشددة وتعمل عمل "إن" إذا شددت، فلمّا لم تلزم ولم تعمل مخففة رجع الكلام بعدها إلى أصله، وهو الابتداء والخبر. أيضاً فإنّها لماغيرت بالتخفيف، وكانت تحدث في الكلام معنى الاستدراك فارقت "أن" الخفيفة، لأنها لا تحدث في الكلام معنى غير التأكيد، فلم تعمل عمل "أن" الخفيفة.[3]

1. القيسي: الكشف256/1.

2. القيسي: الكشف256/1.

3.ينظر: القيسي: الكشف 256،257/2

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وختم ببيان قراءة تشديد "لكنّ"، فقال: وحجة من شدد النون ونصب بها ما بعد "لكن"، أنه أجرى الكلام على أصله، فأعمل "لكن" لأنها من أخوات "إن" فشدَّدها على أصلها، وحاول في ذلك معنى التشديد الذي فيه معنى الاستدراك. [1]

وهكذا يتبين للباحثة أنّ نصب ما بعد "لكنّ" المشددة على أنه اسمها، وذلك الأصل في إعمال الناسخ، وأنّ رفع ما بعد "لكن" المخففة على الابتداء وإعادة الكلام لأصله قبل النسخ .

	التركيب	النمط	إعمال الحرف	معنى الاستدراك
1-	وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا	"ولكنّ الشياطين" بالتشديد والنصب	✓	✓
2-	وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ ولكن الشَّيَاطِينُ كَفَرُوا	"ولكن الشياطين" بالتخفيف والرفع	×	×

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثا: إعمال "لا" النافية للجنس وإهمالها

لا العاملة عمل "إنّ" أو التي لنفي الجنس، اشترط النحاة أن تكون نافية، وأن يكون المنفيّ الجنس، وأن يكون نفيه نصاً، وأن لا يدخل عليها جارّ، وأن يكون اسمها نكرة، متصلا بها وأن يكون خبرها أيضاً نكرة، نحو: " لا غلام سفر حاضر"[2].

1.السابق.

2.ابن هشام: أوضح المسالك3/2 ، وينظر: الأزهري: شرح التصريح353/1.

ومن شواهدها في القرآن " لَا رَيْبَ فِيهِ " (البقره:2)، "لا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ " (يوسف:92) " لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ " (الشورى:15) وفي الحديث " وَلا إِلَهَ غَيْرُكَ "

ولو كانت لنفي الوحدَة عملت عمل ليس، نحو" لاَ رجلٌ قائماً"، بل رجلان"، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلاً أهملت ووجب تكرارها نحو: لا زيدٌ في الدار ولا عمرو" ونحو: " لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ" (الصافات:47) [1]. فيعود الإعراب على حاله قبل دخولها، أي خبر مقدم ومبتدأ مؤخر.

وإذا كان اسمها مفرداً– أي غير مضاف ولا شبيه به– بني على ماينصب به، على رأي البصريين، أما الكوفيون ومن تبعهم فيرون أن (لا) عند دخولها على النكرة يكون الاسم بعدها معربا بعلامة النصب المناسبة له، نحو:" "لَا مُقَامَ لَكُمْ " (الاحزاب:13) أو الياء إن كان مثنى نحو قول الشاعر: [2].

تَعَزَّ فلا إلفَينِ بالعَيشِ مُتِّعَا ولكن لِوُرَّادِ المَنُونِ تَتَابُعُ

وعلى الكسر إن كان جمع مؤنث نحو قول الشاعر: [3].

إنّ الشَّبابُ الَّذِي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فيهِ نَلَذُّ، ولا لَذَّاتِ لِلشِّيبِ

---

1. السابق5/2

2 البيت بلا نسبة عند ابن هشام في أوضح المسالك 2/ 10؛ وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائدتح: عباس مصطفى الصالحي1986/1، 395. والأزهري: شرح التصريح 1/ 239 العيني: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى. تحقيق :علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السوداني، عبدالعزيز محمد فاخر . دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية. الطبعة :الأولى، 1431 هـ – 2010 م . 2/ 333؛ والسيوطي: همع الهوامع 1/ 146. وينظر: الأنباري: الإنصاف366/1.

3 هذا البيت من قصيدة لسلامة بن جندل السَعديّ ينظر: البغدادي: عبدالقادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. تح: عبدالسلام محمد هارون . مكتبة الخانجي1997. 471/1. والسيوطي: همع الهوامع: 1/ 238، الأزهري: التصريح: 1/ 238. والمفضل الضبي: المفضليات، تحقيق: أحمد محمد شاكر أبو الأشبال – عبدالسلام محمد هارون.دار المعارف 120.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وللنحاة تفصيل في العطف عليها مع تكرارها ومشهور تحليلهم للحديث المشهور " وَلا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلا بِاللَّهِ" والأوجه الخمسة التي في إعراب الحديث [1].

فالكلام عن أحكام "لا" مشهور في كتب النحاة[2]. وتأتي القراءات القرآنية متواترها وشاذها لبيان هذه الأحكام، ونقتصر في تناولنا للمتواتر منها في كتاب القيسي لنرى مدى الأفضلية القواعدية في الترجيح بين القراءات، ومن ذلك قوله تعالى: "فَلا رَفَثَ وَلا فُسُوقَ وَلا جِدَالَ فِي الْحَجِّ" (البقره:197) قال مكي"فلا رفث ولا فسوق" قرأهما ابن كثير وأبو عمرو بالتنوين والرفع، وقرأهما الباقون بالفتح من غير تنوين.[3]

وشرع في بيان قراءة الرفع مع التنوين، فقال: ووجه القراءة بالرفع والتنوين أنّ "لا" بمعنى ليس فارتفع الاسم بعدها؛ لأنه اسمها، والخبر محذوف، تقديره: فليس رفث ولا فسوقٌ في الحج، ودّل عليه "في الحج" الثاني الظاهر، وهو خبر"، "ولا جدال" ويجوز أنْ ترفع " رفث وفسوق" بالابتداء، و"لا" للنفي، فالخبر محذوف أيضاً. ولا يَحسُنُ أنّ يكون "في الحج" الظاهر خبرا عن الأسماء الثلاثة؛ لأن خبر "ليس" منصوب وخبر "جدال" مرفوع؛ لأن "ولاجدال" اسم واحد، في موضع رفع بالابتداء، ولا يعمل عاملان في اسم واحد، ولو رفع "لا جدال" ونوِّن مثل ما قبله لكان "في الحج" الظاهر خبرا عن الثلاثة الاسماء؛لأن الأسماء الثلاثة [4]. كل واحد منها مع "لا" في موضع رفع بالابتداء، والعطف [5]. ويرى أبو زرعة أنّ افتراق الحرف عندهم في فلا رفث ولا فسوق

1. سيبويه2/ 288. وينظر: المبرد: المقتضب3/ 267. والسيوطي: همع الهوامع: 1/ 238. وابن هشام: أوضح المسالك12/2. والأشموني: 296/1

2. سيبويه2/ 281 . وينظر: المبرد: المقتضب1/ 366. الأنباري: الإنصاف344/1؟

3. ينظر: القيسي: الكشف 285/1

4. ينظر: القيسي: الكشف1/ 285.

5. وهوي شير إلى الفرق من كون "لا" عاملة عمل "ليس" في "رفث" و"فسوق" وعاملة عمل "إنّ" في "جدال" وبين كونها واحدة في الثلاث، وكذا يبين مكيّ ما اتفقوا عليه في كون الناسخ واسمه مبتدأ فهما كاسم واحد.ينظر: القيسي: الكشف 286/1

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بالرفع، ولا جدال بالنصب، إنما كان على تقدير أنهم جعلوا هذا القول على النهي، أي لا يكون رفث ولا فسوق، وتأولوا (ولا جدالَ) بالنصب أنه لا شك في الحج. [1].

ووجه القراءة بالفتح، من غير تنوين، أنّه أتى بـ"لا" للنفي، لتدّل على النفي العام؛ فنفى جميع الرفث وجميع الفسوق، كما تقول: "لا رجل في الدار"، فتنفي جميع الرجال، ولا يكون ذلك إذا رفع ما بعد "لا" لأنها تصير "لا" بمعنى "ليس"، ولا تنفي إلآ الواحد، والمقصود في الآية الكريمة نفي جميع الرفث والفسوق، فكان الفتح أولى به لتضمنه لعموم الرفث كله، والفسوق كله، ولأنه لم يُرخَّص في ضرب من الرفث، ولا ضرب من الفسوق، كما لم يُرخَّص في ضرب من الجدال، إلا جدالا يحق حقا ويبطل باطلا، ولا يدل على هذا المعنى إلآ الفتح؛ لأنه للنفي العام، وإجماع القرَّاء على فتح و"لا جدال" يقوّي فتح ما قبله، ليكون الكلام على نظام واحد، في عموم المنفي كله في الأسماء الثلاثة[2]، في موضع رفع كل واحد مع "لا" وقوله "في الحج" خبر عن جميعها. والفتح وجه القراءة لعمومه، ولإجماع أكثر القرّاء عليه، ولاتفاق أول الكلام مع آخره[3]

وهكذا نرى أنّ القراءتين وإن كانتا تسيران على قواعد إعمال "لا" عمل "إنّ" أو عمل "ليس" أو اعتبار(لا) نافية فحسب، إلآ أنّ القرائن اللفظية والمعنوية ترجح قراءة الجمهور على قراءة ابن كثير وأبي عمرو وهذا ما أسهب مكي في بيان أنّ فتح ما بعد "لا" عند تكرارها بعد العاملة عمل "إنّ" هو الأصل كما ذكر ابن هشام في أوجه" وَلا حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إِلا بِاللَّهِ" قال: أحدها: فتحها وهو الأصل. [4]

1. ابن زنجلة: حجة القراءات 124.

2. هكذا في الكشف والواضح أنها "فالأسماء الثلاثة "

3. ينظر: القيسي: الكشف286/1.

4. ابن هشام: أوضح المسالك (14\2)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النمط	صحة المعنى	تماثل المعطوفات	اتحاد العامل	الحاجة إلى تقدير	اتحاد الخبر	اتحاد الحكم
"لا رفثَ ولا فسوقَ ولا جدالَ" ببناء الجميع على الفتح	✓	✓	✓	×	✓	✓
"لا رفثٌ ولا فسوقٌ ولا جدالَ" برفع الأول والثاني وبناء الثالث على الفتح	×	×	×	✓	×	×

فرجحت قراءة الجمهور بصحة المعنى وتماثل المعطوفات واتحاد العامل في الأسماء الثلاثة وعدم الحاجة إلى تقدير خبر محذوف للدلالة عليه، ومن ثم رجحت أيضاً باتحاد الخبر ووحدة السياق؛ فالكلام والحكم واحد لا اختلاف بين الرفث والفسوق والجدال. وهي علّة احتكم إليها القيسي في مواضع مختلفة، ومنها هذا الموضع.

وإذا نظرنا إلى موضع آخر من مواضع اختلاف القراءة بين إعمال عمل "ليس" وعمل "إنّ" نجد فيه اختلاف وضع القراء بأن الجمهور قرأ برفع الجميع على الإعمال عمل "ليس"بينما قرأ ابن كثير وأبو عمرو "بالبناء على الفتح خلاف الموضوع الذي حللناه، وذلك قوله تعالى: "مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ" (البقره: 25)[1]

وتتفق الباحثة مع اختيار القيسي لقراءة الرفع لأن عليه أكثر القرّاء[2] وذلك بجعل القراءتين جواباً عن سؤال أريد به الاستغراق وعموم النفي في قراءة أبي عمرو وابن كثير ولم يرد

1. مثله قوله تعالى "لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ" (ابراهيم:31) وقوله تعالى"لَّا لَغْوٌفِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ" (الطور:23)

2. ينظر: القيسي: الكشف306/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

في قراءة الجمهور، فلمّا أريد بالسؤال النفي العام المستغرق لجميع الوجوه من ذلك الصنف كان الجواب عاماً بالنفي، ولمّا تغيرت صيغة الاسم المستفهم عنه بإدخال "من" الجاره الزائدة للدلالة على التوكيد والعموم والاستغراق تغيّر الاسم في الجواب بالبناء، فلما كان السؤال: هل فيه من بيع؟ كان الجواب: لابيعَ فيه.

وفي قراءة الرفع بجعل "لا" بمنزلة "ليس" كان الجواب غير عام؛ لعدم إرادة العموم، وكان المستفهم عنه مرفوعا في السؤال فلما يُغيّر عن الرفع في الجواب فكأنما قيل: هل فيه بيع؟ فكان الجواب: لابيعٌ فيه. [1] والمقصود به أننا نقدر سؤالا يناسب الإجابة، فإذا قلنا: هل عندك رجل؟ فقال: لا رجلُ (بالرفع)، لم يعمل (لا)، لأن (هل) غير عاملة. والحجة لمن نصب أنه جعله جوابا لقول قائل: هل من رجل؟ فقال: لا رجلَ (بالنصب)، لأنها لما كانت عاملة في الاسم كان الجواب عاملا فيه بالنصب، وسقط التنوين للبناء.

وبذلك نجد أن قراءة الجمهور بالرفع في الثلاثة وقراءة أبي عمرو وابن كثير بالبناء في الثلاثة أضعفت مبدأ الأفضلية القواعدية في ترجيح إحدى القراءتين، إذ شروط القواعدية بكليهما كتماثل المعطوفات، واتحاد العامل، واتحاد الخبر "فيه" لذكره بعد الاسم الأوّل، زيادة على أنّ الحاجة إلى تقدير خبر للثاني"خلة" والثالث "شفاعة" موجود في القراءتين، والمعنى صحيح فيهما.

1. ينظر: القيسي: الكشف1/306،205

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النمط	تماثل المعطوفات	اتحاد العامل	الحاجة إلى تقدير	صحة المعنى	قراءة الأكثرين
"لا بيعٌ فيه ولاخلةٌ ولا شفاعةٌ" بالرفع	✓	✓	✓	✓	✓
"لا بيعَ فيه ولاخلةَ ولا شفاعةَ" بالبناء على الفتح	✓	✓	✓	✓	x

المبحث الثاني: الإسناد الفعلي

يتناول هذا المبحث العلاقات الإسنادية في الجملة الفعلية سواء كان المسند فيها فعلا مبنياً للمعلوم أم فعلا مبنياً للمجهول، وينقسم المبحث إلى مطلبين في كل منهما مسائل:

المطلب الأول: الجملة الفعلية التي يكون المسند فيها فعلا مبنياً للمعلوم؛ وفيه مسألة الفاعل.

الفاعل اسم صريح ظاهر أو مضمر بارز أو مستتر أو ما في تأويله أسند إليه فعل مقدم عليه تام متصرف أو جامد أو ما في تأويله [1]. وله أحكام مشهورة منها:

1. الأزهري: التصريح بمضون التوضيح 392.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أنه مرفوع؛ لأنه عمدة إذ لايستغني الكلام عنه، وقد يجرُّ لفظاً بإضافة المصدر نحو قوله تعالى "وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ"(البقره: 251) أو بحرف الجر الزائد نحو قوله تعالى" وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا" (النساء:166).وقوله تعالى: "أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلا نَذِيرٍ"(المائدة:19)

ومنها: أنه ما يقع بعد المسند؛ إذ لو تقدم دخل في باب الابتداء، وأنّه عمدة لا بد منه ظاهراً أو مستتراً. ولا يجوز حذفه على الصحيح عند جمهور النحاة، بينما يصح حذف فعله جوازاً وأحياناً وجوباً في نحو" وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ "(التوبة: 6) وغير ذلك من أحكام تتعلق بإفراد فعله وتذكيره وتأنيثه ورتبته مع المفعول به ونحو ذلك [1]

ومن هذه الأحكام المتعلقة بالفاعل وفعله والمفعول به يخرج لنا ما نتناوله في هذا المطلب وتدعمه القراءات المتواترة لنتبين من خلاله مدى الأفضلية القواعدية في ترجيح إحدى القراءتين.

وبالنظر في كتاب الكشف وتناول مكي لقراءات هذا المبحث نجد نصَه على أنّ ذلك هو الاختيار وهو ما عليه الوجه في العربية، وغير ذلك من الألفاظ. فأتناول في هذا المبحث ما قُرئ رفعا على الفاعلية ونصبا على المفعولية في القراءات المتواترة، قُسِّمَ المبحث إلى نقطتين رئيستين:

الأولى: ما اختلفت القراءة فيه مع اتحاد بنية العامل (الفعل)

الثانية: ما اختلفت القراءة فيه لاختلاف بنية العامل (الفعل)

أولا: اختلاف القراءة مع اتحاد بنية الفعل

من أحرف المضارعة حرف التاء، فالفعل المضارع المبدوء بالتاء إمّا أن يكون دالاً على الغائبة المؤنثة نحو: هند تقرأ. فالفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. ومنه قوله تعالى " فَرَجَعْنَاكَ إِلَىٰ

1. ينظر: الأزهري: التصريح بمضون التوضيح 390 –420.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ " (طه: 40). واستتار الفاعل فيها جوازاً. وإمّا أنّ يكون دالاً على المخاطب المفرد المذكر نحو: أنت تقرأ. فالفاعل ضمير مستتر تقدير: أنت. ومنه قوله تعالى " إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لاَ تَحْزَنْ" (التوبة: 40) واستتر الفاعل هنا وجوباً.

وهذا الافتراض السياقي تؤكده القراءات المتواترة مع كون السياق نفسه يحتمل أن يكون الكلام للمخاطب المذكر المفرد أو التاء تاء التانيث واللفظ بعدها فاعل وذلك كقوله تعالى "وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ" (الأنعام:55). قرأه نافع بالتاء ونصب السبيل وقرأ أبو بكر وحمزة والكسائي بالياء، ورفع السبيل، وقرأه الباقون بالتاء ورفع السبيل. [1] والشاهد هنا في قراءة نافع والجمهور أمَّا قراءة أبي بكر وحمزة والكسائي فواضحة في إسناد الفعل إلى السبيل مع تذكير السبيل؛ لأنه من الألفاظ التي تُذكر وتؤنث قال تعالى" وَإِن يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا "(الاعراف: 146) وقال تعالى " قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي "(يوسف: 108) فأنث[2]

ففي قراءة نافع جعل الفعل خطاباً للنبي صلىّ الله عليه وسلّم، وهو الفاعل، و" السبيل" مفعول به وقراءة الأكثرين على جعل التاء للتأنيث ورفع "السبيل" على الفاعلية وهي عند مكي الاختيار؛ لأنها أبين في المعنى، وعليها أكثر القراء.[3]

وترى الباحثة أنَّ مبدأ الأفضلية هو الذي يرجح قراءة الأكثرين، بجعل الفعل لازما وإسناده إلى السبيل دون الحاجة الى تقدير فاعل مستتر وجوبا، فإبراز الفاعل وظهوره أولى من استتاره وما لا يحتاج إلى تقدير أولى ممَّا يحتاج إلى تقدير، وإلآ فمن ناحية السياق والمعنى فقراءة نافع أقرب للسياق، وفي الآية خطاب الرسول الكريم صلوات الله وسلامه عليه" وَإِذَا جَاءَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا

1. ينظر: القيسي: الكشف 433/1 –434

2. ينظر أوضح المسالك 177/1

3. ينظر: القيسي: الكشف 433/1 –434

© Arabic Digital Library Yarmouk University

فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ " (الأنعام: 54) والآية التالية كذلك " قُلْ إِنِّي نُهِيتُ" (الأنعام: 66). بل إن سياق الآيات قبل " قُلْ لا أَقُولُ لَكُمْ " (الأنعام 50) " وَأَنذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ "(الأنعام 51) " وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم " (الأنعام: 52) وبعد قوله تعالى: " قُل لَّا أَتَّبِعُ أَهْوَاءَكُمْ "(الأنعام:56) " قُلْ لَو أَنَّ عِنْدِي"(الأنعام: 58) " قُلْ إِنِّي عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي "(الأنعام: 57)"

وبين هذه الآيات الكريمات موطن الشاهد" وكذلك نفصل الآيات "وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ" (الأنعام: 55) فبجعل آية الشاهد معترضة للسياق نحتاج إلى تقدير متعلق بالفعل من ظرف "عندك" أو جار ومجرور "لك" وعندها ترجح قراءة نافع؛ لعدم الحاجة لتقدير متعلِّق من ناحية؛ ولأن الفاعل المستتر وجوباً موجودٌ حكماً.

	التركيب	النمط	ظهور الفاعل أو استتاره	الحاجة إلى تقدير
1	وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلُ الْمُجْرِمِينَ	"سبيلُ" بالرفع	✓	x
2	وَلِتَسْتَبِينَ سَبِيلَ الْمُجْرِمِينَ	"سبيلَ"بالنصب	x	✓

ومن الجدير بالذكر أنَّ خفاء العلامة الإعرابية على المعمول ساعد المعربين على إعمال نشاطهم الذهني في التخريج على الفاعلية أو المفعولية، وبدا ذلك جلياً في اختلافهم في إعراب الاسم الموصول في قوله تعالى " وَيَسْتَجِيبُ الَّذِينَ آمَنُوا " (الشورى:26) وأيضا في قوله تعالى " أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ " (االملك:14) رغم وجود أدلة ترجح توجيهاً على الآخر، إلآ أنَّهم أقرَوا التوجيهين على الفاعلية في الأولى فالمستجيب هم أهل الإيمان، وفي الثانية فالعالم هو الخالق سبحانه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وتعالى وعلى المفعولية في آية الشورى فالمستجيب هو الله تعالى وفي آية الملك فالعالم هو المخلوق يعلم خالقه – جلَّ وعلا–.

ثانياً: اختلاف بنية العامل

اختلاف بنية الفعل تؤثر على الاسم الواقع بعده، وهذا ما أكدته القراءات المتواترة فيما قُرئ رفعاً على الفاعلية ونصباً على المفعولية، وكان له صور منها:

أ. اختلاف بنية الفعل بين الدلالة على الغياب أو الخطاب

الفعل المضارع المبدوء بالياء للدلالة على المفرد المذكر الظاهر نحو: يقول محمد. أو المستتر تقديره هو نحو: محمدٌ يقول. والمبدوء بالتاء للمخاطب المفرد المذكر كما سبق، وجاء في المتواتر تنوع الفعل بين الخطاب والغياب، لذا اختلفت معه قراءة الاسم الواقع بين الرفع على الفاعلية والنصب على المفعولية وعليها شواهد متعددة في القرآن الكريم، منها. قوله تعالى: " إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ " (المائدة: 112) قرأ الكسائي بالتاء (تستطيع)، ونَصبُ "ربَّك"، وقرا الباقون بالياء ورفع "ربُّك"[1] .

وحجة الكسائي أنّه أجراه على مخاطبة الحواريين لعيسى–عليه السلام–، وفيه معنى التعظيم للرب جلَّ ذكره، على أنْ يستفهم عيسى عن استطاعته؛ إذ هو الله تعالى مستطيع لذلك، فإنما معناه: هل تفعل ذلك (على معنى: افعل ذلك) والتقدير: هل تستطيع سؤال ربك في إنزال

1. ينظر: القيسي: الكشف (1\422)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مائدة علينا.....ولا بد من إضمار السؤال، إذ لا يجوز أن يقال: هل تستطيع أن يفعل غيرك كذا، فـ "أن" مفعول بالمصدر المحذوف ..... على معنى افعل ذلك.[1]

وحجة من قرأ بالياء أنه على معنى: هل يفعل ربك ذلك؛ لأنهم لم يشكوا في استطاعة الباري على ذلك، لأنهم كانوا مؤمنين....ولذلك قالوا "وتطمئن قلوبنا"

ويرى مكي أنّ الاختيار ما عليه الجماعة من الياء، ورفع "ربك" على المعنى.[2]

والمتأمل يجد قراءة النصب على معنى: سل ربك إنزال مائدة. وقراءة الرفع على معنى هل يجيبنا ربنا بإنزال مائدة. وإذا احتكمنا إلى مبدأ الأفضلية القواعدية نجد أنَّ قراءة الرفع حققت مبدأ الأفضلية القواعدية لخلوها من التقدير الواجب للسؤال المتعلق به الاسم المنصوب "ربك" ما يسمّى بوجوب تقدير حذف المضاف وإحلال المضاف إليه محله لاستقامة الكلام، بالإضافة إلى استتار المسند إليه وجوباً، وأيضاً خطاب عيسى عليه السلام لهم: "اتَّقُوا اللَّهَ" (المائدة:112). فلا حاجة لمطالبتهم بالتقوى حال طلبهم منه السؤال.

التركيب	النمط	إظهار المسند إليه	وجوب التقدير	الحذف
يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ	يستطيع ربُّك	✓	×	×
يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ تَسْتَطِيعُ رَبُّكَ	تَسْتَطِيعُ ربَّك	×	✓	✓

1. ينظر: القيسي: الكشف422/1

2. السابق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن شواهد ذلك، قوله تعالى:" قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُم بِالْوَحْيِ وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ " (الأنبياء:45) قرأه ابن عامر بتاء مضمومة، وكسر الميم "تُسْمِع" ونصب "الصم" على الخطاب للنبيّ صلى الله عليه وسلّم، لتقدم لفظ الخطاب له في قوله تعالى "إنما أنذركم بالوحي" فلمّا أضيف. [1] الفعل إلى النبيّ في " أنذركم" أضيف إليه في تسمع و"نصب" الفعل بتعدي الفعل إليهم، فجرى الكلام الآخر على سنن أوله بإضافة الفعل إلى النبيّ فيهما وجعل الفعل رباعيًا من "أسمع" فتعدّى إلى مفعولين "الصمّ" و"الدعاء"

وقرأ الباقون "ولايسمع" بياء مفتوحة، وفتح الميم، ورفع الصمّ، أضافوا الفعل إلى "الصمّ" فارتفعوا بفعلهم؛ لأنه نفي السمع عنهم، كما تقول لايقوم زيدٌ فترفعه لنفيك القيام عنه، وتعدِّيه إلى مفعول، لأنه ثلاثي، والمفعول "الدعاء"، ورفع هذا النوع، إنما هو على سبيل الإخبار عنهم، كما تخبر عن الفاعل، وفيه اختلاف؛ لأنهم لم يفعلوا شيئاً، فليسوا بفاعلين على الحقيقة، وفي هذه القراءة، معنى الذم لهم والتقريع لهم لتركهم استماع ما يجب لهم استماعه والقبول له، والياء الاختيار؛ لأن الجماعة على ذلك.[2]

وهكذا نجد أنّ تغيير بنية الفعل بين الغياب والخطاب تغير عليه إسناده إلى ظاهر أو مستتر وبتحقيق مبدأ الأفضلية نجد قراءة الجمهور ترجح على قراءة ابن عامر قواعدياً وسياقياً أيضاً. وبيان ذلك برأي الباحثة أنَّ ظهور المسند إليه دون استتاره وعدم الحاجة إلى تقديره، وسياقاً لأنه من الراجح أنَّ العبارة تذييل من إخبار المولى عز وجل عن إعراض المعرضين؛ لأنهم صمّ كما ذكر في أكثر من موضع" صمٌّ بكمٌّ عميٌّ"، فلا ينتفعون بإنذار النبيّ صلى الله عليه وسلم "

1. واضح أنّ قصد مكيّ بالإضافة هو الإسناد وإلآ فالفعل لا يضاف، فالإضافة من خواص الأسماء فلا تكون إلآ بين اسمين

2. ينظر: القيسي:110/2، ابن الجزري: النشر 310/2. وابن زنجلة: الحجة 224، و ابن الجوزي: زاد المسير 354/5، وابن إدريس: احمد بن عبيدالله: المختار في قراءات أهل الأمصار. مكتبة الرشد بالرياض – ضمن سلسلة الرشد للرسائل الجامعية(187) – الطبعة الأولى 1428هـ .70.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ " (الرعد: 19) وليس الخطاب استكمالاً لخطاب النبيّ الكريم ولا طلباً منه لإخبارهم أنه " وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ "(الأنبياء: 45) فيحسن الوقف على" قُلْ إِنَّمَا أُنذِرُكُم بِالْوَحْيِ "(الأنبياء: 45) والابتداء " وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ " لبيان سياق الآيات وليس إجراء الكلام الأخير على سنن الأول وتوحيد الخطاب للنبيّ صلوات الله وسلامه عليه.

التركيب	النمط	ذكر المسند إليه	عدم الحاجة إلى تقدير	السياق
وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ	يَسْمَعُ الصمُّ	✓	✓	✓
وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنذَرُونَ	تُسْمِعُ الصمَّ	×	×	✓

ب. اختلاف بنية الفعل بين التعّدي واللزوم

الفعل اللازم هو ما اكتفى بفاعله ولم يحتج إلى مفعول نحو "مات الظالم"، "هلك المفسدون". قال تعالى " وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ " (الإسراء: 81)، والمتعدّي هو مالم يكتف بفاعله وتطلب مفعولاً واحداً نحو: "أكل محمد الطعام" أو اكثر نحو: " أعطى محمد أخاه هديةً"، "أنبأ محمد أخاه الخبر صادقا".

وثمة وسائل لتعدية اللازم أو زيادة التعدّي من واحد لأكثر، وذلك من خلال زيادة تطرأ على بنية اللازم فتحوله إلى متعدٍ. فـ "مات" لازم و"أمات" متعدّ، و"فَهِمَ" متعدّ لواحد، و"فَهَّم" متعدّ

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لاثنين، ومنها زيادة الهمزة ف "سمع" غير "أسمع" وهكذا. إذ إن أية زيادة لفظية في المبنى زيادة في المعنى. وفي القراءات المتواترة نجد شواهد لهذا التغيير الذي يطرأ على بنية الفعل فيحوله من حال إلى حال، وسنعرض من ذلك شواهد منها: قوله تعالى: " نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ " (الشعراء: 193) قرأ ابن عامر وأبو بكر وحمزة الكسائي بالتشديد، ونصب " الروح الأمين" ب "نَزَّل" ضمير الفاعل، وهو الله جلّ ذكره، وقرأ الباقون بالتخفيف، ورفع "الروح الأمين" بـ "نزل"[1]

وحجة من شدّد أنّه عدّى الفعل بالتشديد، وأضمر فيه اسم الله جلّ ذكره، ونصب به "الروح الأمين"؛ و"الروح" هو جبريل عليه السلام، وجبريل لم ينزل بالقرآن حتى نزله الله به، فهو المعنى الصحيح ودليله قوله تعالى " فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ على قَلْبِكَ بِإِذْنِ الله" (البقره:97)

وأمّا من خفف فإنّه أضاف الفعل إلى "الروح " وهو جبريل؛ لأنه هو النازل به بأمر الله، ولم يُعَدِّ، فارتفع "الروح " بالفعل . وهو الاختيار؛لأن الحَرَمِيّين عليه مع أبي عمرو.[2]

ونجد مكي في هذا الموطن احتكم للقارئ في الاختيار مع ثقل من قرأ بالقراءة الأخرى (نزّل به) وإقراره أنَّ المعنى صحيح لها، وأضيف أنّ سياق الآيات أيضاً يرجحها، فإذا نظرنا إلى الآية السابقة " وأنّه لتنزيل رب العالمين" فآخر مذكور هو رب العالمين ومن ثمَّ أعاد (الضمير) الفاعل إلى أقرب مذكور وذلك هو الأصل في عودة الضمير. إلآ أنْ يكون هناك قرينة صارفة عن ذلك فالتقدير: نزَّل رب العالمين الروح الأمين به على قلبك للإنذار. وذلك قوله تعالى " تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ

1. ينظر: القيسي: 152/2، ابن الجوزي: زاد المسير 144/6، النسفي: عبدالله بن أحمد بن محمود أبو البركات: مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي) تح: سيد زكريا، مكتبة نزار مصطفى الباز190، ابن كثير: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري. تفسير القرآن العظيم:. تح: محمد حسين شمس الدين. دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون – بيروتالطبعة: الأولى – 1419 هـ 347/3

2. ينظر: القيسي: الكشف 152/1

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا. " (الفرقان: 1) فإسناد الإنزال إلى الله عز وجل حقيقة وإسناده إلى جبريل عليه السلام مجازاً، والحمل على الحقيقة أولى من الحمل على المجاز. [1]

التركيب	النمط	إظهار المسند إليه	السياق والمعنى	تعلق الجار	الحاجة إلى تقدير
نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ	"نَزَلَ به" بالتخفيف	✓	✗	✓	✗
نَزَّلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ	"نَزَّلَ به" بالتشديد	✗	✓	✗	✓

ومنه قوله تعالى "إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِنْهُ " (الأنفال:11) قرأه نافع بضم الياء والتخفيف (يُغْشِيكُم)، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بفتح الياء والتخفيف، وبألف بعد الشين(يَغْشاكم) وقرأه الباقون بضم الياء، وفتح الغين، والتشديد من غير ألف (يُغَشِّيكُم)، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو برفع "النعاس" وقرأ بالنصب الباقون.

وحجة من قرأ بالف ورفع "النعاس" أنه أسند الفعل إلى "النعاس" فرفعه به، ودليله قوله تعالى "أمنة نعاساً يغشى"(آل عمران: 154) في قراءة من قرأه بالياء أو التاء، فأضاف الفعل إلى "النعاس" أو إلى "الأمنة"، والأمنة هي النعاس. فأخبر أن النعاس هو الذي يغشى القوم.

وحجة من ضم الياء شدد أو خفف أنه أسند الفعل إلى الله؛ لورود ذكره في قوله " وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ اللَّهِ " (آل عمران: 126) فنصب " النعاس" لتعدّي الفعل إليه، وقوّى ذلك أنّ بعده " وينزّل عليكم" فأضاف الفعل إلى الله جلّ ذكره، وكذلك الإغشاء يضاف إلى الله، ليتشاكل

1. وإن كان ذلك من المجاز العقلي الذي لا خلاف في إثباته بين العلماء لشيوعه في كلام العرب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الكلام، والتشديد والتخفيف لغتان بمعنى، قال الله جلّ ذكره " فَأَغْشَيْنَاهُمْ "(يس: 9) وقال " فَغَشَّاهَا مَا غَشَّىٰ "(النجم: 54)، وقال " كَأَنَّمَا أُغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ " (يونس: 27). والاختيار عند مكي هو ضم الياء والتشديد، ونصب النعاس، لأن الأكثر عليه.[1].

وهكذا نجد أنّ تغير بنية الفعل بين التجرد (غشى)، والزيادة (أغشي– غشَّى)، أو التعدي لواحد " فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ " (طه: 78)، أو التعدي لاثنين " يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ" (الاعراف: 54) " فَغَشَّاهَا مَا غَشَّى" (النجم: 45) ترتب عليه تغيير المسند إليه، وتدخلت القرائن السياقية للترجيح بين القراءات والإسناد إلى ضمير العائد إلى لفظ الجلالة أو إلى النعاس، فتشاكل الكلام وتماثل المعطوفات يصرف الإسناد إلى لفظ الجلالة. وبتطبيق الأفضلية القواعدية نجد أنَّ رفع النعاس على الفاعلية من ناحية الرتبة تقدّم المفعول به على الفاعل وجوباً؛ لأنه ضمير متصل والفاعل اسم ظاهر، وقراءة نصب النعاس التزمت أصل الترتيب من الفعل فالفاعل المستتر فالمفعول الأول (الضمير)، فالمفعول الثاني (النعاس) والتفسير: إذ أغشى أو غَشَّى الله المومنين النعاس. ومن ناحية إظهار المسند إليه أو إضماره فهو ظاهر في قراءة الرفع ومضمر في قراءة النصب.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

1. القيسي: الكشف 1/ 489

	التركيب	النمط	الرتبة	إظهار الفاعل أو إضماره
1	إِذْ يُغَشِّيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِنْهُ	"يغشيكم النعاسَ"	✓	x
2	إِذْ يغشاكم النُّعَاسُ أَمَنَةً مِنْهُ	"يغشاكم النعاسُ"	x	✓

وقوله تعالى في حكاية فرعون في شأن موسى – عليه السلام– " إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أو ان يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ "(غافر: 26). قرأ نافع وأبو عمرو، وحفص بضم الياء، وكسر الهاء، ونصب الفساد، نسبوا الفعل إلى موسى –عليه السلام – فهو فاعل الإظهار، وانتصب الفساد بـ "يظهر"، والفاعل ضمير في "يظهر"، وهو موسى، على معنى،: أنّ فرعون قال أخاف أن يظهر موسى الفساد في الأرض، ولمّا كان التبديل مضافاً إلى موسى "أنّ يبدّل" وجب أنّ يكون الإظهار "أن يظهر" أيضاً مضافا إليه، ليتفق الفعلان، في المعنى، فيكونان إلى موسى وهو الاختيار، لصحة معناه وللمطابقة بين الفعلين[1]. وقرأ الباقون بفتح الياء والهاء، ورفع "الفساد"، أضافوا الفعل إلى "الفساد" فرفعوه به لأنه فاعل بظهوره، ولأن التبديل إذا وقع في الدين ظهر الفساد في الأرض، فحمل الكلام الثاني على معنى الأول.[2]

وترى الباحثة أنّ هناك فرقا بين الفعلين فنسبة التبديل إلى موسى غير نسبة الفساد إليه، فالمعنى إنّي أخاف أنّ يبدل دينكم إذا اتبعتموه ومع هذا التبديل في الدين يكون خوفي من

1. ينظر: القيسي: الكشف 243/2، الأندلسي: البحر المحيط251/9.

2. ينظر: القيسي: الكشف 243/2، الأندلسي: البحر المحيط251/9.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ظهور الفساد في الأرض باتباع هذا الدين الجديد الذي يدعوكم إليه. فالفساد يظهر من تغيير الدين وليس من موسى –عليه السلام– لكي ينسب إظهاره إليه، فنسبة الإظهار إلى موسى على قراءة النصب على سبيل المجاز العقلي، فالإسراف والإفساد والعلو والتجبّر مما نُسِب إلى فرعون في كتاب الله أمّا تُهَم فرعون لموسى فتدور رحاها بين التكذيب والسحر. وتُرجّح قراءة الرفع لأنَّها قراءة الأكثرين، وفقا لقراءة مكي على الترجيح بين القراءات، فإن قراءة الرفع هي الراجحة؛ لأنها قراءة الأكثرين.[1] وإذا ما أتينا لمبدأ الأفضلية القواعدية أنّ ترجيح النصب بتماثل المعطوفات " يبدِّل – يظهر" واتحاد الكلام ووصله دون استئنافه بنسبة الفعلين إلى موسى –عليه السلام– فيتحد الفاعل في الجملتين، فإنَّ قراءة الرفع خالية من التقدير، والفاعل فيها اسم ظاهر، وإسناد الفعل إلى الفاعل بمعنى نسبة الظهور إلى الفساد موجودة في متشابه النظم قال تعالى "ظهر الفساد في البرِّ والبحر بما كسبت أيدي الناس" (الروم: 41)

	التركيب	النمط	التقدير	ظهور المسند إليه
1-	إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أو ان يَظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادُ	"يَظْهَرَ الفسادُ" بالرفع	×	✓
2	إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أو ان يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ	"يُظْهِر الفسادَ" بالنصب	✓	×

1. ينظر: القيسي: 2/ 290.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المطلب الثاني: الجملة الفعلية التي يكون المسند فيها فعلاً مبنيّا للمجهول أو لما لم يُسمَّ فاعله على الأدق في الاصطلاح، وفيه نائب الفاعل.

ينوب عن الفاعل عند بناء الفعل للمجهول أحد أربعة أشياء: [1]

1- المفعول به، نحو: أُكرم الضيفُ. فالأصل: أَكرمَ محمدٌ الضيفَ.

2- الجار والمجرور، كقولهم: اسير بزيد سيراً . فالأصل سار القوم بزيد سيراً

3- المصدر المتصرف المختص، كقوله تعالى " فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ " (الحاقة:13) فالتقدير: فإذا نفخ الملك في الصور نفخةً واحدةً.

4- الظرف المتصرف المختص، سواء كان زمانيّا نحو صِيمَ رمضانُ. فالأصل: صام المسلمون رمضان، أو مكانيّا نحو: جُلِسَ أمام الأمير. فالأصل: جلست أمام الأمير.

ولاينوب غير المفعول به مع وجوده عند جمهور البصريين وأجاز الكوفيون نيابة غيره مطلقا.[2] ولا يدخل في باب النيابة إلا عند بناء الفعل للمجهول أو لما لم يُسمَّ فاعله سواء كان ماضياً أم مضارعاً ولا يبنى الأمر للمجهول. [3] ففي قوله تعالى " وَقَالُوا لَوْلا أُنْزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ وَلَو أَنْزَلْنَا مَلَكًا لَقُضِيَ الأَمْرُ ثُمَّ لا يُنْظَرُونَ "(الأنعام: 8) نجد لفظة "ملك" جاءت مرفوعة على النيابة عن الفاعل؛ لأننا أُسندنا إليها فعلا مبنيا للمجهول، "أُنزِل" وجاءت منصوبة على المفعولية لإسناد الفعل لضمير المتكلِّم- جلّ وعلا-؛ لأنه مبني للمعلوم.

1. للنائب عن الفاعل أحكام ومسائل مطروحة في كتب النحو. ينظر على سبيل المثال الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح (421-435)

2. للنائب عن الفاعل أحكام ومسائل مطروحة في كتب النحو. انظر على سبيل المثال الأزهري: التصريح بمضمون التوضيح(421-435)

3. ينظر صور تغيير صورة الفاعل وما يتعلق بها في السابق 436.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبالنظر إلى القراءات المتواترة نجد الحرف الواحد قرئ رفعاً على النيابة ونصباً على المفعولية بناء على تغيير بنية الفعل بين المعلوم والمجهول، ولذلك شواهد كثيرة في المتواتر نختار منها بضعة شواهد لبيان مدى تحققق الأفضلية القواعدية في الترجيح بين القراءات.[1]

قوله تعالى " فَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ " (التوبة: 109) قرأهما نافع وابن عامر" أُسِّس بنيانُه" بضم الهمزه، وكسر السين الأولى ورفع "البنيان" على ما لم يسمّ فاعله، وأسند الفعل إلى "البنيان" فارتفع به. وقد أجمعوا على الضمّ في قوله تعالى " لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى " (التوبة: 108)، فأضاف الفعل الى المسجد، ففي "أسِّسَ" ضمير والمسجد هو البنيان بعينه، فلذلك حَسُن رفع البنيان.[2] وقرأ الباقون بفتح الهمزة والسين ونصب "البنيان"، أضافوا الفعل إلى "مَنْ" في قوله تعالى "أفمن"، و"خيرٌ أم مَن" ففي الفعلين ضمير "مَنْ" وهو صاحب البنيان. ويقوي ذلك أنّه قد أضيف البنيان إلى ضمير، هو الهاء في "بنيانه" وهو صاحب "البنيان"، فكما أضيف "البنيان" إلى "مَنْ" كذلك يجب أنّ يضاف الفعل إليه[3].

وتغيير بنية الفعل في الآية الكريمة تغير معه ضبط البنيان رفعاً ونصبا، تغير معه الإسناد، إلآ أنّ الباحثة ترى أن قراءة الجمهور هي الأرجح وقواعديّاً، فقوله تعالى: "وَالَّذِينَ اتَّخَذُواْ مَسْجِدًا ضِرَارًا وَكُفْرًا وَتَفْرِيقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِّمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِن قَبْلُ وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلاَّ

1. وذلك لأن من الشواهد ما لا يحتمل التحليل القواعدي لبيان الأفضلية فتكون القراءتان بمعنى أو ما فيهما هو تغيير البنية " كقوله تعالى "إِنْ نَعْفُ عَنْ طَائِفَةٍ مِنْكُمْ نُعَذِّبْ طَائِفَةً " (التوبة: 66) قرى إن يُعْفَ عن طائفة منكم تُعَذّب طائفةٌ" فتغيير الصيغة لم يؤثر في معرفة الفاعل على الحقيقة فهو بمثابة "خُلِقَ الْإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ " (الأنبياء: 37).

2. ينظر: القيسي: الكشف (1\507)، ابن الجزري: النشر 271/2، ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع 154. القيسي: مكي بن أبي طالب. مشكل إعراب القرآن . تحقيق :د. حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة :الثانية، 1405هـ. 99

3. ينظر: القيسي: (1\507)، ابن الجزري: النشر 271/2، ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع 154. القيسي: مكي بن أبي طالب. مشكل إعراب القرآن . تحقيق :د. حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة :الثانية، 1405هـ. 99

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الْحُسْنَى وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ (107) لاَ تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ(108) أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَم مَّنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَىَ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ (109) لاَ يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلاَّ أَن تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ" (110). (التوبة)

فالمتأمل لسياق الآيات يجد أنّها بدأت في الحديث عن فئة من المنافقين أسّسوا مسجداً ضراراً لمحاربة الله ورسوله، ثم توجيه الخطاب للنبيّ صلوات الله وسلامه عليه بعدم الصلاة في هذا المسجد الضرار، وملازمة المسجد الذي أسسه هو وأصحابه الكرام على تقوى الله عز وجل، ثم تلا ذلك بيان الفرق بين المسجدين بحال المؤسِسين، وأنّ هولاء المنافقين لن ينفعهم ما قاموا به. فالكلام في الاية الكريمة عن المؤسِّس لا الموسَّس في الآية الكريمة " وَاللَّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ" فليس هناك قرينة للربط بين بنية الفعل في آية الشاهد والآية السابقة لها، إذ آية الشاهد عن منشِئ البنيان والسابقة لها عن البنيان ذاته، فناسب ذلك تغيير بنية الفعل في الآيتين، لذا فلا استحسان للاحتجاج باستحسان الرفع بإجماعهم على البناء للمجهول في قوله تعالى: " أَبَدًا لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى " إذ لا مجال لتغيير الصيغة في هذا الموضع بخلاف موضع الشاهد لوجود الضمير العائد على "مَنْ"في "بنيانه" وإلا لوجب في هذه الآية أيضاً البناء للمعلوم إنْ لم يكن هناك ضمير يضاف إليه البنيان فلا يُقال: أفمن أُسِّسَ البنيان على تقوى. بل الأولى في حمل الضمير أنْ يحمل على المسند إليه (الفاعل) لا على "مَنْ" لأنه أقرب مذكور: فلمّا بني الفعل للمجهول في قراءة نافع وابن عامر تعين عود الضمير على الموصول "مَنْ".[1].

1. ينظر: القيسي: (1\507).

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الرقم	التركيب	النمط	تماثل المعطوفات	استتار المسند إليه
1-	أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ	أَسَّس بنيانه بالنصب	×	✓
2-	أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانُهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ	أُسِّس بنيانه بالرفع	✓	×

ومنه قوله تعالى " وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ" (الحديد: 8). قرأه أبو عمرو بضم الهمزة، وكسر الخاء "أُخِذ"، ورفع الميثاق على ما لم "يسمُّ" فاعله، وارتفع "الميثاق" بقيامه مقام الفاعل لـ " "أُخِذ" والفاعل هو الله جلّ ذكره، وهو الذي أخذ الميثاق على خلقه.[1] والكلام مفهوم لتقدّم ذكر الله، لكن الفاعل حذف لدلالة الكلام عليه، وقام الميثاق مقامه، ورد الفعل إلى بناء ما لم "يسمُّ" فاعله. وقرأ الباقون بفتح الهمزة والخاء، "أَخَذَ" ونصب " الميثاق" وهو الاختيار؛ لأن الجماعة عليه[2]، أضافوا الفعل إلى فاعله، وهو الله جلّ ذكره؛ لتقدم ذكره في قوله " وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ "، فانتصب الميثاق بوقوع الفعل عليه،

1. إشارة الى قوله تعالى " وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا" (الاعراف 172) وهي مشهورة بآية الميثاق.

2. ينظر: القيسي: (507\1)، ابن الجزري: النشر 271/2، ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع 154. القيسي: مكي بن أبي طالب. مشكل إعراب القرآن . تحقيق :د. حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة :الثانية، 1405هـ. 99

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهو،"أَخَذَ" والتقدير: وقد أخذ الله ميثاقكم [1] ثم أضمر الاسم. وعلى هذا فالقراءتان بمعنى، فالفاعل في الحقيقة هو الله جلّ وعلا سواء كان محذوفاً للدلالة عليه وسبق ذكره على قراءة الرفع، أو ضميراً مستتراً لتقدّم ذكره على قراءة النصب.

ومن ناحية الأفضلية القواعدية تفضل قراءة النصب بالاستتار الذي هو في حكم المذكور، بخلاف قراءة الرفع التي بها حذف للفاعل وقيام المفعول به مقامه والتي توهم باحتمالية تقدير فاعل آخر وهو الرسول صلى الله عليه وسلّم بقرينة الحال.

الرقم	التركيب	النمط	الحذف	الإبهام
1-	وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَاقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ	"أَخَذَ ميثاقكم" (المعلوم)	×	×
2-	وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُوا بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أُخِذَ ميثاقكم إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ	"أُخِذَ ميثاقكم" (المجهول)	✓	✓

ومن ذلك قوله تعالى " وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ " (فصلت: 19) قرأ نافع بالنون ونصب "الأعداء" على الإخبار من الله جلّ ذكره عن نفسه، رده على قوله "وَنَجَّيْنَا

(3) هذا ماعليه عامة المفسرين من عود الضمير على الله عز وجلّ، وجعل جملة والرسول يدعوكم لتؤمنوا بربكم" اعتراضية أو حالية وإنْ كانت الباحثة لا تستبعد احتمال عود الضمير على رسولنا الكريم، ويكون المراد بالميثاق البيعة المشار إليها في سورة الفتح" إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّه "(الفتح 10) وخاصة أنّ سياق الآيات في الحث على الإتفاق بمقتضى الإيمان وذكر الفرق بين من أنفق وقاتل قبل الفتح وبعده.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ " (فصلت: 18) فعطف مخبرا عن نفسه على مخبر عن نفسه، وهو هو، فذلك أحسن في مطابقة الكلام، وبناء آخره على أوله " ونصب "الأعداء" بوقوع الفعل عليهم، وهو"الحشر" [1]

وقرأ الباقون بياء مضمومة، على لفظ الغيبة، على ما لم يُسمَّ فاعله ورفع "أعداءُ" لقيامهم مقام الفاعل، فحمل الكلام على المعنى، لأن غيرهم من الملائكة يحشرهم كما قال: "احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا" (الصافات: 22)، ويقوي ذلك أنَّ بعده فعلاً لم يُسمَّ فاعله أيضاً، وهو قوله " فهم يوزعون[2] فجرى الفعلان على سنن واحدة، فذلك أليَقُ. وهو الاختيار؛ لأن عليه الجماعة.[3]

وبالنظر إلى الأفضلية القواعدية نجد أنّ قراءة الجمهور بالبناء للمجهول أقوى بمتشابه النظم إذ الحشر تارة ينسب إلى الله عز وجلّ " وَإِنَّ رَبَّكَ هُو يَحْشُرُهُمْ (الحجر: 25) " وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا " (الكهف: 47) وتارة ينسب للملائكة "احْشُرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا" (الصافات: 22) ومن ثَمَّ عند الحكاية يستخدم البناء للمجهول، قال تعالى "وَالَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ "(الأنفال: 36)

الرقم	التركيب	النمط	تماثل المعطوفات	حذف الفاعل
1-	وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ	يُحشر (للمجهول)	✓	✓

1. وفي ذلك نظر؛ لأن قوله تعالى " وَنَجَّيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا " متعلق بما قبله في شأن قصة ثمود " وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ" (فصلت 18,17) ثم استؤنف الكلام بذكر مآل الظالمين في الآخرة " وَيَوْمَ يُحْشَرُ "

2. وأيضاً فإن تنوع المعطوفات بين الغيبة والتكلم والمعلوم والمجهول مستساغ في كتاب الله "يَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ وَنَحْشُرُ الْمُجْرِمِينَ يَوْمَئِذٍ زُرْقًا " (طه 102

3.ينظر: القيسي: الكشف(2\248)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

	يُوزَعُونَ			
2-	وَيَوْمَ يَحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ فَهُمْ يُوزَعُونَ	"نحشرُ" (للمعلوم)	×	×

وقوله تعالى "وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنزِيلًا" (الفرقان: 25) قرأ ابن كثير بنونين والرفع ومخففاً "نُنْزِلُ ونصب "الملائكة" جعله من "أنزل" وأجراه على الإخبار من الله جلّ ذكره عن نفسه، فنصب الملائكة بوقوع الإنزال عليهم. وقرأ الباقون بنون واحدة والتشديد ورفع "الملائكة" على ما لم يُسمَّ جعلوه فعلاً لم يُسمَّ فاعلوه من " نَزْل" فرفعوا "الملائكة" به، إذ قامت مقام الفاعل، ودليله قوله "تنزيلاً" فهو مصدر " نَزْل".[1]

في الآية الكريمة تغيرت صيغة الفعل من المضارع المعلوم إلى الماضي المجهول، ومن المتعدّي بالهمزة إلى المتعدي بالتضعيف، والتعبير بالفعلين أنزل ونزَّل شائع في كتاب الله وكما يقال: الفعلان بمعنى قال تعالى "نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَاةَ وَالإِنجِيلَ"(آل عمران: 3) ثم قال " وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ"(آل عمران: 4) وقال "وَلَونزلْنَاهُ عَلَى بَعْض الأَعْجَمِينَ" (الشعراء: 198)

وقال "كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ" (إبراهيم:1)، إلآ أنّ القرائن الحالية والمقالية ترجح قراءة الجمهور[2] فقرينة الحال بقوله تعالى في متشابه النظم "يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ" (النحل:2) وقرينة المقال

1. ينظر: القيسي: الكشف 145/2. الزجاج: إبراهيم بن السري بن سهل، معاني القرآن وإعرابه . عالم الكتب – بيروت. الطبعة: الأولى 1408 هـ – 1988 م.

270/2.وينظر ابن خالويه: الحجة 241، الأندلسي: البحر المحيط105/8 ، ابن الجزري: النشر 320/2

2. مع الإقرار بأنّ قراءة ابن كثير فيها تماثل المعطوفات فيُعطف مضارع على مضارع "وَيَوْمَ تَشَقَّقُ السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنزِيلًا" (الفرقان: 25) .

© Arabic Digital Library Yarmouk University

فيما ذكره مكي من المصدر المؤكد للفعل" تنزيلاً" مصدر "نَزَّل" وليس "إنزالاً" مصدر "أنزل". وإن كان للنحاة مخارج وتأويلات لما اختلفت فيه صيغة المصدر عن فعله من حمله على اسم المصدر تارة أو جعله مصدراً سماعيّاً آخر نحو: " وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الأَرْضِ نَبَاتًا"(نوح: 17) ونحو قوله تعالى "وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا" (المزمل: 8) والقياس "تَبتُّلاً" إلآ أنّ الحمل على الأصل أولى.

	التركيب	النمط	المصدر المؤكد	تماثل المعطوفات
1-	وَنُزِّلَ الْمَلَائِكَةُ تَنزِيلًا	"ونُزِّل"	✓	×
2-	وَنُنْزِلَ الْمَلَائِكَةُ تَنزِيلًا	"ونُنْزِل"	×	✓

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثاني

مكملات العملية الإسنادية في القراءات القرآنيّة المتواترة

المبحث الأول: مكملات العملية الإسنادية في القراءات القرآنيّة المتواترة (المنصوبات).

تمهيد

تتخذ المنصوبات في علم النحو عدة أبواب منها: المفعول المطلق، والمفعول به، والتمييز، والحال، والمفعول لأجله، والمفعول معه، والمفعول فيه. ومثل هذه الأداءات اللغوية تأخذ جانباً من الخصوصية في الاستعمال، فهي مرتبطة بفكرة الخروج أو التمرد اللغوي على القاعدة النحوية، وهي أداءات لغوية استعمالية أولها النحاة كي يرجعوها إلى القاعدة الأصلية فيه، وسميت مكملات العملية الإسنادية، وتتخذ مكانا واسعا في الأداءات اللغوية .

والمكملات قسمان أساسيان: قسم يختص بالأداءات التي تدخل ضمن القاعدة، وهذه الأداءات هي الشائعة في لسان العرب، وقسم يختص ببعض الأداءات اللغوية التي خرجت عن القاعدة، فتناولها النحاة بالتأويل ليفسروا دخولها في مكملات العملية الإسنادية، وهي قليلة في كلام العرب إذا ما قيست بالقسم الأول، غير أنها حظيت باهتمام النحاة وبحثهم. أي أن النحاة اضطروا إلى تأويلها وفق ما تقتضيه القاعدة إلى باب من أبواب المفعول به، أو حملوها عليه.

وتشمل المكملات المفاعيل الخمسة المعروفة، وما حمل على المفعول به، وتشمل: الاستثناء والإغراء والتحذير والاختصاص والاشتغال. وما شبه بالمفعول به، وهما الحال والتمييز. فهذه العناصر النحوية والتركيبية تعرضت للتقعيد النحوي، وفقاً للتفكير النحوي التحليلي عند النحاة الذين أوجدوا لكل منها قاعدة نحوية تضم القضايا التركيبية التي تخص هذا العنصر، كالتقديم

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والتأخير والزيادة والحذف، والنيابة، وغيرها من القضايا النحوية الخاصة بهذه العناصر. ومن الأمور التي أدت إلى اتساع رقعة مكملات العملية الإسنادية في قواعد اللغة العربية وما حمل عليها، أن الفتحة جعلت علامة شكلية، وهي العلامة الإعرابية المستحبة الخفيفة في اللسان العربي، فينهون بها كلامهم لخفتها وسهولتها، "وكأنها تناظر السكون في اللغة العامية." [1]

أولا: المفاعيل

المفاعيل جمع مفعول، وكلها في الأصل قيود للفعل، وهي خمسة معروفة تتمثل في:

أ. المفعول به

وهو ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف الجر أو بها، أي بواسطة حرف الجر، ويسمى أيضًا: ظرفا لغويا، إذا كان عامله مذكورا، أو مستقرا إذا كان مع الاستقرار أو الحصول مقدرا. [2] وحق المفعول به النصب إذا كان الفاعل مذكوراً في الكلام، لأن الفعل وقع به، فيكون قد تعدى إليه، وينتصب بالظاهر أو المضمر.[3] فالأساس الذي اعتمده النحاة في تحديد مفعولية المفعول به أنه وقع عليه فعل الفاعل فيكون وقوع فعل الفاعل دليلاً على المفعولية، هذا بشرط وجود الفاعل في الجملة؛ لأنه إذا ما حذف الفاعل، فإن الفعل يكون مبنياً للمجهول، ولا يعود حق

(1) مصطفى: إبراهيم. إحياء النحو،، القاهرة . مصر(1951م). 50، 78، وينظر: بشر: كمال دراسات في علم اللغة،، دار غريب للطباعة والنشر، ص: 166.

(2) الجرجاني: التعريفات: 224/1. وانظر: الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، المفصل في صنعة الإعراب . تح: د. علي بو ملحم. مكتبة الهلال – بيروت الطبعة :الأولى، 1993 .24 ، والكفوي: :أيوب بن موسى الحسيني القريمي. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. تح: عدنان درويش – محمد المصري. مؤسسة الرسالة – بيروت 191/4

(3) المبرد: محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس. تح: محمد عبدالخالق عظيمة. عالم الكتب. – بيروت8/1. وينظر: ابن السراج: أبوبكر محمد بن السري بن سهل النحوي . الأصول في النحو.تح عبدالحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت169/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المفعول به النصب. في حين يرى بعضهم أن المفعول به يختص بالفعل الذي يقع على شيءٍ ويؤثر فيه، وهو الفعل المتعدي، أما الفعل الذي لا يقع على شيءٍ ولا يؤثر فيه فيسمى لازماً.[1]

والمفعول به هو إحدى التوجيهات الإعرابية في توجيه القراءات، ويحكم على الأداء القرآني أنه حقق المثالية القواعدية في المفعول به إذا توافرت فيه جميع العناصر القواعدية بالإضافة إلى الاستعمالية، مما يعني أنه حقق شرط الأفضلية، وهي أن يكون اسما منصوبا فى الجملة الفعلية وقع عليه فعل الفاعل. ومن المعروف أيضا أنّ الأصل في المفعول به التأخّر عن الفعل والفاعل، إلا إذا كان له حق الصدارة في الجملة كأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، أو معمولا لجواب (أمّا) كقوله تعالى { فأما اليتيم فلا تقهر} فهذه لا يجوز تأخيرها، بل على الناطق باللغة أن يقدمها على الفعل والفاعل. فالقاعدة الأساسية لهذا العنصر التركيبي (المفعول به) تتمثل بأنه ما وقع عليه فعل الفاعل حقيقة أو تقديرًا، وحقه النصب.

ففي قوله تعالى:" فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُو التَّوَّابُ الرَّحِيمُ" (البقرة:37). جاء في الكشف أنّ ابن كثير قرأ بنصب (آدم) ورفع (كلمات)، وقرأ الباقون برفع (آدم)، ونصب (الكلمات).[2]

وحجة ابن كثير في قراءته أنه جعل (الكلمات) هي التي أنقذت (آدم) ويسّرت له التوبة من الله، وهو المستنقَذ بها فهي الفاعلة، والكلمات هي: (ربَّنا ظلمنا أنفسا) فدعا بها « فتاب عليه» قبل توبته لقوله إياها، وكان الأصل أن يقال على هذه القراءة: " فتلقتْ آدمَ من ربه كلماتٌ " لكن

(1) ابن السراج: الأصول في النحو، 196/1

(2) ينظر: القيسي: الكشف 236/1، ابن مجاهد: أبوبكر بن مجاهد البغدادي، السبعة في القراءات. تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر الطبعة: الثانية، 1400هـ. 154/1

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لما كان بُعدٌ ما بين المؤنث وفعله حسن حذف علامة التأنيث، وهو أصل يجري في كل القرآن، إذا جاء فعل المؤنث بغير علامة. وبذلك قرأ ابن عباس ومجاهد وأهل مكة.[1]

أما من قرأ برفع (آدم) ونصب (الكلمات) فبحجّة أن (آدم) هو الذي تلقى الكلمات، لأنه هو الذي قبلها ودعا بها، وعمل بها، فتاب الله عليه. فهو الفاعل لقبوله الكلمات، فالمعنى على ذلك، وهو الخطاب، وفي تقديم (آدم) على الكلمات تقوية أنه الفاعل. وقيل في معنى (فتلقى آدم من ربه كلمات) معناه: قبِلَها، فإذا كان آدم قابلا فالكلام مقبول، فهو المفعول وآدم الفاعل.[2] وقد قال أبو عبيد في معنى"فتلقى آدم من ربه كلمات " أي قبلها، فإذا كان آدم هو قابلا للكلمات فهي مقبولة أي مفعولة وهو الفاعل [3]. وكلمات مفعول به منصوب.

الرقم	التركيب	النمط	عامل النصب	الرتبة	النصب
1	فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُو التَّوَّابُ الرَّحِيمُ	آدمُ/ كلماتٍ	✓	✓	✓
2	فَتَلَقَّى آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٌ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُو التَّوَّابُ الرَّحِيمُ	آدمَ/ كلماتٌ	✓	×	×

(1) ينظر: القيسي: الكشف 236/1

(2) ينظر: القيسي: الكشف 236/1

(3) ينظر: القيسي: الكشف: 237/1

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إنّ المتأمل فيما سبق يجد أن قراءة رفع (آدم) ونصب (كلمات) هي التي حققت جميع أركان قاعدة المفعول به، أي أنها حققت الأفضلية القواعدية، فالأصل أن المفعول به متأخر عن الفعل والفاعل لفظًا ورتبة، وحقه النصب وهذه الشروط لم تتوفر في قراءة رفع كلمات ونصب آدم، حيث تقدم (آدم) وهو المفعول به في هذه القراءة على (كلمات) مما أدى إلى إخلال ركن آخر وهو النصب، وبذلك تكون هذه القراءة أخلت بشرطين هما الرتبة والنصب. ونلاحظ أنّ القيسي مال إلى هذه القراءة لقوله:" فالمعنى على ذلك، وهو الخطاب "[1]

ب. المفعول المطلق.

هو المصدر المنصوب للتأكيد أو لعدد المرات أو لبيان النوع، وتطلق صيغته على كل فرد من غير تقييد بالجار، ولا فرق بين اللازم والمتعدي من حيث جواز الإطلاق، والمفعول المطلق هو اسم ما صدر عن فاعل فعل مذكور بمعناه، أي بمعنى الفعل، احترز بقوله: ما صدر عن فاعل فعل عما لم يصدر عنه... وبقوله مذكور عن نحو: أعجبني قيامك، وإن قيامك ليس مما فعله فعل فاعل مذكور[2]. أي أنّ القاعدة الأساسية للمفعول المطلق أنه أتى للتأكيد أو لعدد المرات أو لبيان النوع.

ويتميز المفعول المطلق عن غيره من المفاعيل بـ:

- أنه مصدر، أي أن الأفعال تصدر عنه، حتى أنه أطلق عليه الحدث، والحدثان[3].

(1) ينظر: القيسي: الكشف 236/1

(2) الجرجاني. كتاب التعريفات241،3، وينظر الكفوي: الكليات 192/4.الأزهري: وشرح التصريح على التوضيح 323/1 .

(3) الزمخشري: جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، المفصل في صنعة الإعراب .تح: علي بوملحم.مكتبة الهلال – بيروت الطبعة :الأولى، 1993. 1 /40

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- تتعدى إليه جميع الأفعال سواء أكان الفعل لازماً مثل: قام زيد قياماً، أم متعدياً، مثل: ضربتُ زيداً ضرباً، فجميع الأفعال متعدية لهذا المفعول[1]

- أُطلِق من سائر القيود اللاحقة به، فالمفعول به مقيد بشبه الجملة من الجار والمجرور، والمفعول فيه مقيد بشبه الجملة ايضاً، وكذلك المفعول معه، والمفعول له.[2].

ومناط المثالية والأفضلية في أنَّ أي نمط لغوي ينسجم مع المصدرية التي اجتمعت مع النصب لتأكيد الفعل أو بيان عدده أو بيان نوعه، هي التي تحدد أفضليته النحوية أو اللغوية، وأما إذا كان النمط اللغوي صحيحاً، فإن عدم انسجامه مع القاعدة لا يعني أنّه يفتقر إلى الأفضلية اللغوية، بل يعني أنَّه ليس كذلك من جهة انسجامه مع قواعد المفعول المطلق. ومن ذلك قوله تعالى: " إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا"(النساء: 31). قرأ نافع وأبو بكر "مَدخلا بفتح الميم وباقي السبعة مُدخلا، والقراءة الأولى مصدر، أي يدخلكم فتدخلون مدخلا " وهي قراءة ابن كثير أيضا.[3] وقرأ ذلك عامة قراء الكوفيين والبصريين (مدخلا) بضم الميم، والمعنى ندخلكم إدخالا كريما.[4] أي أنه على تقدير المضاف المصدر والمضاف إليه، فحذف المصدر وأقام المضاف إليه مقامه. وقال أبو جعفر: وأولى القراءتين بالصواب قراءة من قرأ ذلك (وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلًا كَرِيمًا") بضم الميم، واحتج في ذلك بحجة صرفية هي أنّ ما كان من الفعل بناؤه على أربعة فالمصدر منه (مُفعل). فقراءة الضم أجريت مصدرا على ما قبلها

(1) ابن يعيش: شرح المفصل110/1.

(2) ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 3/2.

(3) ينظر: القيسي: الكشف386/1، الأندلسي: البحر المحيط 235/3.، ابن الجزري: النشر 249/2.

(4) ينظر: القيسي: الكشف386/1، الأندلسي: البحر المحيط 235/3.، ابن الجزري: النشر 249/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهو(يدخلكم)[1]، وقراءة من فتح الميم، أنّه جعله مصدرا لفعل ثلاثي دل عليه الرباعي الظاهر (ندخلكم فتدخلون مَدخلا) أي دخولا.

ج. المفعول معه:

هو المذكور بعد الواو لمصاحبة فعل لفظا أو تقديرا، وهو اسم فضلة مسبوق بواو بمعنى (مع)، تالية لجملة ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل نحو(استوى الماء والخشبة).[2] أي هو اسمٌ فضلة يصح انعقاد الجملة بدونه، مسبوق بواو، وهذه الواو ليست للعطف أو المشاركة، وإنما للمصاحبة، أي بمعنى (مع) تدلّ على وقوع شيء مع وجود شيء آخر. والناصب في المفعول معه خمس: الفعل، المصدر، اسم الفاعل، اسم المفعول، واسم الفعل. في حين يرى بعض النحاة واللغويين أن العامل في المفعول معه النصب هي الواو[3]، ويشترط في نصب ما بعد الواو، على أنه مفعولٌ معهُ، ثلاثةُ شُرُوط أَن يكون فضلة، وأن يكون ما قبله جملة، وأن تكون الواو التي تسبقه بمعنى (مع). فإذا تحققت هذه الشروط في النمط التركيبي بالإضافة إلى الشيوع في استخدامه يكون حقق الأفضلية والمثالية القواعدية كقوله تعالى:" وَلاتَأْكُلُوا أَمْوالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْباطِلِ وَتُدْلُوا بِها إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقاً مِنْ أَمْوالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ "(البقرة:188). قالوا واو المعيّة (تدلوا) مضارع منصوب ب (أن) مضمرة وجوبا بعد واو المعيّة وعلامة النصب حذف النون.. والواو

(1) الهردي، محمد عارف عثمان موسى، القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره والرد عليه (من أول القران إلى آخر سورة التوبة) الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة –الرياض ط1 1986

(2) الجرجاني: التعريفات 242

(3) المرادي: أبومحمد الحسن بن قاسم بدر الدين، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق :فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الأولى1992. 153.

وينظر ابن السراج.: الأصول في النحو 209/1، والزمخشر:. المفصل في صنعة الإعراب، 83

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فاعل. والمعنى في الآية: لا تجمعوا بين أكل المال بالباطل وبين الإدلاء إلى الحكام بالحجج الباطلة، ومثله قوله تعالى: " وَلا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَق " (الشورى24). وذهب القرطبي أن هذا من قبيل: لا تأكل السمك وتشرب اللبن. والمعنى لا تصانعوا بأموالكم الحكام وترشوهم ليقضوا لكم على أكثر منها. [1] ولم أجد– بحسب بحثي– شاهدا نحويا في القراءات المتواترة على المفعول معه.

د. المفعول لأجله

هو المصدر المنتصب الدال على علّة الإقدام على الفعل، وهذه العلة تمثل إجابة عن السؤال ما علة فعل كذا؟ ، فتكون الإجابة فعلته مخافةَ كذا، أو مخافة الشر وهذا المفعول لا يكون إلا مصدرا.[2] وهو مصدر قلبي ذكر علة لحدث سابق يشترط به أن يتحد في الزمان والفاعل[3] وله مسميات عديدة، منها المفعول من أجله، والمفعول له، والموقوع له[4]

وتتمثل الأفضلية في قاعدة هذا الباب أنّ المفعول لأجله لا يكون إلا مصدرا منصوبا، كقولنا: وقَفتُ احتراما، يمثل إجابة عن السؤال المطروح وهو قولنا: ما علة فعل كذا؟ أي: لِمَ وقفت؟ فإن لم تتحقق هذه العلّة في الأداء اللغوي يكون قد أخلّ بشرط من شروط الأفضلية، نذكر ما جاء في قوله تعالى:" فَلَمَّا أَنجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ يَا أَيُّهَا

(1) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن 29/2

وينظر ابن السراج.: الأصول في النحو 209/1، والزمخشر.: المفصل في صنعة الإعراب، 83

(2) الجرجاني: التعريفات 224/1. سيبويه: الكتاب 1/. 367 وينظر ابن يعيش: شرح المفصّل 52/2

(3) ابن هشام: أوضح المسالك43/2، 45. ابن عقيل: شرح ابن عقيل 186/2.

(4) سيبويه: الكتاب 1/ 367

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النَّاسُ نَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰ أَنفُسِكُم مَّتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَنُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ"(يونس:23).

فقوله "متاعَ الحياة " قرأ حفص بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع، أي برفع (متاع) بجعلها إما خبرا ل (بغي) على تقدير: إنما بغى بعضكم على بعض متاع الحياة الدنيا. أو خبرا لمبتدأ محذوف (هو/ ذلك متاع الحياة...) .

أما قراءة حفص فقد نصب بجعل (متاع) مفعول لأجله على تقدير يبغي بعضكم على بعض، من أجل متاع الحياة الدنيا. [1]

التركيب	النمط	النصب	المصدرية	الاستعمال
مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا	مَتَاعَ	✓	✓	✓
مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا	مَتَاعُ	×	×	✓

والمتأمل في الأدائين السابقين للآية الكريمة يرى أن قراءة النصب حققت القواعدية، ذلك لموافقتها قواعد اللغة والاستعمال.

(1) ينظر: القيسي: الكشف 516/1، ينظر: القيسي: تفسير مشكل إعراب القران 102، الزجاج: معاني القران416/1. ومحمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، تفسير الطبري، تح: الدكتور عبدالله بن عبدالمحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبدالسند حسن يمامة. دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلانالطبعة :الأولى، 1422 هـ - 2001 م . 54/15. ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع 156، ابن الجوزي: زاد المسير20/4.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هـ. المفعول فيه (الظرف)

هو ما فُعِل فيه فعل مذكور لفظاً أو تقديراً، وهو اسم الزمان أو المكان المنتصب على تقدير (في) واعتباره بجواز ظهورها معه، فتقول: قمت اليوم وفي اليوم.[1]

وإذا أردنا أن نبحث في المفعول المطلق، فإنَّ علينا أن نحدد قواعد الأفضلية اللغوية التي تحكمه من أجل اتخاذ حكم على أنماطه اللغوية ومدى انسجامها مع القواعد، لقياس الاتفاق بينهما، إذ إن الأفضلية قد تكون مرتبطة بالقاعدة دون أن تتخذ شكلاً من أشكال التصحيح من وجهة نظر اللغة، والمفعول المطلق مصطلح يطلق على المصدر المنصوب الذي يأتي لتوكيد الفعل أو بيان نوعه أو بيان عدده ولا يقع الفعل عليه وقوعه على المفعول به، بل هو صيغة يقع عليها عمل العامل[2]

ومعنى لا يجعل الظرف إلا للفعل المتطاول والمتكرر، أنه يجوز لنا مثلاً أن نقول: مات زيد يومين، إذ إن الفعل لا يتكرر ولا يتطاول، فمن هنا لا يعمل هذا الفعل النصب في المفعول فيه[3] وورد استعمال الظرف في توجيه القراءات القرآنية نذكر منها: " قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ"(المائدة: 119).

اختلفت القراءة في قوله: " هذا يوم ينفع الصادقين "، قرأ نافع: (هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ)، بنصب " يوم" وقرأ الجمهور: هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ، برفع " يوم"، بأن جعلوا "هذا" مبتدأ و "يوم

(1) الجرجاني: التعريفات188وينظر: 192/4. والأزهري: شرح التصريح على التوضيح 323/1

(2) العبابنة: القواعدية وأشكال الأفضلية في النحو8

(3)السيوطي: همع الهوامع 139/2

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"خبرا، والجملة محكية بقال وَهِيَ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ بِهِ لقال، أي هذا الوقت وقت نفع الصادقين وفيه إشارة إلى صدق عيسى عليه السلام[1]

وأما النصب، فقد خرجه الكوفيون على أنه مبني خبر لـ "هذا"، وبني لإضافته إلى الجملة الفعلية، وهم لا يشترطون كون الفعل مبنيا في بناء الظرف المضاف إلى الجملة بعكس البصريين الذين أجازوا أن يضاف إلى الفعل ظروف الزمان لأن الفعل بمعنى المصدر، ومثل هذه الآية قول العرب: مضى يومئذ بما فِيهِ. ويفعلون ذَلِكَ بِهِ فِي موضع الجر كقَولَ الشاعر[2].

رَدَدنا لَشَعثاءَ الرَسولَ وَلا أَرى كَيَومَئِذٍ شَيءً تُرَدُّ رَسائِلُه.

والوجه الآخر: أن يكون المقصود بالكلام: هذا الأمر وهذا الشأن، يومَ ينفع الصادقين، فيكون "اليوم " حينئذ منصوبًا على الوقت والصفة، بمعنى: هذا الأمر في يوم ينفع الصادقين صدقهم. وعلى هذا يكون معنى القراءتين واحد. وأولى القراءتين في ذلك:(هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ)، بنصب "اليوم" ، على أنه منصوب على الوقت والصفة. لأن معنى الكلام: إنّ الله جل وتعالى ذكره أجاب عيسى حين قال: "سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ، إلى قوله: فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ"، فقال له عز وجل: هذا القول النافع– أو هذا الصدق النافع – يوم ينفع الصادقين صدقهم. ف "اليوم " وقت القول والصدق النافع[3]، إضافة

(1) ينظر: القيسي: الكشف 423/1–424. ابن الجزري: النشر في القراءات العشر 2/ 256، السرقسطي: ابوطاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد المقرئ الأنصاري: العنوان في القراءات السبع . تح: زهير زاهد وخليل العطية. عالم الكتب، بيروت 1405هـ.88 وينظرالأندلسي: البحر المحيط63/4

(2) القول لجرير في ديوانه. ينظر: جرير بن عطية بن حذيفة الخَطَفي بن بدر الكلبيّ اليربوعي: ديوان جرير. شرح محمد بن حبيب.تحقيق: نعمان محمد أمين طه. دار المعارف. الطبعة الثالثة. 73/2. وبلا نسبة في الإنصاف، ينظر: الأنباري :أبو البركات، كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين :المكتبة العصرية. ط1. 1424هـ– 2003م. 235/1

(3)الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف 114/1، الطبري: تفسير الطبري1/ 127

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إلى تحقق شروط الأفضلية القواعدية في هذا الأداء إذ في فعله معنى المصدر. كما اشترط البصريون ذلك. والمدقق في الجدول التالي، وأركان قاعدة المفعول المطلق يجد أنّ قراءة النصب حققت الأفضلية القواعدية مقارنة بقراءة الرفع.

التركيب	النمط	النصب	المصدرية
هذا يوم ينفع الصادقين	يومُ	x	x
هذا يوم ينفع الصادقين	يومَ	✓	✓

المبحث الثاني: ما حمل على المفعول به في القراءات القرانيّة المتواترة .

جعل النحاة لمكملات العملية الإسنادية أبواباً كثيرة، مما أدى إلى اتساعها في القواعد النحوية، فوضعوا كل شكل من أشكال المنصوبات ضمن باب خاص به، فمثلا إذا حذف عامل المفعول به أصبح نمطا آخر غير المفعول به وقدّروا عامله إنهم كانوا مغرقين بالاهتمام بالعلامة الشكلية(الفتحة) لخفتها وسهولة نطقها، ولهذا اتسعت رقعة مكملات العملية الإسنادية في قواعد العربية، إذ إنهم اتّخذوها فيصلا في تحديد التراكيب النحوية. والأداءات اللغوية التي حملها النحاة القدماء على المفعولات هي: النداء، والندبة، والاستغاثة، والترخيم، والمستثنى، والإغراء والتحذير، والاشتغال، والاختصاص.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ.المنادى:

وهو إحضار الغائب وتنبيه الحاضر، وتوجيه المعرض، وتفريغ المشغول وتهييج الفارغ، وهو التصويت لمن تريد إقباله عليك لتخاطبه، والمأمور بالنداء ينادى ليخاطبه الآمر، فصار كأنه هو المنادى[1].

وهو كل اسم انتصب على الفعل المتروك إظهاره، وهو مستحق للنصب في كل اسم مضاف، أما المفرد فهو مرفوع على أنه في محل اسم منصوب[2]. أي أن المنادى منصوب بعامل متروك إظهاره يقدر ب (أدعو) في كل اسم مضاف، أما المفرد فحقه الرفع محل النصب. وحذف العامل يكون لأربعة أسباب ذكرها النحاة هي: الاستغناء بظهور معناه. وأن المقصود بعبارة النداء الإنشاء، وإظهار الفعل يوهم الإخبار فتحاشوا إظهاره. وكذلك كثرة استعمال النداء في كلام العرب. وأخيرا التعويض عن الفعل(العامل) بحرف النداء، ومن المعلوم أنه لا يجمع في الكلام بين العوض والمعوض عنه[3].

والعامل فيه محذوف تقديره: أنادي أو ادعو، وهو رأي أكثر النحاة المتقدمين، فجملة النداء جملة فعلية، والمنادى نوع من المفعول به، وبما أن الفعل محذوف وجوبا استغنوا عنه بأحد أحرف النداء، نحو: يا عبدالله، فالتقدير أنادى، أو أدعو عبدالله.

ومن الشواهد في المتواتر: قوله تعالى" لَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا قَالَ بِئْسَمَا خَلَفْتُمُونِي مِن بَعْدِي أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ قَالَ ابْنَ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ

(1) الكفوي: الكليات 4/ 364

(2) سيبويه: الكتاب183/2

(3) ابن هشام: أوضح المسالك، 3/4

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اسْتَضْعَفُونِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ"(الأعراف: 150)

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو وحفص: ابن أمّ (بفتح الميم)، وأصله عند الكوفيين: يا ابن أماه، وحذفت الألف تخفيفا كما حذفت من (يا غلام)، وأصله يا غلاماه، وسقطت هاء السكت فيه، لانه وصل الكلام فعلى هذا: الاسم معرب، إذ الألف منقلبة عن ياء المتكلم، فهو مضاف إليه (ابن) [1]. أي على الندبة. أو انهم جعلوا الاسمين بمنزلة الاسم الواحد لكثرة الاستعمال كخمسة عشر، وقرأ باقي السبعة وأبو بكر وخلف بكسر الميم، وهو معرب عند الكوفيين، حذفت ياء المتكلم واجتزئ بالكسرة عنها. [2] "ولا تكاد العرب تحذف "الياء" إلا من الاسم المنادى يضيفه المنادي إلى نفسه، إلا قولهم: "يا ابن أم" و"يا ابن عم"، وذلك أنهما يكثر استعمالهما في كلامهم، فإذا جاء ما لا يستعمل أثبتوا "الياء" فقالوا: "يا ابن أبي" و"يا ابن أختي، وأخي"، و"يا ابن خالتي"، و"يا ابن خالي"[3]. الملاحظ أن الأداءين (ابْنَ أُمَّ) و(ابْنَ أُمِّ) لغتان مستعملتان عند العرب. وبذلك حققا الاستعمالية بنفس المستوى .

ب .الاستثناء.

هو المنع والصرف، وهو إخراج الشيء من الشيء؛ لولا الإخراج لوجب دخوله فيه، فينتظم الوضعي الذي هو ما يكون بأداته، والعرفي الذي هو التعليق بمشيئة الله تعالى. [4] وعرّفه

(1) ينظر: القيسي: الكشف 1/ 478، الأندلسي، البحر المحيط 396/4.ابن الجزري، النشر272/2.

(2) ينظر: القيسي: الكشف 1/ 478، الأندلسي: البحر المحيط 396/4.ابن الجزري: النشر272/2.

(3) الطبري: تفسير الطبري 130/13.

(4) الجرجاني: التعريفات 23، الكفوي: الكليات1/ 134. وأبو العرفان محمد بن علي الصبان: حاشية الصبان على شرح الأشموني141/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النحويون بأن تخرج شيئا مما أدخلت فيه غيره، أو إخراج بعض من كل بمعنى (إلا)، وهو صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول[1] . فالمستثنى اسم يذكر بعد أداة من أدوات الاستثناء ومخالفا ما قبل الأداة في الحكم، وأركانه:

1- المستثنى منه: وهو الاسم الذي يقع قبل أداة الاستثناء ولم يشمله الحكم، ويجوز حذفه من الجملة.

2- المستثنى: وهو الاسم الواقع بعد أداة الاستثناء، ويسند إليه الحكم ويشمله.

3- أدوات الاستثناء: وهي المستخدمة في عملية الاستثناء. (إلا، غير، سوى، عدا، خلا،حاشا، ما عدا، ما خلا).

4- الحكم.

ومما لاشك فيه أن بعض الأداءات القرآنيّة شملت أسلوب الاستثناء بأنواعه، ومنه قوله تعالى: " قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَودَمًا مَسْفُوحًا أَو لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَو فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ" (الأنعام: 145)

قرأ الجمهور: (إلا أن يكون) بياء ونصبوا (ميتة)، وقرأ ابن كثير بتاء ونصب (ميتة)، وقرأ ابن عامر وأبو جعفر بتاء ورفع (ميتة). فقراءة ابن كثير وابن عامر وأبي جعفر فيها استثناء منقطع، لأنه كون، وما قبله عين، وهي بدل في لهجة بني تميم، أما قراءة النصب فهي

(1) ابن جني: اللمع 66، والأنباري: أسرار العربية 201، الزمخشري: شرح المفصل75/2. الأسترأباذي: نجم الدين محمد بن الحسن الرضي، شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للعالم الجليل عبدالقادر البغدادي صاحب خزانة الأدب المتوفي عام 1093 من الهجرة. حققهما، وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبدالحميد. دار الكتب العلمية بيروت – لبنان 1395 هـ - 1975 م. 224/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على الاستثناء[1] ، وقرئ بالنصب على الاستثناء من الأهل في قوله تعالى" قَالُوا يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ" (هود: 81) [2]

قرأ ابن مسعود وأبي بن كعب " إلا امرأتك " بالنصب، وهي القراءة الواضحة البينة المعنى، أي فأسر بأهلك إلا امرأتك فهو استثناء منقطع من (الأهل) لأن الكلام قد تم عندها. وقرئ بالرفع على البدل من (أحد)، وأنكر أبو عبيد هذه القراءة بقوله لا يصح الرفع في قوله (إلا امرأتك) على البدل إلا برفع (يلتفت) ويكون نفيا؛ لأن المعنى يصير إذا أبدلت وجزمت (يلتفت) [3]

(1) ينظر: القيسي: الكشف 456/1. والسرقسطي: العنوان في القراءات السبع 93، ابن الجزري: النشر في القراءات العشر2/ 266. وينظرالأندلسي: البحر المحيط 241/4. وابن عاشور: التحرير والتنوير 139/8.

(2) ينظر: القيسي: الكشف (536/1) ، وينظر: القيسي: المشكل (412/1) ، العكبري :أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله. التبيان في إعراب القرآن. تح: علي محمد البجاوي. الناشر :عيسى البابي الحلبي وشركاه 39/2، الفارسيّ: أبوعلي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، الحجة للقراء السبعة. تح: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودققه :عبدالعزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق. دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت. الطبعة :الثانية، 1413 هـ – 1993م . 372/4. ابن زنجلة: 347 والنحاس 297/2، الزمخشري: جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد. الكشاف عن حقائق غوامض التنزي. دار الكتاب العربي – بيروت ط3 – 1407 . 284/2، ابن عطية الأندلسي أبومحمد عبدالحق بن غالب بن عبدالرحمن بن تمام المحاربي. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تح: عبدالسلام عبدالشافي . دار الكتب العلمية – بيروت 196/3، الأندلسي: البحر المحيط (248/5)، السمين الحلبي: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبدالدائم: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون.تح: أحمد محمد الخراط. دار القلم، دمشق 365/6.

(3) ينظر: القيسي: الكشف (536/1) ، وينظر: القيسي: المشكل (412/1) ، العكبري :أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله. التبيان في إعراب القرآن. تح: علي محمد البجاوي. الناشر :عيسى البابي الحلبي وشركاه 39/2، الفارسيّ: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، الحجة للقراء السبعة. تح: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودققه :عبدالعزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق. دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت. الطبعة :الثانية، 1413 هـ – 1993م . 372/4. ابن زنجلة: 347 والنحاس 297/2، الزمخشري: جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد. الكشاف عن حقائق غوامض التنزي. دار الكتاب العربي – بيروت ط3 – 1407 . 284/2، ابن عطية الأندلسي أبومحمد عبدالحق بن غالب بن عبدالرحمن بن تمام المحاربي. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تح: عبدالسلام عبدالشافي . دار الكتب العلمية – بيروت 196/3، الأندلسي: البحر المحيط (248/5)، السمين الحلبي: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبدالدائم: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون.تح: أحمد محمد الخراط. دار القلم، دمشق 365/6.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويرى بعض المفسرين أن القراءتين وردتا على ما ترتضيه العربية من الاستثناء المنقطع ففيه النصب والرفع، فالنصب لغة أهل الحجاز، وعليه الأكثر، والرفع لبني تميم، وعليه اثنان من القراء بينما اعترض آخرون في إجازة اللغتين؛ لأن ذلك دليل على أنه مما يمكن أن يتوجه عليه العامل فيجب فيه النصب قولا واحدا، ورد ذلك السمين الحلبي بقوله: "بل يتوجه عليه من الجملة والخروج من هذا الإشكال بالقول بالاستئناف في قراءة الرفع على على أن (امرأتك) مبتدأ وما بعدها خبرها، والجملة في محل نصب مستثناة"[1]. والملاحظ أن قراءة النصب على الاستثناء حققت الأفضلية القواعدية والاستعمالية.

التركيب	النمط	اتصال الاستثناء	النصب	الاستعمال
فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ	إِلَّا امْرَأَتَكَ	✓	✓	✓
فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ	إِلَّا امْرَأَتُكَ	x	x	✓

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ج. **الاشتغال**

وهو أن يتقدّم اسم ويتأخر عنه فعل عامل في ضميره، أي بمجيء اسم منصوب أو مرفوع في بداية الكلام، ثم يتبع هذا الاسم بفعل اشتغل بضمير الاسم السابق، أو بشيء متعلق به،

(1) السمين الحلبي: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبدالدائم: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون.تح: أحمد محمد الخراط. دار القلم، دمشق 365/6. ينظر: الفرّاء: أبوزكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي: معاني القرآن. تح: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبدالفتاح إسماعيل الشلبي. دار المصرية للتأليف والترجمة – مصرالطبعة :الأولى 166/1 – 167، ابن هشام: مغني اللبيب 558.

نحو: زيداً أكرمته [1] فالاشتغال انشغال العامل المتعدي بالعمل في ضمير يعود على الاسم المتقدم كقوله تعالى " والقمر قدّرناه منازل" (يس: 39). أو بما يلابس ضمير الاسم المتقدم، نحو: صديقك أحسن وفادتَه، وعدوك اقطع دابره.

ومما تجدر الإشارة إليه أنه يجوز الرفع على الابتداء في الاسم المشغول عنه، والجملة بعده في محل رفع خبر، إلا إذا توفرت فيه شروط معينة وجب فيه النصب بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور إذا وقع بعد الأدوات التي تختص بالفعل. كأدوات الاستفهام ما عدا الهمزة: هل الخير فعلته؟ وأدوات الشرط: إن محمدا صادفته فسلم عليه. والتخصيص نحو: هلاّ الحق قلته.، والعرض: ألا صديقا تزره.لعرض نحو ألا العاجز ساعدته. والأشكال التركيبية للاشتغال هي[2]

أولا: أن يأتي الاسم الأول منصوباً والفعل الذي يليه اشتغل بضمير المفعول به، كقولنا: زيدا ضربته.

ثانيا: أن يأتي الاسم الأول منصوباً، والفعل الذي يليه اشتغل بشبه جملة يعود الضمير فيها على الاسم الأول، مثل: زيدا مررت به.

ثالثا: أن يأتي الاسم الأول منصوباً والفعل الذي يليه قد عمل باسم مضاف إلى ضمير الاسم الأول، مثل: زيداً ضربت غلامه.

(1) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح296/1، ابن هشام: جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن يوسف. شرح قطر الندى وبل الصدى. تح: محمد محيى الدين عبدالحميد. القاهرة الطبعة :الحادية عشرة، 1383 . 192

(2) أوضح المسالك، ابن هشام 3/4

© Arabic Digital Library Yarmouk University

رابعا: يأتي فيه الاسم المنصوب متقدماً ويكون الفعل الذي يليه مشتملاً على صلته، نحو: هنداً أكرمت الذي يحبها.

والأداء اللغوي الخامس يتمثل في مجيء الاسم الأول مرفوعاً على الابتداء، والجملة التي تليه في محل رفع خبر، نحو: زيد ضربته .

فهذه الأنماط الأدائية التي ذكرها النحاة للاشتغال تمثل بعض الأشكال التركيبية التي استطاعوا الوصول إليها من خلال استقراء كلام العرب

ومن الشواهد التي وردت على الاشتغال في القراءات القرانية المتواترة، قوله تعالى" وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ" (القمر:38) قرأ عاصم وحمزة والكسائي وابن عامر بنصب (القمر)، ورفعه الباقون[1]. وترى الباحثة أن قراءة (القمرَ) منصوب على الاشتغال بفعل محذوف يفسّره ما بعده (قدرناه) فالتقدير: وقدرنا القمر قدرناه منازل أي: ذا منازل. أو انه منصوب حملاً على ما قبله ممّا عمل فيه الفعل من قوله تعالى "نسلخ منه النهار" فأضمر فعلا مناسبا يعمل في "القمر" ليعطف فيه الفعل على ما عمل فيه الفعل؛ فيكون من عطف الجمل لا من عطف المفردات؛ لعدم صلاحية عمل "نسلخ" في "القمر. أما قراءة الرفع (القمرُ)، على قطع الكلام عمّا قبله وجعله مستانفاً فـ"القمر" مرفوع بالابتداء والجملة بعده "قدرناه منازل" خبر له. ويجوز توجيه

1 القيسي، مكي بن أبي طالب: الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها . تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة1984 . 216/2. وينظر: ابن خالويه، أبوعبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه. الحجة في القراءات السبع تح: د. عبدالعال سالم مكرم. دار الشروق – بيروت. ط4، 1401 هـ. 298/1. والألوسي شهاب الدين محمود بن عبدالله الحسيني: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. تح: علي عبدالباري عطية. دار الكتب العلمية – بيروت. ط1، 1415 هـ. 23 /16، وابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد: التحرير والتنوير "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد" .الدار التونسية للنشر – 1984. 22/24

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القراءة على وصل الكلام، ويكون من عطف الجمل أيضاً، ولكنها جمل مُفَسِّرة لا محل لها من الإعراب مكونة من مبتدأ وخبر.

د. الاختصاص

وهو تخصيص حكم علق بضمير بما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف. والباعث عليه فخر أو تواضع أو زيادة بيان "[1] وأشار النحويون إلى ضربين من الاختصاص في اللغة:

الأول: ما كان محمولا على النداء ومنقولا عنه، وهو المتعلق ب (أي) وحكمه في البناء والإعراب كحكم المنادى، كقولك: اللهم اغفر لنا أيتها العصابة، وأنا أفعل كذا أيها الرجلُ.[2] وهذا النوع من الاستعمالات اللغوية التي اندثر استعمالها في العربية ولم يبق إلا في بطون الكتب.

والثاني: مالم يكن محمولا على النداء ولا منقولا عنه – ضمير المتكلم دون "أي"–، وهو النصب بإضمار فعل لائق مثل: نحن العرب أقرى الناس للضيف، قال سيبويه:" مثل: نحن العرب أقرى الناس للضيف وأكثر الأسماء دخولاً في هذا الباب بنو فلان، ومعشَر مضافةً، وأهل البيت، وآل فلان" [3]

والإختصاص أسلوب لغوي نحوي من أجل الوصول لمعان مثل المدح، والذم، وزيادة في البيان، قُدّرَ له فعل ناصب للاسم المخصوص وهو "أعني أو اخص. والمدقق في الأداء اللغوي المحمول على النداء يجد أنه يكاد أن يختفي من اللغة الفصيحة، وربما تلاشى من الأداء

(1) شرح التصريح على التوضيح 268/2.

(2) ينظر: الكتاب 2/ 231، المقتضب298/3، الأصول في النحو247/1، المفصّل للزمخشري45، وكشاف اصطلاحات الفنون205/2.

(3) سيبويه: الكتاب233/2، الزمخشري: جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد المفصل في صنعة الإعراب. تح: علي بوملحم. مكتبة الهلال – بيروت ط1، 1993. 45.. الكفوي: الكليّات 76/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الاستعمالي لها أو حكم عليه بالغرابة، إذ لا نجده إلا في بطون كتب اللغة والنحو، كما هو الحال في بعض الألفاظ العربية التي هجرت. ومن بين تلك الشواهد على مجيء هذا النمط التركيبي للاختصاص قول الشاعر[1]

جُد بعفو فإنني أيُّها العَبـ دُ إلى العفويا إلهي فقيرُ

والشاهد فيه قوله: أيها العبد، فقد جاء بالنمط التركيبي الأول شبه المنقرض للاختصاص في اللغة العربية. فقد أدخل النحاة في قواعدهم مثل هذا الأداء، غير أنه لم يستمر كثيراً في اللغة العربية، إذ لا نجده مستعملاً استعمالاً مطلقاً في اللغة كما هو الحال في النمط التركيبي الثاني للاختصاص الذي يكثر في الكلام الفصيح. ومن مواضع الاختصاص في القراءات القرآنيّة المتواترة: قوله تعالى:" وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ" (المسد: 4) وقد اختلف القراء في (حمالة) فقد قرأ عاصم بالنصب، وقرأ الباقون بالرفع.[2] على أنها صفة لامرأته، أو بدل منها. وبقراءة النصب تكون منصوبة بالاختصاص على الذم والشتم؛ لفعل محذوف تقديره: أخص أو اعني، والنصب بالذم قولهم: مررت بأخيك الفاجرَ؛ نصبت الفاجر على الذم، وعلى هذا ينصب هذا الحرف في تبت "وامرأته حمالةَ الحطب"[3] قال سيبويه: "لم يجعل الحمالة خبراً للمرأة، ولكنه كأنه قال: أذكر حمالة الحطب شتماً لها، وإن كان فعلاً لا يستعمل إظهاره"[4]

(1) .ليس للبيت قائل معروف. ابن هشام: شذور الذهب/ 217، والسيوطي: الهمع/ 1/ 170.

(2) ابن مجاهد: السبعة في القراءات 700، ابن الجزري: النشر 2/400

(3) الفراهيدي : أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري. الجمل في النحو . تح: فخر الدين قباوة الطبعة :الخامسة، 1416هـ 1995م 90/1.

الزمخشري: الكشاف 4/821، ابن هشام: أوضح المسالك 3/318

(4) سيبويه: الكتاب 2/ 70

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

التركيب	الاداء القرآني	قاعدة الاختصاص		
		المعنى للذم أو الترتيب	النصب	عامل النصب
وَامْرَأَتُهُ حمالةَ الْحَطَبِ	حمالةَ	✓	✓	✓
وَامْرَأَتُهُ حمالةٌ الْحَطَبِ	حمالةٌ	x	x	x

ونجد أن قراءة النصب حققت جميع عناصر القواعدية لتحقق المثالية والأفضلية. وفي هذه الآية يكون التقدير في الأصل المفترض لهذا القول الكريم:" وامرأته (أذم) حمالة الحطب، ثم حذف هذا العامل وفيه أيضا تنغيم بعد (امرأته) وبعد الحطب ثم يستأنف الكلام[1] .

هـ. الإغراء والتحذير

الإغراء هو ما انتصب على إضمار فعل كـ"الزم"، كقولنا السلاح السلاح، على تقدير: الزم السلاح، وهو من الواجب إضمار عامله. أي أنّ الإغراء هو الاسم المنصوب عمل به فعل محذوف وجوبا تقديره الزم، أو ما في معناه، باعتباره مفعولا به.

وفي الإغراء تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله، أي أمر المخاطب بلزوم ما يحمد بعد، ويضمر عامل النصب في الإغراء في العطف أو التكرار وإلا فلا وجوب، ويستعان بالجار والمجرور موضع فعل الأمر[2] .

(1) العبابنة: القراءات القرآنية رؤى لغوية معاصرة 262

(2). الكفوي: الكليات 246/1 ابن عقيل: وشرح ابن عقيل301/3

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أما التحذير فهو: تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه، وهو عند النحويين ما انتصب بتقدير" اتقِ "أو"احذر"، ويأتي إما بلفظ" إياك"، أو بالتكرار، أو بالعطف، وهو منصوب بالواجب إضماره، وإنما اسُتغني عن هذا الفعل المضمر لاشتمال التحذير على معنى ذلك الفعل المضمر[1] أي نصب الاسم مكروه عمله بفعل محذوف تقديره احذر، أو ما في معناه، باعتباره مفعولا به. نحو: الكسل الكسل هو طريق الفشل. ويكونان بصورتين هما:

1 . التكرار، والفعل معه واجب الحذف، نحو[2]:

أَخَاكَ أَخَاكَ إنَّ مَنْ لاَ أَخَا لَهُ كَسَاعٍ إلَى الهَيجَا بغَيرِ سِلاَحِ

2 . العطف: ويقصد به عطف اسم مفرد على آخر، والفعل معه واجب الحذف أيضا. نحو: الجد والاجتهاد، الكفاح والنضال. ومن ذلك: زيداً وعمرا، كأَنّك تريد: اكرم زيداً وعمرا[3]، فالبنية التركيبية وفق القواعد النحوية ذكر ناصب المفعول به، إلا أن في الإغراء والتحذير يحذف العامل، ولما حذف العامل في هذه الأداءات اللغوية لزم أن تكون مما ما حمل على المفعول به. والعلامة الجوهرية المرتبطة به هي وقوع فعل الفاعل عليه حقيقة أو مجازًا . أما العلامة الشكلية هي الفتحة أو ما ينوب عنها. ولم يرد – بحسب بحثي– أمثلة على الإغراء والتحذير.

(1) الجرجاني: التعريفات، ص53 : الكليات 221، وينظر المرادي: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله بن عليّ المصري المالكي. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك .شرح وتحقيق :عبدالرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر . دار الفكر العربيالطبعة :الأولى 1428هـ – 2008م . 3/ 1153.

السيوطي: همع الهوامع 196/2 الأنباري: أسرار العربية 168، وابن يعيش: شرح المفصّل29/2

(2) البيت لمسكين الدارمي، ينظر اسيبويه: 1/ 256.

(3) سيبويه1/ 256.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثالث: المشبه بالمفعول به لفظا في اكتمال العملية الإسناديّة في القراءات القرآنيّة

ثمة أداءات لغوية تحمل العلامة الشكلية التي تحملها المفاعيل وما حمل على المفاعيل، إلا أنها لا تدخل تحت هذين البابين، لعدم وجود العلاقة الدلالية التي تربط هذه الأداءات بهما؛ وإنما شبهها النحويون بالمفاعيل لوجود هذه العلامة الشكلية وهذه الأداءات هي الحال والتمييز.

أ.الحال:

الحال هي: نهاية الماضي وبداية المستقبل، وهي: ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظًا، نحو: ضربت زيدًا قائمًا، أو معنى، نحو: زيد في الدار قائمًا.[1] وهي: الاسم الوصف الفضلة النكرة المنصوب، المبين لهيئة صاحب الحال. ومظاهر الأفضلية في الحال، هو توافر عناصر القواعدية في الأداءات القرآنيّة، والعناصر هي أن يكون الحال[2]

فالحال اسم دال على الحدث من حيث قبوله لعلامات الاسم كالتنوين، وأل، والجر، والنداء والإسناد، وغيره. والأصل فيه الاشتقاق، ولاشتقاق الحال، وإن كان جامدا ردّدناه بالتأويل إلى المشتق؛ نظرا للمعنى والصفة؛ والصفة مشتقة أو في معنى المشتق، قالوا في نحو: "هذا بسرا أطيب منه رطبا؛ أي هذا مبسرا أطيب منه مرطبا، أي كائنا بسرا، وكائنا رطبا؛ وكذلك: «هذِهِ ناقةُ اللّهِ لكُمْ آيةً» (هود:64)، أي دالّة". [3]

فإذا ما كانت الحال مشتقة فهو المراد، أما إذا لم تكن كذلك فإنها تؤول بمشتق، فالاشتقاق مشترط في الحال لكن على سبيل الاختيار لا الإلزام، وكان الأولى بها الاشتقاق؛ لأن الاشتقاق

(1) الجرجاني: التعريفات، 81/1

(2)ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 252/2

(3) ينظر: الأشموني7/2

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

يقود إلى الصفة المتحولة المتغيرة، في حين أن عدم الاشتقاق قد لا يؤدي إلى التحول في الحال، ومن هنا ذكر النحويون أن الأولى في الحال اشتقاقها. ويكون الحال نكرة يدل على عموم وشيوع ولا يدل على مخصوص ولا يجوز أن يكون معرفة، وإذا جاء تركيبٌ فيه الحال معرفة في الظاهر؛ فإنَّه يجب تأويل ههذه المعرفة بنكرة، كقولنا: (جاء الأمير وحْدَهُ) [1] فإنّ (وحده) حالٌ من الأمير، وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير، ولكنه في تأويل نكرة هي (مُنفَرِداً) فكأنّك قلت: جاء الأمير منفردا. ومثل ذلك (جَاءُوا الأوَّلَ فالأوَّل) أي: مُترتِّبين. وأشبهت الحال المفعول به لأنها جاءت بعد تمام الكلام، واستغناء الفعل بفاعله، أو المسند بالمسند إليه، ومن ناحية ثانية فقد أشبهته باحتياج الفعل لها، لاكتمال المعنى، فلو قلت: قام زيد، لاحتيج إلى معرفة الهيئة التي قام عليها زيد ومثل ذلك يقال في التمييز، غير أن للحال شبهًا خاصًا بالمفعول فيه من حيث إنها مفعولٌ فيها[2]، ولذلك جعل النحاة هذين البابين من المشبه بالمفعول، زيادة على العلامة الشكلية التي عدوها علما للمفعولية.

ويمكن أن تتفاوت الأداءات القرآنية في الأفضلية بحسب اتمام شروط القاعدة والاستعمال، ونمثّل:" قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ كَذَلِكَ نُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ"(الأعراف: 32). قرأ نافع (خالصة) بالرفع، وقرأ الباقون (خالصة) بالنصب على الحال من المضمر من قوله: (للذين آمنوا)، والتقدير

(1) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك259/2.

(2) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك259/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قل هي مستقرة للذين آمنوا في حال خلوصها لهم يوم القيامة، وهي حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبرا لـ (هي).[1]

المدقق في القراءتين السابقتين يجد أنما حققا الإستعمالية اللغوية وهما بذلك متساويتان، لكن قراءة النصب حققت الأفضلية القواعدية إذ إنها شملت جميع أركان الحال القواعدية وهي فضلة منتصبة دالّة على هيئة.

التركيب	الأداء القرآني	قاعدة الحال				
		وصف	نكرة	منصوب	فضلة	دال على هيئة
قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ	خالصةٌ	✓	✓	x	x	x
قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ	خالصةً	✓	✓	✓	✓	✓

ومثله قوله تعالى:" حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ * رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ يَتْلُوصُحُفًا مُّطَهَّرَةً" (البينة1–2) قرأ الجمهور: (رسول) بالرفع بدلا من (البينة)، وقرأ أبي وعبدالله: بالنصب حالا من البينة، وقال

(1) ينظر: القيسي: الكشف 460/1. والأندلسي: البحر المحيط291/4. السرقسطي: العنوان في القراءات السبع95، ابن الجزري: النشر في القراءات العشر 269/2

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأخفش: "وفي حرف أُبي" رسولا من الله" على الحال"[1] فإن كان مرفوعا يكون بدلا من البينة؛ لأن الرسول صلى الله عليه وسلم هو البينة، ويجوز أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف، أي: محمدٌ رسولٌ من الله، يجوز أن يكون مبتدأ مع أنه نكرة؛ لأنه نكرة موصوفة وتقدير الكلام: رسول مرسل من الله، أما قراءة النصب فقد حققت جميع عناصر قاعدة الحال وبذا تكون حققت الأفضلية .

التركيب	الأداء القرآني	قاعدة الحال				
		وصف	نكرة	منصوب	فضلة	دال على هيئة
رَسُولٌ مِّنَ اللَّهِ يَتْلُوصُحُفًا مُّطَهَّرَةً	رسول	✓	✓	x	x	x
رَسُولا مِّنَ اللَّهِ يَتْلُوصُحُفًا مُّطَهَّرَةً	رسولا	✓	✓	✓	✓	✓

(1) الأخفش: أبو الحسن، البلخي ثم البصري، معاني القرآن، تح: هدى محمود قراعة. مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة :الأولى، 1411 هـ – 1990 م 521/3، وينظر: الألوسي: شهاب الدين محمود بن عبدالله الحسيني روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني. تح: علي عبدالباري عطية . دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة :الأولى، 1415 هـ 201/30 ؛القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، 20 / 142.والأندسي: البحر المحيط، 8/ 498 . ابن الأنباري أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصار، البيان غي غريب إعراب القرآن. تحقيق :طه عبدالحميد طه – مصطفى السقا. الهيئة المصرية العامة للكتاب 1980.، 521/3 ج2 ، ص 443

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب . التمييز أو التفسير أو التبيين

هو اسم نكرة بمعنى (من) مبين لإبهام اسم (مفرد) كـ قوله تعالى: {تمتعوا في داركم ثلاثة أيام } (هود:65)، أو جملة (نسبة) كقوله تعالى:"وكانوا أشد منهم قوة" (فاطر:44)[1] والتمييز نوعان، تمييز المفرد مثل عندي مترٌ قماشاً ـ التمييز قماشا، المميز متر. وتمييز نسبة ويقال عنه تمييز الجملة. والأصل في قاعدة التمييز أن ينتصب بالفتحة أو ما ينوب عنها وأن يكون مميزًا لما قبله نحو: طاب زيد نْفسًا. وأنه يتضمن معنى (مِن)عندي مترٌ قماشا، فكأنني أقول: عندي مترٌ من قماشٍ هو نفس السياق لكن الصياغة اختلفت أما الدلالة فواحدة وأختلف النحاة بين أن يكون التمييز نكرة، وهو رأي أغلب النحاة – البصريين–، وأن يأتي معرفة – وهو رأي الكوفيون–[2] واستشهدوا لذلك.[3]

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَّفْس يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

فجعلوا (النفس) منصوبة على التمييز رغم أنها معرفة بـ (ال) ومثل هذا الخلاف وغيره بين النحويين أو الخروج عن القاعدة لا يعد شذوذًا أو عيبًا في الأداء اللغوي، بل إن القاعدة نفسها لم تكن شاملة لجميع الأداءات اللغوية الاستعمالية .

(1) الجرجاني: التعريفات 69، الكفوي: الكليّات 2/ 63. الزمخشري: المفصّل 65 ، ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبوعمرو جمال الدين، أمالي ابن الحاجب .دراسة وتحقيق :د. فخر صالح سليمان قدارة. دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت 1989 م. 694.

(2) ينظر: ابن عقيل: شرح ابن عقيل 182/1. والأنباري:: الإنصاف في مسائل الخلاف 110/1.

(3) الشاهد لراشد بن شهاب اليشكري، في: الضبي: المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم. المفضليات، تحقيق وشرح :أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون، دار المعارف – القاهرةالطبعة :السادسة: 310، وابن عقيل: شرح ابن عقيل 182/1 . والأنباري:: الإنصاف في مسائل الخلاف 110/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فملخص القاعدة أنّ التمييز نكرة، فإن أَتى معرفة لفظاً فهو نكرة معنى مثل: (طبت النفسَ ببيع الدار)، فـ (النفس) معرفة لفظاً نكرة معنى وهي بمنزلة (طبت نفساً) [1] ومرتبة التمييز التأْخر عن المميز الذي يعتبر الناصب له فلا يتقدمه ولم يسمع إلا نادراً في الشعر تقدم تمييز النسبة على فعله المتصرف مثل[2]

اَنفساً تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا

أَما إذا كان التمييز ملفوظاً، أَو ملحوظاً وعامله جامدا فلا يتقدم البتة لا في سعة الكلام ولا في ضرورة. ويُفرق غالباً بين الحال والتمييز بأَن الحال على معنى (في)، والتمييز على معنى (من)، فمعنى (جئت راكباً): (جئت في ركوبي)، ومعنى (بعت ثلاثة عشر كتاباً): (بعت ثلاثة عشر من الكتب) [3]. وأن التمييز يفسر ما انبهم من الذوات والنسب أما الحال فيفسر ما انبهم من الهيئات. ومن أمثلة الأداءات القرانية لقاعدة التمييز في الكشف: " وَأَمَّا مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُ جَزَاءً الْحُسْنَى وَسَنَقُولُ لَهُ مِنْ أَمْرِنَا يُسْرًا" (الكهف:88)

اختلف القراء في قراءة (فَلَهُ جَزَاءً الْحُسْنَى)، قرأ نافع وأبو جعفر (فَلَهُ جَزَاءُ الحُسْنَى) برفع الجزاء وإضافته إلى الحسنى وهي قراءة أبي عمرو وحمزة والكسائي. وقرأ آخرون : (فَلَهُ جَزَاءً

(1) الأفغاني: سعيد. الموجز في قواعد اللغة العربيّة،، إعداد دار الفكر – دمشق سورية 132

(2) الأُشْمُوني: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان الطبعة: الأولى 1419هـ– 1998م. 35/2 والبيت لرجل من طيئ في الأزهري: شرح التصريح 1/ 400؛ وبلا نسبة في السيوطي: شرح شواهد المغني 2/ 862؛ وابن هشام: مغني اللبيب 2/ 463؛و العيني: المقاصد النحوية 3/ 241.

(3) الأشموني: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 56/2

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الْحُسْنَى) بمعنى: فله الجنة جزاء فيكون الجزاء منصوبا على المصدر. بمعنى: يجازيهم جزاء الجنة[1]

وقراءة الجمهور لها وجهان، الأول: أن يجعل الحسنى مرادا بها إيمانه وأعماله الصالحة، فيكون معنى الكلام إذا أريد بها ذلك: وأما من آمن وعمل صالحا فله جزاؤها، يعني جزاء هذه الأفعال الحسنه. والثاني: ان يكون المقصود بالحسنى: الجنة، وأضيف الجزاء إليها، كما قيل "ولدار الآخرة خير" والدار: هي الاخرة.[2]

ويرى مكي أن أَولى القراءتين بالصواب قراءة النصب" فله جزاء الحسنى" بنصب الجزاء وتنوينه على المعنى الذي وصفت، من أن لهم الجنة جزاء، فيكون الجزاء نصبا على التمييز[3]

التركيب	الأداء القرآني	قاعدة التمييز		
		النصب	التنكير	الرتبة(التأخر)
فَلَهُ جَزَاءً الْحُسْنَى	جَزَاءً	√	×	√
فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى	جَزَاءُ	×	×	√

والملاحظ أن العنصر الأكثر أهمية على قاعدة التمييز وهو النصب اختل قي الأداء الثاني، ووضعت إشارة (×) تحته، لذا لا فائدة من وجود العناصر الأخرى.

(1) ينظر: القيسي: الكشف2/74 الفراء: معاني القرآن2/159.

(2) ينظر: القيسي: الكشف2/74. وينظر: الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع5/293

(3) ينظر: القيسي: الكشف2/74. وينظر: الخطيب: عبداللطيف، معجم القراءات، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع5/293

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقوله تعالى:" كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ " (الكهف:4) . قرأ الحسن وابن يعمر وابن محيصن عن أبي كثير" كلمة" بالرفع على الفاعلية، وفي إعراب القرآن للنحاس" كلمة" بالنصب على البيان، فكلمة من الكلام، أي كبرت مقالتهم: " اتخذ اللهُ ولدا". وقرأ الحسن ومجاهد ويحيى بن يعمر وابن أبي إسحاق" كبرت كلمة " بالرفع بفصلها[1].

ويرى ابن جني في توجيه قراءة الرفع" اخلص الفعل " لكلمة" هذه الظاهرة فرفعها[2] فمن الجلي الواضح اختلاف الإعراب بين القراءتين، فقراءة النصب جاءت" كلمة " تمييزًا منصوبًا وهو تمييز محول من الفاعل، وعلى قراءة الرفع جاءت" كلمة " فاعلا لكبرَت، ويبدو أن مجيء الفاعل

على المعنى تمييزًا في قراءة النصب هو الذي أفضى إلى قراءة الرفع، فمن قرأ بالرفع على الفاعلية حمل على المعنى، فرفع "كلمة " فاعلا لكبرت، ومن نصب فعلى التمييز، والنصب أبلغ وأكثر تأكيدا، إذ أنه الأصل في القراءة وبذلك يكون قد حقق الأفضلية. والناظر إلى الجدول السابق يجد أن القراءة الأولى حققت الأفضلية القواعدية لما توفر فيها من شروط القواعدية وأهمها النصب على التمييز، فلمّا اختل الجزء الأول من العناصر تبيّن أنها الأفضل قواعديا، بالإضافة إلى الاستعمال الدارج على اللسان العربي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1) لألوسي: روح المعاني، ا204/15 ؛ الزمخشري: الكشاف،2 /472 ؛ والأندلسي: البحر المحيط، 97/6 ، لقرطبي: الجامع لأحكام القرآن 353/10 النحاس: إعراب القرآن: 2/ 123 .

(2) ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الطبعة1420 :هـ– 1999م 392/2

التركيب	الأداء القرآني	قاعدة التمييز		
		النصب	التنكير	الرتبة(التأخر)
كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ	كبرت كلمةً	✓	✓	✓
كَبُرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ	كبرت كَلِمَةٌ	x	✓	✓

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث

التراكيب والأفضلية القواعدية في باب التوابع في القراءات المتواترة

التابع هو: هو كل ثانٍ بإعراب سابقة من جهة واحدة. ويخرج بهذا القيد الخبر، والمفاعيل، وهو خمسة أضرب: تأكيد، وصفة، وبدل، وعطف بيان، وعطفٌ بحرف[1]، أي أنّ التابع ليس ركنا من أركان الإسناد. ووجه انحصارها في الخمسة أنَّ التابع إمّا أن يكون بواسطة حرف أو دونه، فالذي يكون بواسطة حرف هو عطف النسق، والذي لا يكون بواسطة حرف إمّا أن يكون له ألفاظ محصورة معروفة وإما لا، فالذي لا يكون بواسطة حرف وله ألفاظ محصورة معروفه هو التوكيد، والذي لا يكون بواسطة حرف وليس له ألفاظ محصورة إمّا أن يكون بالمشتق أو في قوته وهو النعت، و إمّا أن يكون بالجامد وهو عطف البيان.[2]

والقول بأن التابع ليس ركناً من أركان الجملة يعني أنّه ليس بمسندٍ ولا مسند إليه، وأحيانا يتحمل السياق تأرجح الكلمة بين العمدة والفضلة أي بين أن تكون أحد ركني الجملة أو تابعاً لأحد ركنيها، بل قد تحتمل كونها فضلة ولكنها ليست بتابع، وتحتمل الكلمة أن تكون علاقتها بما قبلها علاقة نسبة ليست علاقة تبعية فتدخلنا في باب الإضافة. وكل هذه التطورات ظهرت جليّاً في القراءات المتواترة بقراءة الحرف بأكثر من وجه أحدهما التبعية، ومن ثم أحاول في هذا الفصل بيان هذه القراءات مع النظر إلى مبدأ الأفضلية القواعدية لترجيح قراءة على أخرى قواعدياً. وقد قسّمت الفصل إلى مباحث خمسة تبعاً لتقسيم القواعد، وحرصت في ترتيبها أن يكون تبعاً للأكثر وروداً في

(1) الجرجاني: التعريفات، 35

(2) أنظر ابن هشام: أوضح المسالك غلى ألفية ابن مالك (299/3)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

القراءات المتواترة فجاء في الصدارة عطف النسق وتلاه النعت ثم البدل فالتوكيد وعطف البيان ولكلٍّ شاهد وحيد.

المبحث الاول: عطف النسق

وهو تابع يتوسط بينه وبين متوبعه أحد أحرف العطف[1]. وأشهر هذه الأحرف في القراءات حرفا الواو والفاء. الواو والفاء يقتضيا التشريك في اللفظ والمعنى، ويختصان بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل كقوله تعالى " أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانبَجَسَتْ " (الأعراف:160) أي: فَضَرَب فانبجست، وقولهم " راكبُ النَّاقَةِ طَلِيحانِ" والتقدير: راكب الناقة والناقة طليحان، يعني: ضعيفان. [2]. إلّا أن "الواو" تنفرد بأنها تعطف اسما على اسم لا يكتفي الكلام به كـ " اختصم زيدُ وعمروُ" فالاختصاص معنى نسبي لا يقوم إلآ باثنين فصاعدا، والفاء تختص بأنها تعطف على الصلة ما لا يصح كونه صلة لخلوه من العائد، نحو " اللذانِ يَقُومَانِ فيَغْضَبُ زَيدٌ أَخَوَاكَ".[3]

ومن معاني الواو والفاء الاستئناف فتقطع ما بعدها عمّا قبلها نحو: جاء زيدُ وعمرو انصرف. وتتدخل القرائن الحالية والمقالية لبيان نوع الواو أو الفاء بحصرها في أحد المعنيين العطف أو الاستئناف أو احتمالها للمعنيين. ويأتي التقعيد النحوي ليضع أحكاما للعطف بين الجواز والمنع منها: [4]

– يعطف على الظاهر والضمير المنفصل والضمير المتصل المنصوب بلا شرط، مثل: إياك والكذب.

---

(1) ينظر: ابن هشام: أوضح المسالك (353/3)

(2) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو186/2.

(3) ابن السراج: الأصول في النحو76/2، ابن هشام: أوضح المسالك 353/3

(4)ابن هشام: أوضح المسالك 354–362

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

-لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا كان أو مستترا إلآ بعد توكيده بضمير منفصل، نحو: {لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ}(الأنبياء:54)

- لا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض، حرفا كان أو اسما، نحو: {قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ} (البقرة: 133)

- يعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما، سواء اتحد نوعهما، أم اختلفا، نحو: { لِنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَيْتًا وَنُسْقِيَهُ} (الفرقان: 149)

- يعطف الفعل على الاسم المشبه له في المعنى، ويجوز العكس، نحو: {فَالْمُغِيرَاتِ (3) صُبْحًا فَأَثَرْنَ} (العاديات3، 4)

وبالنظر إلى القراءات المتواترة نجد ثراء لهذا التقعيد واستدلالا عليه أو اثبات خلافه، وذلك جليٌ في قراءات الأسماء والأفعال. فنجد مسائل تتعلق بالعطف ظاهرة في المتواتر موجودة في كتب النحو قبولاً ورفضاً، جوازا ومنعاً يعرضها لنا مكيّ القيسي ومن ذلك:

أولاً: جواز العطف على الضمير المتصل المجرور دون إعادة الخافض

ثانياً: جواز العطف على اسم "إنّ" قبل مجيء الخبر

ثالثاً: العطف على اللفظ أو المحل

رابعاً: احتمالية العطف أو الاستئناف

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أولاً: جواز العطف على الضمير المتصل المجرور دون إعادة الجّار

ومثاله: قوله تعالى:" وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ " (النساء:1) قرأ حمزة بخفض "الأرحام" على العطف على الهاء في "به" عوضا من التنوين، وهو قبيح عند البصرين، قليل في الاستعمال، بعيدٌ في القياس؛ لأنّ المضمر في "به" عوض من التنوين؛ ولأنّ المضمر المخفوض لا ينفصل عن الحرف، ولا يقع به حرف العطف، ولأنّ المعطوف والمعطوف عليه شريكان، يحسن في أحدهما ما يحسن في الآخر، ويقبح في أحدهما ما يقبح في الآخر، فكما لا يجوز: واتقوا الله الذي تساءلون بالأرحام، فكذلك لا يحسن تساءلون به والأرحام، فإن أعدت الخافض حسن. وقرأ الباقون " والأرحامَ" بالنصب على العطف على اسم الله – جلّ ذكره– على معنى: واتقوا الأرحام أن تقطعوها.[1] ويجوز أنّ يكون معطوفا على موضع الجار والمجرور[2]، لأنّ ذلك في موضع نصب، كما تقول: "مررت بزيدٍ" لابست زيداً، فهو في موضع نصب، فحمل " والأرحام" على المعنى، فنصب[3]، وهو الاختيار؛ لأنّه الأصل، وهو المستعمل، وعليه تقوم الحجة، وهو القياس[4]

والمتأمل في تخريج مكي يجد أنّه تحامل على قراءة حمزة ناصاً على أنّ العطف على الهاء قبيح عند البصرين، قليلٌ في الاستعمال بعيدٌ قي القياس، وأنه إن أعيد الخافض فحسن. أمّا مسألة القياس فلا حجة فيها؛ لأنّ القراءة سماع والسماع مقدم على القياس اتفاقا والقراءة سنة

(1) ينظر: القيسي: الكشف: 1/ 374، وينظر: الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف 162/2، ابن عاشور: التحرير والتنوير،4/ 1

(2) هناك وجه ثالث وهو أن يكون مجرورا بباء مقدرة لدلالة الأولى عليها . ينظر: ابن الأنباري: البيان (241/1) والأنباري: الانصاف (7/2)، وابن خالويه: إعراب القراءات السبع وعللها (127/1). ومنهم من خرج الخفض على القسم وهو مردود شرعا، ينظر: الزجاج (60/2)، العبكري(225/1) النحاس (432/1). وقبله ابن زنجله في حجة القراءات ص (190)

(3) تعضده قراءة من قرأ " تسألون به وبالأرحام" بإعادة الجار وهو ابن مسعود .ينظر السمين الحلبي: 55/3

(4) ينظر: القيسي: الكشف (275،376/1)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

متبعة. وأمّا موضوع الاستعمال فلا شك في أن الغالب هو إعادة الخافض، ولكنه ليس بلازم[1] وكما قيل: وكم من حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، ومن ذلك قول الشاعر [2]:

إذا أوقَدوا نَارَا لِحَربٍ عَدوِهِم فَقَد خَابَ مَن يصلى بِها حَميمِهَا

بجر حميمها على الضمير المخفوض في (بها)، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون.

فكما هو معلوم أنّ من خفض حجة على ما لم يخفض، وشواهد ذلك كثيرة في كلامهم نظما وشعرا، وتأويل الآية على غير العطف يخرج الكلام عن الفصاحة كما قال أبو حيان[3] . فالأسلم أن يرتضي ما ارتضاه المتأخرون من جواز العطف دون إعادة الخافض وخاصة إذا سبق له ذكر كما فرّق ابن زنجلة[4]، بين مررت به وزيدٍ، وبين: عمرو مررت به وزيدٍ مع القرار بأنّ إعادة الخافض أفصح بدليل النصّ القرآني أيضاً فالغالب إعادة الخافض "وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ" (الزخرف:44) "فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الأَرْضَ" (القصص: 81) "فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ" (فصلت:11) "أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ" (لقمان:14) وغيرها كثير في كتاب الله فالعطف دون إعادة الخافض صحيح

(1) الأشموني: شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك 1/ 221. ابن هشام: أوضح المسالك (392/3) والذي نصّ على عدم اللزوم نظما في قوله:

وَعَوْدُ خَافضٍ لَدَى عَطْفٍ على ضَمِير خَفْضٍ لازمًا قَدْ جُعلاَ

وليس عندي لأزمًا إذْ قَدْ أَتَى في النَّظْم وَالنَّثْر الصَّحيح مُثْبَتًا

(2) ينظر: الأنباري: الإنصاف 2/ 381، ابن مالك:: محمد بن عبدالله، ابن مالك الطائي الجياني، أبوعبدالله، جمال الدين (شرح تسهيل الفوائد. تح: عبدالرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان الطبعة :الأولى (1410هـ – 1990م) 377/3. الأندلسي: البحرالمحيط 250/2.

(3) ينظر: الأندلسي: البحر المحيط 157/3.

(4) ابن زنجلة: حجة القرءات 190.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فصيح، وإن كان غيره أفصح فكما قال القشيري: فإنّا لا ندّعي أنّ كل القراءات على أرفع الدرجات في الفصاحة. (1)

فإذا سلمنا بذلك يتبيّن لنا من خلال مبدأ الأفضلية القواعدية أنّ قراءة حمزة تفضل بخلوّها من الحذف والتقدير، وقراءة الجمهور تُرَجّح بصحة المعنى وكثرة الاستعمال والأصل في العطف على المجرور أن يعاد الجارّ.

	التركيب	النمط	الشيوع وكثرة الاستعمال	الحذف والتقدير	العطف على الظاهر أو المضمر
1-	وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ	"والأرحامَ"	✓	✓	✓
2-	وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ	"والأرحامِ"	×	×	✓

ثانياً: العطف على محل "إنّ" واسمها قبل مجيء الخبر

من مسائل العطف المشهورة عند النحاة العطف على محل "إنّ" واسمها قبل مجيء الخبر والذي أثارها بقوة في مصنفاتهم قوله تعالى " إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ

(1) القشيري عبدالكريم بن هوازن بن عبدالملك لطائف الإشارات = تفسير القشيري، تح: إبراهيم البسيوني. الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصرالطبعة :الثالثة 213/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

آمَنَ بِاللَّهِ " (المائدة:69) برفع "الصابئون" [1] ولن تتعرض الباحثة لتفصيل هذه المسألة إذ هي خارجة عن بحثنا لعدم تعرض مكي القيسي لها لإجماع القرّاء العشرة على الرفع.

ثالثاً: العطف على اللفظ أو المحل

ممّا تجلّى في المتواتر بكثرة القراءة بوجهين للعطف أحدها: على اللفظ، والآخر على المحل ومن شواهده قوله تعالى " وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنفَ بِالْأَنفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ" (المائدة: 45).

قرأ الكسائي برفع الخمسة، أي (العين والأنف والأذن والسن والجروح) ونصبها الباقون، غير أنّ نافع وعاصم وحمزة نصبوا لفظ "الجروح" ورفعه الباقون. وحجة من رفع أنّه عطفه على موضع " النفس"؛ لأنّ "إنّ" دخلت على الابتداء، فلمّا تمت بخبرها، وهو"بالنفس" عطف " العين" على موضع الجملة. وموضعها هو الابتداء والخبر، أي أنّه عطف جملة على جملة، وعطف ما بعد العين عليهما. ويجوز أيضا أنّ يكون عطف على معنى الكلام: وكتبنا عليهم فيها، قلنا لهم: النفس بالنفس، فعطف على المعنى ثم عطف الأنف والأذن والسن عليهما. [2]

(1) النحاس: معاني القران 311/1.

(2) ينظر: القيسي: الكشف (409/1)

(2) ينظر: القيسي: الكشف 409/1. والأندلسي: محمد بن شريح الرعيني أبو عبدالله الأندلسي، الكافي في القراءات السبع. تح:: أحمد محمود عبدالسميع الشافعي. دار الكتاب العلمية . 2000. 104، بأبي شامة: أبو القاسم شهاب الدين عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع. دار الكتب العلمية. 261.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويجوز أيضا أنّ يكون عطف "العين" على المضمر المرفوع الذي في النفس وحسم ذلك وإنّ لم يؤكده، كما قال تعالى " مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا" (الأنعام:148) ولا تكون "لا" عوضاً من التأكيد؛ لأنها جاءت بعد حرف العطف، ولو كانت قبل الحرف لحسن أنّ تكون عوضاً. (1)

أمّا من نصب فحجته أنّه عطفه على اللفظ "النفس" فهو ظاهر التلاوة، وأعمل " أنّ" في "النفس" وفيما عطف عليها ولم يقطع بعض الكلام من بعض، وجعل "قصاصاً" هو خبر "أنّ"، إذا نصب "الجروح"، أمّا رفع " الجروح" فعلى الابتداء و"قصاص" خبره، وخبر "أنّ" في المجرور في قوله " بالنفسِ، وبالعين، وبالأنف، وبالأذن" كل مخفوض خبر لما قبله.(2)

وقراءة رفع "الجروح" تكون عطف على ما قبله إن كان يقرأ برفع ما قبله، وإنّ كان يقرأ بنصب ما قبله، فإنما رفعه على الابتداء، والقطع مِمّا قبله، أي استئناف شريعة لأمة محمد صلى الله عليه وسلم. و"قصاص" خبره فيكون إذا قطعته مِمّا قبله مِمّا كتب عليهم في التوراة، وقيل: إنّما رفعه لأنّه عطفه على موضع "النفس"، ويرجح مكي القيسي قراءة الرفع للعلل التي ذكرت، ولأنّه مروي عن النبيّ عليه الصلاة والسلام، ولأنّ الخبر يخالف ما قبله من الجمل، ولما بعده في الإعراب، فالرفع في "الجروح" قويٌّ من جهة الإعراب، والنصب قويّ من جهة المعنى، واتصال بعض الكلام ببعض، فهو أيضاً قويٌّ مختار، وإذا عطفته على ما قبله، فنصبته فهو مِمّا كتب عليهم في التوراة (3) .

(1) ينظر: القيسي: الكشف (409/1)

(2) ينظر: القيسي: الكشف 409/1. والأندلسي: محمد بن شريح الرعيني أبوعبدالله الأندلسي، الكافي في القراءات السبع. تح:: أحمد محمود عبدالسميع الشافعي. دار الكتاب العلمية . 2000. 104، بأبي شامة: أبو القاسم شهاب الدين عبدالرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع. دار الكتب العلمية. 261.

(3) الكشف (409،410/1) ومعاني القرآن 309/1، الحجة في القراءات السبع105، وزاد المسير367/2

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالمتأمّل لتخريج مكي يجد أنّه فرق بين الرفع في الأربع الأول "العين" و"الأنف" و"السن" و"الأذن" والرفع في "الجروح" بأنّه قويٌّ من جهة الإعراب ثم انتهى إلى أنّ الاختيار في ذلك كله ما عليه الجماعة من النصب في الأسماء الخمسة مبررا ذلك بأنه محمول على أنه كله مكتوب في التوراة.

وبتحقيق مبدأ الأفضلية القواعدية ترجح قراءة الجمهور بوصل الكلام وعدم فصله أو الاحتياج إلى تقدير، إذ كل منصوب مع خبره، فيكون جملة ما كتب عليهم في التوراة ستة أشياء آخرها أنّ الجروح قصاص، فلا حجة في ترجيح قراءة الرفع إعرابا بمخالفة خبره خبر ما قبله من الجمل، وبمخالفة إعراب ما بعده إعراب خبر ما قبله بكونها مفردا وما قبله شبه جملة، فكل خبر متم فائدة ما قبله، ولم يشترط أحد موافقة الأخبار لبعضها للترجيح فكم من آية في القرآن شملت أنواع الخبر الثلاثة: المفرد والجملة وشبه الجملة في سياق واحد ومنها آية في السورة نفسها وهي قوله تعالى "قَالُوا يَا مُوسَى إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ وَإِنَّا لَنْ نَدْخُلَهَا حَتَّى يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا فَإِنَّا دَاخِلُونَ" (المائدة:22) وسورة الحج "أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ" (الحج:70) وفي سورة الرعد"أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ وَأُولَٰئِكَ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ" (الرعد:5) وغير ذلك من الآيات، ولعلّ ما دفع القيسي لترجيح رفع "الجروح" أنّه قراءة الأكثرين .

والذي يبدو لي أنّ معنى الاستئناف هو الذي يرجح قراءة الرفع "الجروح" إذ كل ما سبقه من القصاص، وذلك قوله تعالى " وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ" (البقرة:179) وتأكيداً لأنّ شرع ما قبلنا شُرع لنا، فكما كتب عليهم القصاص كتب علينا، ودليله قوله تعالى " شَرَعَ لَكُم

© Arabic Digital Library Yarmouk University

مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ" (الشورى:13)

	التركيب	النمط	وصل الكلام	التقدير
1-	وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ	" والجروحُ"	×	✓
2-	وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ	"والجروحَ"	✓	×

ومن شواهد العطف على اللفظ أو المحل في الأفعال قوله تعالى "وَأَنفِقُوا مِن مَّا رَزَقْنَاكُم مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ" (المنافقون:10)

قرأه أبو عمرو بالنصب، وإثبات الواو قبل النون "أكون"، وقرأ الباقون بالجزم، وحذف الواو "أكنْ" [1]

وحجة من جزم أنه عطفه على موضع ""فأصدق"، أي أنه مجزوم قبل دخول الفاء، وجواب التمني إذا كان بغير واو ولا فاء مجزوم لأنه غير واجب وفيه مضارعة الشرط وجوابه ومن النحاة من ينصُّ على أنّه مجزوم في جواب شرط، وكذلك الجزم في جواب الطلب.

وأمّا من نصب فإنه عطف على لفظ "فأصدّق"، لأنّ "أصدّق" منصوب بإضمار "أن"، لأنّه جواب التمنّي، فهو محمول على مصدر "أخرتني" والمعنى فيه التزام كونه من الصالحين إن أُخر.

(1) ينظر: ينظر: القيسي: الكشف (323/2،322) الدمياطي: الاتحاف 540/2، ينظر: القيسي :توجيه مشكل إعراب القرآن 238. الحربي عبدالعزيز بن علي وتوجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيرا واعرابا –، رسالة ماجستير. إشراف: د.محمد سيدى الحبيب .جامعة أم القرى / كلية الدعوة وأصول الدين / قسم الكتاب والسنة .447.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ويبدو أن العلماء لم يختلفوا في قراءة الجزم، إذ إنها من باب العطف على المحل والفعل "فأصدق" محلّه الجزم، لجريانها على القاعدة النحوية، ويذكر سيبويه حكاية الخليل حين سأله عن هذه الآية فقال هذا كقول زهير [1]

بدا ليَ أني لَستُ مُدْرِكَ ما مَضَى ولا سابِقٍ شَيْئاً إذا كان جائِيَا

فإنَّما جروا هذا، لأنَّ الأول قد يدخله الباء، فجاءوا بالثاني، وكأنَّهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهموا هذا. [2] فسيبويه يرى أنّ الفعل جزم عل التوهم، أي أنهم توهموا سقوط الفاء فعُطف الفعل الثاني على الأول كما حصل في البيت أنهم توهموا سقوط الباء. لكن الآلوسي والسمين الحلبي عدّا أن التعبير بالتوهم قبيح في كلام الله [3] أي أنّ توجيهه على أساس التوهم قبيح.

ونصّ القيسي في تخريجه على عدم قبول قراءة النصب على معنى العطف على لفظ "أخرتني" لاختلال المعنى، إذ إنّه لا يتمنى أن يكون من الصالحين وإنّما يلتزم ويتعهد إذا ما أُخِّر، ومن ثمَّ فلا وجه إلاّ النصب بالعطف على اللفظ السابق للفعل وهو"أصدّق" إذ به يكون معنى التزام التصدق والصلاح.[4] أمّا قراءة الجمهور فواضحة بالعطف على المحلّ والتقدير بحذف الفاء

(1) الأعلم الشنتمري: أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى الأندلسي: أشعار الستة الجاهليين 343، والرواية فيه: ولا سابقي شيءً.

(2) سيبويه101/3، وينظر: ابن هشام: مغني اللبيب477/2

(3) لألوسي: روح المعاني 118/28. السمين الحلبي: الدر المصون 345/10

(4) ينظر: القيسي: الكشف 323/2.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والعطف على موضعها قبل دخولها: إن تأخرني أصدّق وأكن من الصالحين. وهي واضحة لا لبس فيها ولا إشكال بخلاف قراءة أبي عمرو والموهمة للبس بالعطف لفظ "أخرتني" [1]

وبمبدأ الأفضلية القواعدية نجد قراءة أبي عمرو هي الأقرب لمبدأ الأفضلية القواعدية لظاهر العطف على اللفظ السابق فيتماثل الفعلان حكما ولفظا وهما المرادان معنى التصدق والصلاح إذا ما أُمهل وأنظر وتأخَّر إلى وقت آخر، هذا بالإضافة إلى عدم الحاجة لتقدير حذف الفاء والعطف على موضعها مع الفعل قبل حذفها [2]

	التركيب	النمط	تماثل المعطوفات	الحاجة إلى التقدير	العطف على اللفظ
1-	فَأَصَّدَّقَ وَأَكونَ مِّنَ الصَّالِحِينَ	"وأكونَ" بالنصب	✓	×	✓
2-	فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ	"وأكن" بالجزم	×	✓	×

(1) ولعل مما يؤكد ذلك أنّ القيسي لم ينص على اختيار الجزم ولم يرجحه لأنه قراءة الجمهور وكذلك أن استفسار القارئ لكتاب الله في هذه الآية الكريمة عن سبب الجزم لماذا " وأكن" فالمتبادر للقارئ قراءة النصب "وأكون"

(2) ولعل مما يؤكد ذلك أنّ القيسي لم ينص على اختيار الجزم ولم يرجحه لأنه قراءة الجمهور وكذلك أن استفسار القارئ لكتاب الله في هذه الآية الكريمة عن سبب الجزم لماذا " وأكن" فالمتبادر للقارئ قراءة النصب "وأكون"

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن شواهده أيضاً قوله تعالى " مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضاعِفَهُ لَهُ " (البقره:245) . قرأ ابن عامر وعاصم (يضاعفه) بالنصب، ههنا وفي الحديد[1] ورفعهما الباقون[2] وتعتقد الباحثة أن حجتهما: أنهما حملا الكلام على المعنى، فجعلاه جوابا للشرط؛ لأنّ معنى " مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضاعِفَهُ لَهُ" أنّ يكون قرض تبعه أضعاف، فحملا "فيضاعفه" على المصدر، وعطفا على "القرض" و"القرض" اسم، فأضمرا "أن" ليكوِّن مع "فيضاعفه" مصدراً، فيكون عطف مصدر على مصدر. وكأن المعنى: إن حدث قرض فأضعاف يتبعه.

ولا يمكن القول إنّه نصب على جواب الاستفهام بالفاء – وهو قبيح برأي القيسي؛ لأن القرض غير مستفهم عنه، وإنما وقع الاستفهام عن صاحب القرض فقولنا: أتقرضني فأشكرك، نصبنا الجواب، لأنّ الاستفهام عن القرض وقع، ولو قلت: أزيدٌ يقرضني فأشكره، لم ننصب الجواب، لأن الاستفهام إنّما هو عن زيد، وليس عن القرض.[3]

وأجاز بعضهم نصبه على جواب الاستفهام حملا على المعنى، فقول: (من ذا الذي يقرض الله)، وكذلك إذا قلت: أزيدٌ يقرضني، معناه: أيقرضني زيدٌ، فحمل على المعنى بالنصب على جواب الاستفهام. وهذا فيه بُعْد. وحجة من رفع (يضاعف) أوجه منها: أنه قطع الكلام عمّا قبله، أي استأنفه ولم يدخله في صلة "الذي"، في قول: من الذي يقرض الله، فالله يضاعفه له."والوجه الآخر أنه يجوز رفعه على العطف على ما في الصلة، على تقدير: من ذا الذي يقرض الله فيضاعف الله له، وكأنه قال: ومن ذا الذي يضاعف له، أي من ذا الذي يستحق التضعيف في

(1) إشارة لقوله تعالى "مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ" (الحديد:11)، وينظر تحليل مكي لآية الحديد الكشف (219/2) وكذلك قوله تعالى" وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أو يذَّكَّر فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى" (عبس:3-4) الكشف (2/ 262)

(2) ينظر: القيسي: الكشف (300،301/1)

(3) ينظر: القيسي: الكشف (300،301/1)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الأجر على قرضه الله، أي على صدقته. ورجح القيسي الرفع لقوته في المعنى؛ ولأنّ الجماعة عليه".[1]

وبتحقيق مبدأ الأفضلية القواعدية نجد قراءة الجمهور هنا تفضل على قراءة ابن عامر وعاصم سواءً كان العطف على فعل الصلة" يقرض" أو الأستئناف وتقدير مبتدأ محذوف والجملة الفعلية خبره، وذلك لعدم الحاجة إلى تقدير عامل للنصب والاضطرار للحمل على المعنى ولقبح حمل النصب على جواب الاستفهام بالفاء لفساد المعنى، ولأنّ رفع المضارع هو الأصل لتجرده من العوامل؛ ولأن المعنى على الرفع واضح قريب متبادر للذهن.

	التركيب	النمط	تقدير العامل	العطف على الظاهر	سلامة المعنى
1-	مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضاعِفُه لَهُ	" فيضاعفُه" بالرفع	×	✓	✓
2-	مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً فَيُضاعِفَهُ لَهُ	"فيضاعفَه"بالنصب	✓	×	×

(1) ينظر: القيسي: الكشف (300،301/1)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

احتمالية العطف أو الاستئناف

ومن شواهد اختلاف إعراب الاسم الواقع بعد الواو لاحتمالية كون الواو استئنافية فيرفع ما بعدها أو كونها عاطفة فتأخذ إعراب ما قبلها في الأفعال قوله تعالى في سورة آل عمران" وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ" (آية:80) بعد قوله تعالى " مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِن دُونِ اللَّهِ وَلَٰكِن كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ"(آية: 79) "ولا يأمركم".

قرأه عاصم وحمزة وابن عامر بالنصب (يأمركم)، ورفعه الباقون. وقراءة النصب على العطف، أي عطفه على "أن يؤتيه" ففي "يأمركم " ضمير يعود على "بشر" المتقدِّم الذكر، والمراد به النبي عليه الصلاة السلام، وذلك أنّ اليهود قالت للنبيّ: أتريد يا محمد أن نتخذك ربّاً. فأنزل الله جلّ ذكره: " " مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِّي مِن دُونِ اللَّهِ ..... " وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا "[1]

وحجة من رفع أنه استأنف وقطعه مِمّا قبله، والمعنى: أنه ابتدأ الكلام فقال: ولا يأمركم الله أن تتخذوا الملائكة والنبيين أربابا رداً لقولهم للنبي عليه الصلاة والسلام: أتريد أن نتخذك رباً. ويرجح القيسي قراءة الرفع على الاستئناف لأنه ورد في حرف عبدالله (ولن يأمركم) فهذا يدل على الاستئناف. والضمير أيضاً لله جلّ ذكره في "يأمركم"[2]

(1) ينظر: القيسي: الكشف (1/ 350،351)

(2) ينظر: القيسي: الكشف (1/ 350،351)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المتأمل للقراءتين يجد ترجيحاً لقراءة الرفع على قراءة النصب؛ لأنَّ معنى الاستئناف هو الأقرب لسياق الآيات بالإضافة للنصّ على الاستئناف بالإضافة في قراءة عبدالله "ولن يأمركم" وبالنظر إلى مبدأ الأفضلية القواعدية تجد الباحثة ترجيحا كذلك لقراءة الرفع بالاستئناف لطول الفصل بين المعطوفين " أن يؤتيه" "ولا أنّ يأمركم" ولتمام الكلام قبله على نفي ادعاء الرسل اتخاذهم أرباباً من دون الله ثم يبين الله- جلّ وعلا- نفي عبادة أيّ أحد من دون الله سواء كان بشراً أو ملكاً وقدم الملائكة إذ عبادتهم كانت شائعة في الجاهلية فالنفي عاماً وليس خاصاً بالرسول الكريم

ويؤكد أيضاً معنى الاستئناف الاستفهام الإنكاري بعده " أَيَأْمُرُكُم بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ" إنكاراً وتوبيخاً لهم على ادعائهم الباطل من إرادة النبيّ اتخاذه رباً من دون الله . فضلاً من عدم الحاجة لتقدير عامل مضمر للنصب دلّ عليه ما قبله " أن يؤتيه".

	التركيب	النمط	تقدير العامل	الفصل بين المعطوفات	تماثل الفعلين المتشابهين في الحكم
1-	وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا	"ولا يأمرُكم" بالرفع	x	x	✓
2-	وَلَا يَأْمُرَكَمْ أَن تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا	"ولا يأمرَكم "بالنصب	✓	✓	x

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المبحث الثاني: النعت

النعت: هو التابع الذي يكمّل متبوعه، بدلالته على معنى فيه، أو فيما يتعلق به.[1] وكونه مكملا يخالف بينه وبين البدل وعطف النسق، وتكميله إمّا بتوضيح المعرفه أو تخصيص النكره ومن ثم فإنّ النعت بنوعيه الحقيقي والسببي يشترط موافقته متبوعه في التعريف والتنكير. وكونه ذا دلالة على معنى يخالف بينه وبين عطف البيان والتوكيد والحديث عن الاشياء التي ينعت بها وشروط النعت بنوعيه والمسائل المتعلقة بباب النعت من حذف المنعوت وإقامة الصفه مقامه وإضافة المنعوت الى النعت، والفصل بين النعت والمنعوت وقطع النعت عن المنعوت لغرض ما وغير ذلك منثورة في كتب النحاة.

وبالنظر إلى القراءات المتواترة نجد مواضع فيها تبرز هذه المسائل المتناولة في باب النعت وهي في كتاب مكي القيسي، فرأينا تناوله لتحكيم الأفضلية القواعديه في تخريج هذه القراءات.

أولا: إضافة الموصوف إلى الصفة.

عند تناول مكي لقوله تعالى "فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ" (المائدة:95) بيّت أنّ قوله تعالى: "فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ" وضح أن الكوفيين قرأوا "فجزاءٌ" بالتنوين، ورفع "مثل" وقرأ الباقون بغير تنوين، وخفض "مثل". والحجة عند الكوفيين أن " مثل" صفة في المعنى ل "جزاء". فَتُرِك إضافة الموصوف إلى صفته، وأجراه على بابه فرفع " جزاء" بالابتداء، والخبر محذوف تقديره: فعليه "جزاء"، على تقدير: فجزاءه مماثلٌ للمقتول من الصيد في القيمة أو في الخلقة، وبعدت الإضافة في المعنى، لأنه في الحقيقة ليس على قاتل الصيد جزاء مثل ما قتل،

(1) الأزهري: شرح التصريح على التوضيح 108/2

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

إنما عليه جزاء المقتول بعينه، لا جزاء مثله، لأنّ مثل المقتول من الصيد لم يقتله، فيصير المعنى على الإضافة: عليه جزاء مالم يقتل. [1]

وحجة من أضاف أنّ العرب تستعمل في إرادة الشيء مثله، فيقولون: "إنّي أكرم مثلك" أي أكرمك. وقد قال الله جلّ ذكره: " فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ"(البقره:137)، أي بما آمنتم لا بمثله؛ لإنهم إذا آمنوا بمثله لم يؤمنوا، فمعنى بالمثل الشيء بعينه[2]، وقوله تعالى " كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ" (الأنعام:22)،. أي كمن هو في الظلمات، والمَثَل والمِثْل واحد، ولو كان المعنى على مثل وبابه لكان الكافر ليس في الظلمات، إنما في الظلمات مثله لا هو[3]، فالتقدير على هذا في الإضافة: فجزاء المقتول من الصيد، يحكم به ذو عدل، فيصح معنى الإضافة. ويقوي القيسي قراءة الكوفيين بالرغم من قوة القراءتين لأنها الأصل، ولأنّه لا إشكال فيه [4]

وبالنظر إلى القراءتيين بتطبيق مبدأ الأفضلية القواعدية نجد أنّ االقراءتيين بهما حذف للخبر، ورفع جزاء على الابتداء، ففي كلتا القراءتين حذف وتقدير، وفاضل بينهما مكي في المعنى فاختار التنوين لأنه الأصل. ولا أدري لماذا عدّه الأصل معنى أن المعنى عليه فجزاءٌ مماثل للمقتول والمراد فعليه جزاء المقتول لا مماثله. ثم إنّه عدّ قراءة الأكثرين مشكلة مع صحته في المعنى والاستعمال وذلك غريب منه ولها شواهد ذكرها هو نفسه من آي التنزيل.

(1) القيسي: الكشف 418/1

(2) ينظر: القيسي: الكشف(418/1)،

(3) ينظر: القيسي: الكشف(418/1)،

(4) ينظر: القيسي: الكشف(418/1) ابن الجوزي: زاد المسير 423/2، ابن كثير99/2 . المختار في معاني قراءات أهل الأمصار30، ينظر: القيسي: تفسير مشكل إعراب القرآن 61.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالذي أراه قوة قراءة الجمهور لصحة معناها ولشواهدها في الاستعمال فالمعنى عليها: ومن قتله منكم متعمداً فعليه جزاء المقتول يحكم به ذوا عدل. وهو المراد.

الرقم	التركيب	النمط	الحذف و التقدير	صحة المعنى ظاهرا	الاستعمال العربي
1	فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ	فجزاءُ مثلِ	✓	✓	✓
2	فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ	فجزاءٌ مثلُ	✓	×	✓

ثانيا: الفصل بين الصفه والموصوف

الأصل أنّ الصفة تتبع الموصوف غير مفصولين، وهناك من الفواصل السائغة الشائعة في كلام العرب، كالفصل بالمضاف إليه؛ إذ هو بمنزلة التنوين من المضاف فيعدُّ المتضايفين كالكلمة الواحدة، وكذلك الفصل بمعمول المشتق أو بشبه الجملة ولذالك شواهد في القراءات المتواترة .

أولها: الفصل بالخبر

ومن أمثلته في القراءات المتواترة قوله تعالى: "إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ. إِنَّهُ هُو يُبْدِئُ وَيُعِيدُ. وَهُو الْغَفُورُ الْوَدُودُ. ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ. فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ" (البروج: 12–16) يقول مكي: "المجيد" قرأه حمزة والكسائي بالخفض، جعلاه نعتا لـ "لعرش" أو ربما هو نعت لـ "ربك" في قوله " إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ " وقرأ الباقون بالرفع: أي جعلوها نعتا لـ " لله"، وهو ذو العرش، أمّا القول بأن المجيد نعتا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

للعرش فيرجع إلى المعنى، ومعناه الكريم الحسن، على قول ابن عباس، كما في "زَوْجٍ كَرِيمٍ" (الشعراء:7)، أي: حسن، وإذا كان نعتا لـ "ربك" كان معنى الكريم " ذو الكرم الكامل". [1]

وبالنظر إلى تخريج القراءتيين مع مراعاةِ مبدأ الأفضليةِ القواعديةِ نجد قراءةَ الخفضِ خُرّجت على وجهين: الأوّل منهما هو الأقرب، وهو الأصل أيضا، إذ ليس به فصل بين النعت والمنعوت، فنعت " العرش" بأنه "المجيد"، أمّا الثاني منهما فيه بعد للبعد بين النعت والمنعوت وقطع الكلام وفصله واستئنافه بعده بجمل أخر– أخبار– ". إِنَّهُ هُو يُبْدِئُ وَيُعِيدُ" وَهُو الْغَفُورُ الْوَدُودُ" فتعددت الفواصلُ بينهما. وثمة فريق من نحاة البصرة لا يبيحون الفصل، ويقتصرونه على الضرورات، حرصًا على وضوح المعاني، وجريًا على مراعاة النسق الأصيل في تركيب الأساليب[2] . إذ إنّ الفصل بين النعت والمنعوت لا يخلو من إسدال ستارٍ ما على المعنى لا يرتفع ولا يزول إلا بعد عَناءٍ فكري يقصر أو يطول، وأن الأسلوب المشتمل على: "الفصل" غريب على اللسان والآذان، إلا أن قراءة الجمهور –على الرغم من الفصل بين النعت والمنعوت – إلّا أنها الأقرب لمبدأ الأفضلية القواعدية إذ سياق الكلام في تعديد نعوت ذي الجلال والاكرام، بالإضافة إلى أنها تدخل في باب تعدّد الأخبار أيضا فجملتها أخبار عن الله عز وجل فهو كذا، وكذا، وكذا. وذلك كله بالإضافة إلى أنها قراءة الأكثرين.

(1) ينظر: القيسي: الكشف(369/2) ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع 339، ابن الجوزي: زاد المسير78/9الأندلسي: البحر المحيط 446/10

(2) حسن: النحو الوافي58/3

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الرقم	التركيب	النمط	احتمالية الفصل	وضوح المعنى	تعدد النعوت
1	ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ. فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ	"المجيدُ" بالرفع	×	✓	✓
2	ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدِ. فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ	"المجيدِ" بالخفض	✓	×	×

وعند تناول قوله تعالى " عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ" (الإنسان:21) " قرأ ابن كثير وأبو بكر وحمزة والكسائي بالخفض في "خُضْر"، ورفعه الباقون. وحجة من رفع "خُضْر" أنّه جعله نعتاً لـ "الثياب"، وقد استحسن القيسي ذلك لأنّ "الخضر" جمع، و"الثياب" جمع، فوصف جمعاً بجمعٍ. مع أنّ وصف "الثياب" بـ "الخضرة" مجمع عليه في قوله "وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا"(الكهف:31) أما من خفض "خضر" فحجته أنّه جعله وصفا لـ "سندس"[1] وبَعّده بعض النحوين؛ لأنّ "الخضر" جمع و"السندس" واحد [2] وقد قيل: إنّ " السندس" جمع "سندسة" فتسحن صفته بـ "خضر" على هذا، وقيل: إنّه إنما أجاز الأخفش وصف الواحد، الذي يدل على الجنس بالجمع، فأجاز " أهلك الناس الدينار الصفر، والدرهم البيض" وهو عنده وعند غيره قبيح من جهةِ اللفظِ، وحسن من جهة المعنى. ويرى الفرّاء أنّ "من قرأ (خضرٌ) فهو أحسن لأنه يكون نعتاً للثياب، فلفظ الثياب لفظ الجميع، وخُضْرٌ لفظها لفظ الجمع." [3] ونجد أنّ صرف النعت للمضاف في الآية أقرب من صرفه للمضاف إليه مع سلامة المعنى في كلٍّ.

(1) ينظر: القيسي: الكشف355/2، ينظر: القيسي: تفسير مشكل إعراب القرآن 249، ابن الجوزي: زاد المسير439/8،.ابن زنجلة: حجة القراءات.741/1

(2) ينظر: القيسي: الكشف355/2، ينظر: القيسي: تفسير مشكل إعراب القرآن 249 ابن الجزري: النشر في القراءات العشر ج 3 ص 352. محيسن: محمد سالم: المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر المكتبة الأزهرية للتراث. 1997.ج 2 ص 316.

(3) الفراء، معاني القرآن 262/5.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الرقم	التركيب	النمط	متشابه النظم	صحة المعنى	الحاجة إلى تقدير
1	عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ	" خضرٌ" بالرفع	✓	✓	×
2	عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٍ وَإِسْتَبْرَقٌ	"خضرٍ"بالخفض	×	✓	✓

ثانيها: الفصل بشبه الجملة

قوله تعالى"هُنَالِكَ الْوَلايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ" (الكهف:44) عندما خرّج القيسي قراءة أبي عمرو والكسائي (الحق) بالرفع، بأن جعلاه صفة لـ " الولاية"؛ لأنّ صفة الله لا يشوبها نقص ولا خلل. وقرأ الباقون بالخفض، إذ جعلوه صفة لله جلّ ذكره، وهو مصدر وصِفَ به كما وصف بالعدل والسلام، وهما مصدران، والمعنى: ذو الحق وذو العدل وذو السلام، والذي يقوّي كونه صفة لله جل ذكره قوله" وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُو الْحَقُّ الْمُبِينُ" (النور: 25)، وقوله "ثُمَّ رُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمُ الْحَقِّ" (الأنعام: 62) وورجح القيسي الخفض؛ لإنّ الجماعة عليه. [1]، وبالنظر إلى القراءتين مع مراعاة مبدأ الأفضلية القواعدية نجد أنّ قراءة الجمهور ترجح قراءة أبي عمرو والكسائي من وجهين:

أولها: متشابهة النظم الذي يصرف النعت بالحق لله جلّ في علاه وهو كثير في كتاب الله ومنه غير ما ذكر مكي "فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ" (المؤمنون:116)

(1) ينظر: القيسي: الكشف 63/2

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانيها: عدم الفصل بين النعت والمنعوت فالله هو الحق. مع الإقرار بأنّ قراءة أبي عمرو والكسائي لا إشكال فيها ولا تعقيداً؛ إذ النعت بالمصدر يلتزم فيه الإفراد والتذكير[1]ومن ناحية المعنى فكما وصف الله جلّ ذكره بأنّه الحق نعت غيره بذلك ومنه " وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُو يَهْدِي السَّبِيلَ" (الأحزاب:4) أي: يقول القول الحق. وقوله تعالى "وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ" (الكهف:29) أي ما أقوله الحق من ربكم، وغير ذلك.

الرقم	التركيب	النمط	متشابه النظم	الفصل بين الصفة والموصوف	النعت بالمصدر
1	هُنَالِكَ الْوَلايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ	"الحق" بالخفض	✓	x	✓
2	هُنَالِكَ الْوَلايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ	" الحقُّ" بالرفع	x	✓	✓

وأحيانا تكون شبه الجملة نعتاً أولا وما بعدها نعت ثانٍ، إلّا أنّ النعت قد يكون للمجرور بالحرف ومنه قوله تعالى "لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ" (سبأ:5) فقوله: " عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ" قرأها ابن كثير وحفص "أليم" بالرفع، على أن الرجز هو العذاب، فيكون التقدير: عذابٌ أليمٌ من رجز، وفيه بعد، لأنّ الرجز هو العذاب، فيصير التقدير، عذابٌ اليمٌ من عذاب، فهذا معنى غير متمكن. وقرأ الباقون بخفض "أليم" على أنها نعت ل "رجز" وهو الاختيار برأي مكيّ، لأنّه أصح في التقدير والمعنى، إذ تقديره لهم عذابٌ من عذابٍ أليمٍ، أي: من هذا الصنف، من اصناف العذاب؛ لأنّ العذاب بعضه آلم من بعض، ولأنّ عليه الجماعة. [2]

(1) الأشموني: شرح الأشمونى323/2

(2) ينظر: القيسي: الكشف 20/2

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ولا أرى مبررا لاستبعاد مكي الرفع على أنّ "أليم" صفة للعذاب؛ لأنّ الرجز هو العذاب فعلى كلتا القراءتين "أليم" وصف للعذاب.ووصف العذاب بأنّه من عذاب لا ضرر فيه ولا نقص اكتمال إذ المعنى واضح بالقرنية المعنوية بحذف الصفة (عذاب) من عذاب أشدّ فتصير إلى معنى القراءة الثانية بأنّ العذاب بعضه آلم من بعض، ولذلك شاهد في القرآن" زِدْنَاهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ " (النحل:88) أي: أشد منه وأقوى .

فإن كان من مُرجّح بالإضافة إلى أنّها قراءة الجمهور فليس إلا اتصال النعت بالمنعوت " رجز أليم" والخروج مما افترضه البعض في ترتيب النعوت من الانتقال من المفرد، لشبه الجملة، للجملة احتجاجا بقوله تعالى " وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ" (غافر:28) على أنها نعوت ثلاث لرجل، وذلك مردود عليه بالنظم القرآني أيضاً " فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ" (المائدة:54) فقدمت الجملة على المفرد، فلا شيء في تقدير شبه الجملة على المفرد في الآية الكريمة.

الرقم	التركيب	النمط	اتصال الصفة بالموصوف	تعدد النعت	سلامة المعنى
1	لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٍ	"أليم"بالخفض	✓	×	✓
2	لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ	" أليم" بالرفع	×	✓	✓

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ج- الفصل بمعمول المشتق

عند تخريج قوله تعالى "بَلْ هُو قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ " (البروج:21-22) قرأ نافع (في لوح محفوظ) بالرفع، أيّ أنّه جعله نعتاً لـ "القرآن" كما قال " إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ" (الحجر:9)، فأخبر بحفظه، وقرأ الباقون بالخفض، وجعلوه نعتا لـ "اللوح"[1]

وبالنظر إلى تخريج وتحليل القراءتين نجد أنّ القراءتين بمعنى، فالقرآن واللوح محفوظان، ولم يعقب مكي على القراءتين مكتفيا بتخريجهما. فإذا ما نظرنا إلى مبدأ الأفضلية القواعدية نجد قراءة الجمهور بها اتصال النعت بالمنعوت وهو الأقرب والأصل.

الرقم	التركيب	النمط	الفصل بين النعت والمنعوت	صحة المعنى
1	بَلْ هُو قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٍ	"محفوظٍ" بالخفض	×	✓
2	بَلْ هُو قُرْآنٌ مَّجِيدٌ فِي لَوْحٍ مَّحْفُوظٌ	" محفوظٌ" بالرفع	✓	✓

(1) ينظر: القيسي: الكشف(369/2)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثالثا: قطع النعت عن المنعوت

تعقب النحاة في حد النعت بأنّه يكمِّل متبوعه بإيضاح المعرفة أو تخصيص النكرة وهذا الحدّ غير شامل لأنواع النعت؛ لأنّ النعت قد يكون لمجرد المدح كـ " الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ " أو لمجرد الذم، نحو" أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ " أو للترحم، نحو" اللهم أنا عبدك المسكين" أو للتوكيد، نحو: " نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ " [1]

وهذه هي الأغراض التي يأتي لها النعت في الكلام، وقد يقطع النعت عن منعوته فيخالفه في الإتباع إعرابا رفعاً ونصباً وخفضاً لغرض في الكلام. وبالنظر إلى القراءات المتواترة نجد شواهد لهذا القطع في كلام الله للإيتان بمعنى آخر غير الإيضاح والتخصيص ومن شواهد ذلك:

أ- قوله تعالى "وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ" (المسد:4،3)

فقوله: " حَمَّالَةَ الْحَطَبِ" قرأ عاصم (حمالة) بالنصب لغرض الذم، لأنّها كانت قد أشتهرت بالنميمة، فجرت صفتها على الذّم لها، وليس للتخصيص[2] ، قال سيبويه:" وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصبا: " وامرأتُه حمّالةَ الحطب " لم يجعل الحمالة خبرا للمرأة، ولكنه كأنه قال: أذكرُ حمّالةَ الحطب، شتما لها، وإن كان فعلاً لا يُستعمل إظهاره." [3] ومن ذلك أيضا قول النابغة[4] :

لَعمري وما عَمري علىَّ بهيّنٍ لقد نطقتْ بُطلاً عليّ الأقارعُ

(1) ابن هشام: أوضح المسالك 301/3 . حسن: النحو الوافي 544/3.

(2) ينظر: القيسي: الكشف390/2، ابن خالويه: الحجة في القراءت السبع 350، ينظر: القيسي: تفسير مشكل إعراب القرآن 263، القرطبي: تفسير القرطبي 20/ 240 الأزهري: شرح التصريح على التوضيح126/2. سيبويه 70/2.

(3) سيبويه 70/2

(4) البيت للنابغة الذبياني، من قصيدةٍ يعتذر بها إلى النعمان بن المنذر، مما وشت به بنوقريع. ينظر: البغدادي: خزانة الأدب 447/2. وينظر: سيبويه 70/2 المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: الكامل في اللغة والأدب. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة الطبعة :الطبعة الثالثة 1417 هـ – 1997 م 247

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقرأ الباقون بالرفع على الصفة، أو على إضمار مبتدأ، أي هي حمالة، أو على البدل من امرأته، أو على الخبر لامرأته. [1] وفي هذه القراءة أيضا ذم، لكن النصب أبين وأعرف.

وبالنظر إلى تخريج مكي نجده يدور حول توضيح القيمة البلاغية لقراءة النصب بتأكيد معنى الذم وقصده ليس ذمها فحسب فيقول "لكن في النصب أبين، لأنك إذا نصبت لم تقصد إلى أن تزيدها تعريفا وتبينا إذ لم تجر الإعراب على مثل إعرابها، أنما قصدت إلى ذمها، لتخصيصها من غيرها بهذه الصفة التي اختصصتها بها، على هذا يقع النصب فيغير هذا على المدح[2]

وإذا ما نظرنا إلى مبدأ الأفضلية القواعدية نجد قراءة الجمهور مشتملة على معنى الذم كما ذكر مكي بالإضافة إلى سلامتها من حذف العامل ووجوب تقديره: أذم أو اقصد مع كثرة وجوه تخريج الرفع مع الحفاظ على أصل المعنى من ذمها.

الرقم	التركيب	النمط	الحذف والتقدير	قوة المعنى
1	وامرأتُه حمّالةُ الحطب	" حمالةُ" بالرفع	×	×
2	وامرأتُه حمّالةَ الحطب	" حمالةَ" بالنصب	✓	✓

ومن القراءات التي جاءت على قطع النعت عن منعوته وبإضمار مبتدأ قوله " عالم الغيب " في "سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ (91) عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ (92)" (المؤمنون) فقد قرأ أبو بكر ونافع وحمزه والكسائي برفع "عالم" على أنّه خبر لمبتدأ محذوف أيّ هو عالم، وفي هذه القراءة معنى التوكيد، وقرأ الباقون بالخفض على النعت لـ " الله " ويرى القيسي أنّ الثانيه هي

(1) ينظر: القيسي: الكشف 390/2.

(2) السابق .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المختارة لكونه يتصل بعض الكلام ببعض، ويكون كله جملة واحدة.[1] فمع إفادة القطع معنى التوكيد إلآ أنّ قرأة الباقين رجحت بالأفضلية القواعدية من عدم التقدير وجعل الكلام واحدا متصلاً غير منقطع وصل أولى من فصله.

الرقم	التركيب	النمط	الحاجة إلى التقدير	وصل المعنى
1	عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ.	" عالم" بالخفض	×	✓
2	عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ.	" عالم " بالرفع	✓	×

ومن ذلك أيضا: " وَاذْكُرِ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُو فَاتَّخِذْهُ وَكِيلاً " (المزّمل: 8،9) فالحرميان وأبو عمرو وحفص قرأوا (رَبُّ الْمَشْرِقِ) بالرفع على الابتداء والقطع مِمّا قبله، وجملة (لا اله الا هو) الخبر، ويجوز أيضا رفعه على إضمار "هو"، وهذا ما اختاره القيسي؛ لأنّ فيه معنى التأكيد والإيجاب. وقرأ الباقون بالخفض على النعت لـ "ربك" في قوله: " واذكر اسم ربك"، وثمّة تخريج آخر لقراءة الخفض، وهو أن يكون بدلا من (ربك) [2] وبالنظر إلى القراءتين وتحقيق مبدأ الأفضلية القواعدية نجد أنّ قراءة الرفع بالقطع رجحت على قراءة الإتباع من أوجه.

أولها: إفادة معنى التأكيد والإيجاب

(1) ينظر: القيسي: الكشف 131/2

(2) ينظر: القيسي: الكشف 345/2

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانيها: عدم الحاجة إلى تقدير في أحد تخريجيها

ثالثها: الإتباع فيه فصل بين التابع والمتبوع بجملة " وتبتل إليه تبتيلا"

الرقم	التركيب	النمط	زيادة المعنى	الفصل بين التابع والمتبوع	الحذف والتقدير
1	رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ	" ربُّ المشرق" بالرفع	✓	✓	x
2	رَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ	" ربِّ المشرق" بالخفض	x	✓	✓

المبحث الثالث: البدل

يعرف النحاة البدل بأنّه: التابع المقصود بالحكم بلا واسطة [1]. وكونه مقصوداً بالحكم يخرج النعت والتوكيد وعطف البيان، وبلا واسطة يخرج المعطوف بـ (بل) والمشارك لما قبله في القصد بالعطف بـ (الواو).

والبدل أربعة أقسام: المطابق والبعض والاشتمال والمباين وهذا كله متداول في كتب النحو بياناً وتفصيلا وتمثيلا وتدقيقا [1] وثمة مسائل تتعلق بباب البدل منها الجائز اتفاقا ومنها المختلف

(1) ابن هشام: أوضح المسالك (399/3)

(1) ينظر السابق (400/3-404)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فيه، فيبدل الظاهر من الظاهر، والاسم من الاسم، والفعل من الفعل، والجملة من الجملة، وقد تبدل الجملة من المفرد وغير ذلك من المسائل.

وبالنظر إلى القراءات المتواترة نجد بعض المواضع جاءت على الإبدال وعلى الاستئناف أو القطع فنعرج على ما ورد منها في كتاب القيسي لنطبق مبدأ الأفضلية القواعدية في ترجيح أحد الوجهين على الآخر. ومنها مسألة البدل والإضافة، ومسألة البدل والاستثناء ومسألة البدل والاستئناف.

أولا: البدل والإضافة

قوله تعالى: "وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ" (البقره:184) قوله تعالى " فِدْيَة طَعَام مِسْكِين" قرأ نافع وابن ذكوان " فديةُ طعامِ" بالإضافة، وقرأ الباقون بالتنوين في" فدية" وبرفع "الطعام" (1)

ووجه القراءة بالإضافة أنّ الطعام الذي يفدى به الصيام يسمى فدية، ثم أضيف إلى طعام، وهو بعضه، فهو من باب إضافة بعض إلى كل، كأن تقول: خاتمُ حديد، وثوبُ خَزّ، مع أنّ الإضافة أخف من غير أنّ ينقص المعنى. ووجه القراءة بغير إضافة أنّ الشيء الذي يفدى به الصيام يُسمى فدية، لكنه ابدل الطعام منها بدل الشيء من الشيء، وهو هو، فبيّن الله به من أيّ نوع هي (2) أي الفدية، أهي بالطعام أو غيره، ورفع " الفدية" في القراءتين بالابتداء والخبر محذوف

(1) ينظر: القيسي: الكشف 281/1 . النويري محب الدين. محمد بن محمد بن محمد أبو القاسم . شرح طيّبة النّشر في القراءات العشر.تح: مجدي محمد سرور سعد باسلوم. دار الكتب 2003. 192. ابن عاشور: التحرير والتنوير2/ 28.

(2) ونظير ذلك تخريجه لقراءة "سحابُ ظلمات" برفع "سحاب " غير منونة مضافة لـ "ظلمات" في سورة النور ينظر ينظر: القيسي: الكشف 140/2

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

تقديره: فعليه فدية، والقيسي يرجح هذه القراءة على تلك؛ لأنّ المعنى عليها، ولأنّ أكثر القراء عليها[1]

فإذا ما نظرنا إلى القراءتين السابقتين مع مراعاة مبدأ الأفضلية القواعدية نجدهما على بابهما في بابي الإضافة والبدل ولكل منهما الشيوع في الاستخدام والنظير في التنزيل فكما مثّل للإضافة بثوب خزٍّ جاء في التنزيل "ثِيَابُ سُندُسٍ" (الإنسان: 21) وكما ذكر أنّ الإضافة أخف؛ لإنّ بها حذفا للتنوين والتنوين زيادة على أصل الكملة؛ ولإنّها تصيّر الكلمتين بمنزلة الكلمة الواحدة، فإذا ما أضفنا عدم نقصان المعنى، وأنّ القراءتين بهما حذف وتقدير [2] تبيّن أنّ قراءة البدل تفضل قواعديا بأنّها قراءة الأكثرين فحسب.

الرقم	التركيب	النمط	صحة المعنى	الحذف والتقدير	الخفة والثقل
1	وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ	" فديةٌ طعامُ " بالبدل	✓	✓	×
2	وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامِ مِسْكِينٍ	" فديةُ طعام " بالإضافة	✓	✓	✓

(1) ينظر: القيسي: الكشف 281/1.

(2) وإن كنت أرى عدم الحاجة لتقدير خبر محذوف إذ الأولى عدم التقدير فشبه الجملة قبله والخبر والجملة مستأنفة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثانيا: البدل والاستثناء

قوله تعالى "ما فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ"(النساء:66) والشاهد في قوله " إِلاَّ قَلِيل مِنْهم" فقد قرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء " قليلاً" وهي كذلك في مصاحف أهل الشام، وقرأ الباقون بالرفع على البدل من الضمير المرفوع في "فعلوه" [1]

فالقراءة الأولى أجرى النفي فيها مجرى الإيجاب في الاستثناء؛ والكلام فيها يتم دون المستثنين، وهذا كمثل قولنا (ما جاءني أحد)، فيتم الكلام، وتقول: ما جاءني القوم، فجرى النصب في النفي مجرى الإيجاب، لاتفاقهما في تمام الكلام قبل المستثنى[2] . فمجيء ما قبل "إلا" وهو شربوا كلاما تاما موجبا؛ لأن المستثنى منه موجود؛ وهو"الضمير" في شربوا؛ وتقدم عليه نفي، فجاز فيه النصب والاتباع على البدلية، وفضّل النحاة قراءة النصب[3] ووصف القيسي القراءة الثانيّة بأنها وجه الكلام؛ لأنّ الثاني يغني عن الأول تقول: ما جاءني أحد إلا زيدٌ، وتقول: ما جاءني إلا زيدٌ، فدلّ على الأول ويغني عنه من غير نقص في معناه، فأختير فيه الرفع مع ذكر "أحد"، وهو الاختيار؛ لأن أكثر المصاحف لا ألف فيها في "قليل؛ ولإنّ عليه بني الأعراب، وهو الأصل في الإعراب، وعليه جماعة القراء[4]

هكذا نجد أنّ القيسي احتكم لمبدأ الأفضلية القواعديه في ترجيح قراءة الجمهور لسريانها على الأصل في الإعراب، ولأنّه يتعين الرفع مع حذف الضمير" ما فعله إلا قليلٌ" ولا مجال للنصب، ولأنّ قراءة النصب مبنية على الجواز فالاسم الواقع بعد "إلا" وما قبله تام مثبت يتعين

(1) القيسي(392/1)، ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع 100.

(2) السابق .

(3) ابن هشام: شرح قطر الندى وبل الصدى219

(4) القيسي(392/1)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

نصبه، وما قبله ناقص منفي يتعيّن إتباعه أو اعرابه حسب موقعه في الجملة، وما قبله تام منفي يجوز فيه الإتباع والاستثناء، فالأخذ بالأصل أولى من الأخذ بالجواز ومن ثمّ رجحت قراءة الجمهور

الرقم	التركيب	النمط	إجراء النفي مجرى الإيجاب	الحمل على الأصل
1	ما فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِنْهُمْ	" إلا قليلٌ " بالرفع	×	✓
2	ما فَعَلُوهُ إِلاَّقَليلاً مِنْهُمْ	" إلا قليلاً" بالنصب	✓	×

وإذا ما أتينا إلى موضع مشابه في سورة هود وهو قوله تعالى " وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ" (هود:78)، قوله: " إِلَّا امْرَأَتك" قرأه ابن كثير وأبو عمرو بالرفع على البدل من " أحد"، وقرأ الباقون بالنصب على الاستثناء من النهي، لأنّ الكلام قد تم قبله. [1] فقراءة ابن كثير وصاحبه كانت على البدل لأنّه نهي، والنهي نفي، والبدل في النفي وجه الكلام؛ لإنّه بمعنى: ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك. ويستحسن القيسي القراءة الأولى: لقوله: " والأول أحسن" [2] ومجيء ما قبل إلا مسبوقا بالنهي؛ وهو شبيه النفي، ولذا يعرب ما بعد إلا بدلا من "أحد" الواقعة فاعلا .

وهكذا نجده أستحسن الأفضلية القواعدية التي فصلها في سورة البقرة مدعمة بقراءة الجمهور والغالب في رسم المصحف وأقتضب الكلام هنا مكتفيا بقوله: والأول أحسن؛ لأنّ الأمر مختلف هنا فالنصب على الأستثناء قراءة الجمهور.

(1) القيسي الكشف (536/1)

(2) القيسي(536/1)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وللباحثة رأي في تخريج القراءتين بالنظر إلى تناول الأكابر لهما وهو أنّ الاستثناء في الآية منقطع وليس متصلا وأنّه من جملة الأمر لا من جملة النهي ولنتأمل الآية الكريمة كاملة "فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ " (هود:81) وللنظر لمتشابهة النظم في سرد القصة في سورة الحجر وهي قوله تعالى "فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ" (الحجر:65)

فقد استشكل العلماء قراءة الرفع على البدلية يؤدي إلى أنّ الاستثناء متصل، وأنّ المرأة من جنس المستثنى منه، فأسري بها والتفتت. وقراءة النصب على الاستثناء من الأمر " فأسري بأهلك" وهذا يلزم منه ألاّ يكون أسري بها، وإذا لم يسر بها فهي لما التفتت كانت قد سرت معهم[1] ورد السمين الحلبي ذلك بقوله: "والخروج من هذا الأشكال بالقول بالاستثناء في قراءة الرفع على أنّ "أمرأتك" مبتدأ وما بعدها خبره، والجملة في محل نصب مستثناه على أنّ الاستثناء منقطع على كلتا القراءتيين من الأمر في " فأسر بأهلك" لا من النهي. [2] وأسهب ابن هشام في كتابه مغني اللبيب[3] في بيان القراءة ونقد اعتراض الزمخشري وقال: " والذي أجزم به أنّ قراءة الأكثرين لا تكون مرجوحة وأنّ الاستثناء في الآية من جملة الأمر على القراءتين" واستدل على ذلك بالمنقول من القراءات وما ورد في صحيح البخاري "أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم" [4]

والباحثة ترى ما ارتآه ابن هشام والسمين الحلبي فما استحسن القيسي قراءة الرفع إلاّ لأنّه بنى كلامه على أنّ الاستثناء متصل وأنّ الرفع على البدل هو الأصل كما ذكر قبل في آية البقرة.

(1) ينظر ابن الانباري: الإنصاف (26/2)، الزمخشري: الكشاف (284/2)، ابن خالويه: الحجة 190.، وابن خالويه: إعراب القراء السبع وعللها 192/1. ابن زنجلة: حجة القراءات (ص: 348)، والزجاج: اعراب القرآن (270/3)، والأندلسي: البحر المحيط 249/5

(2) السمين الحلبي: الدر المصون (536/6)

(3) ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:558، 780.

(4) البخاري: محمد بن إسماعيل أبوعبدالله. صحيح البخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر. حديث رقم 1695.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

الرقم	التركيب	النمط	الوصل والاستئناف	الاستثناء المنقطع	العمدة والفصلة
1	وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ	" إلا أمرأتَك " بالنصب	✓	✓	×
2	وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتُكَ	" إلا أمرأتُك " بالرفع	×	✓	✓

ثالثا: البدل والاستئناف

قوله تعالى: "أَو كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ" (النور:40) قوله: "سَحَاب ظُلُمَات" قرأ قنبل "سحاب" بالرفع منوّناً وقرأ "ظلمات" بالخفض أي:" سَحَابٌ ظُلُمَاتٍ" وقرأ البزيّ "سحاب" بالرفع بيد أنّه أضاف "سحابا" إلى "ظلمات"، أي (سحابُ ظلماتٍ). وقرأ الباقون برفعهما جميعا وتنوينهما "سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ"(1)

وحجة من قرأ "برفع وتنوين سحاب وخفض ظلمات أنّه رفع "سحاب" بالابتداء والخبر شبه الجملة "من فوقه"، وخفض "ظلمات" على البدل من "ظلمات" الأوّلى .

وأما من رفع "ظلمات" فحجته أنّه رفع على الابتداء، و"بعضها " ابتداء ثانٍ، و"فوق" خبر لـ "بعض"، وخبرها خبر عن "ظلمات". ويجوز أن تكون "ظلمات" مرفوعة على إضمار مبتدأ، أيّ هي ظلمات أو هذه ظلمات. قال ابن الأنباري: "من فوقه موج " غير تام؛ لأن قوله: من فوقه

(1) ينظر: القيسي: الكشف 139/2. ابن خالويه: الحجة في القراءات السبع 263. الزمخشري: الكشاف244/3.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

سحاب صلة للموج، والوقف على قوله: من فوقه سحاب حسن، ثم تبتدئ ظلمات بعضها فوق بعض على معنى هي ظلمات بعضها فوق بعض .[1] و (سحاب) ابتداء، و(من فوقه) الخبر. من قرأ (من فوقه سحاب ظلمات) بالإضافة فلأن السحاب يرتفع وقت هذه الظلمات فأضيف إليها؛ كما يقال: سحاب رحمة، إذا ارتفع في وقت المطر.

وبالنظر إلى تخريج القراءة نجد أنّ القيسي اكتفى بالتوجيه، وبمبدأ الأفضلية القواعدية نجد أن قراءة الجمهور بالقطع والاستئناف وقراءة الخفض على البدل بها وصل للكلام إلآ أنّ بها فصلا بين البدل والمبدل منه وهو هو، والأصل في المطابق الإتباع نحو" اهدِنَـا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِمْ" (الفاتحة:6،7) وقوله تعالى " وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ " (الشورى: 52،53) ومن ثم نجد أنهم أجمعوا على الإبدال في الآيتين الكريمتين.

وقراءة الرفع على الاستئناف وإن كان في تخريجهما تقدير لمبتدأ محذوف إلا أنها بمثابة البيان والتوضيح لهذه الظلمات المتوالية فهي بعضها فوق بعض .

الرقم	التركيب	النمط	الحاجة إلى تقدير	قوة المعنى
1	ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ	" ظلماتٌ" بالرفع	✓	✓
2	ظُلُمَاتٍ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ	"ظلمات" بالخفض	×	×

(1) القرطبي 12/ 355

© Arabic Digital Library Yarmouk University

ونجد أنّ القيسي أو مأ إلى اختيار الاستئناف على البدل في الآية الأخرى من السورة وهي قوله تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ "(النور:58) لطول الفاصل أيضاً ببيان الأوقات الثلاث والنص عليها فقال: قوله: "ثلاث عورات" قرأه أبو بكر وحمزة والكسائي بالنصب على البدل من "ثلاث مرات" على تقدير: أوقات ثلاث عورات، ليكون المبدل والمبدل منه وقتاً

وقرأ الباقون بالرفع على إضمار مبتدأ، أيّ هذه ثلاث عورات، أيّ: أوقات ثلاث عورات، أو تظهر فيها العورات، فجعل الأوقات عورات لظهور العورات فيها اتساعاً، كما قال: ليلك قائم ونهارك صائم، لمّا كان القيام والصيام فيهما، جعلوا لهما الصيام والقيام، ومثله: (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهارِ"(سبأ:33) أضاف المكر إلى الليل والنهار؛ لإنّه فيهما يكون، وكل هذا اتساع في الكلام، إذ المعنى لا يُشْكل.[1]

وعندما كان الاستئناف أقوى في المعنى وآكد له صرّح باختياره عند تناوله سورة الدخان "رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ إِنَّهُ هُو السَّمِيعُ الْعَلِيمُ. رَبِّ السَّمَأواتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِن كُنتُم مُّوقِنِينَ." (6، 7) فقوله: "رب السمأوات " قرأه الكوفيون بخفض "رب" على البدل من "ربك" المتقدِّم، وقرأه الباقون بالرفع على الابتداء، أي قطعوه مِمّا قبله، وخبره الجملة التي بعده، قوله: "لا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ" (آية:8) ويجوز أيضا رفعه على إضمار مبتدأ، أيّ هو رب السمأوات [2]، وهذا ما اختاره القيسي، لأن فيه معنى التأكيد، وعليه الأكثر

(1) ينظر: القيسي: الكشف 143/2، الفراء: معاني القران 260/2. القرطبي12/ 350 .

(2) القيسي (264/2)

© Arabic Digital Library Yarmouk University

وهكذا نجد أنّ البدل وإن كان تابعاً ومقصوداً بالحكم إلا أنّه لا يلزم ترجيحه وإنّ كان ليس به تقدير ولا إضمار ولا قطع عمّا قبله؛ ولذلك نجد أنّ القيسي أحيانا يكتفي بالتوجيه فقط دون ترجيح لوجه على الآخر ومن ذلك تخريجه لآيات من سورة النبأ "جَزَاءً مِنْ رَبِّكَ عَطَاءً حِسَابًا رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا " (36، 37) يقول: قوله: (رَب السَّمَوَات وَالْأَرْض وَمَا بَيْنَهُمَا الرَّحْمَن) قرأ الكوفيون بخفض "رب"، ورفعه الباقون، وقرأ عاصم وابن عامر بخفض "الرحمن" ورفعه الباقون.

وحجة من رفع الاسمين (رب)، (الرحمن) أنّه قطع الكلام ممّا قبله، ورفع "ربّاً" على الابتداء و"الرحمن" الخبر، ثم استأنف، " لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا " أما من خفضهما فإنّه أتبع الإسمين المخفوض قبلهما، وهو قوله " من ربك" على البدل. وحجة القراءة الثانية وهي خفض "رب السمأوات" ورفع "الرحمن" إتباع "رب السموات " قوله "من ربك" على البدل، ثم استئناف "الرحمن" ورفعه على الابتداء، وجعل "لا يملكون" الخبر [1]

فليس اتصال الكلام ببعض الكلام وحده تفضل به القراءة، وإن كان وجها للتفضيل بمبدأ الأفضلية القواعدية واعتمد عليه القيسي في ترجيح قراءة الجزم في سورة الفرقان عند قوله تعالى " وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا" (الفرقان68، 69) يقول: قوله: "يضاعف" و"يخلد" قراهما أبو بكر وابن عامر بالرفع، وقرأ الباقون بالجزم فيهما. وحجة من رفع أنّه قطعه ممّا قبله، واستأنفه فرفعه. وحجة من جزم أنّه جعل "يضاعف " بدلاً من "يلق"؛

(1) القيسي (260/2)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لأنّ لقيه جزاء الآثام تضعيف لعذابه، فلمّا كان إياه أبدله منه، وهو الاختيار ليتصل بعض الكلام ببعض [1]

المبحث الرابع: عطف البيان

يعرّف بأنّه: التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة [2]، واتفق النحاة على وقوع عطف البيان في المعارف كقول الشاعر [3]

أَقْسَمَ بِاللَّه أبو حَفصٍ عُمرْ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلاَ دَبَرْ

وقد أثبت الكوفيون وجماعة من البصرين وقوعه في النكرات، منهم: الفارسي وابن جني، وجماعة من المتأخرين منهم: الزمخشري وابن عصفور وابن مالك [4]. أمّا مذهب أكثر البصرين فإنهم يخصون عطف البيان بالمعارف ويوجبون في النكرات البدلية. [5] وذلك لأنّه يصح في عطف البيان أن يعرب بدل كُلّ من كل (المطابق) إلآ إنّ امتنع الاستغناء عنه أو احلاله محل الأوّل. وتفصيل ذلك في كتب النحو وشواهده مشهورة فلا يصح الاستغناء عن كلمة "أخوها " في قولهم:

(1) القيسي (147/2)

(2) ابن هشام: اوضح المسالك (346/3) الأزهري: شرح التصريح 147/2

(3)الأزهري: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو147/2، البيت لأعرابي وفد على سيدنا عمر بن الخطاب ومعه ناقة عجفاء دبراء نقباء، وطلب منه أن يحمله على ناقة تبلغه أهله، فرده وقال له: ما أرى بناقتك من نقب ولا دبر.فمضى إلى ناقته، وهو يقول هذه الأبيات، فناداه سيدنا عمر، وأعطاه ما طلب. ينظرابن هشام: أوضح المسالك 346/3 وابن عقيل "292/ 3/ 219"، والأشموني "68/ 1/ 59" والزمخشري: شرح المفصل: 3/ 71، والبغدادي: خزانة الأدب: 2/ 151، 162، 283، وابن هشام: شذور الذهب "229/ 564، 435"، وابن سيده: أبو الحسن علي بن إسماعيل . المخصص تح: خليل إبراهم جفالا. دار إحياء التراث العربي – بيروتالطبعة :الأولى، 1417هـ 1996م. 1/ 113.

(4) الأزهري: شرح التصريح 147/2 . الزمخشري: المفصّل 122، ابن هشام: شرح التسهيل 326/3.

(5)ابن هشام: اوضح المسالك (348/3) الأزهري: شرح التصريح 147/2

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

هندٌ قام زيدٌ أخوها. ولا يصح إحلال " الحارث" محل "زيد" في قولهم: يا زيدُ الحارثُ، إذ "يا" لا تدخل على المعرّف ب "الـ" إلا بفاصل عدا لفظ الجلالة.

ولعل ذلك التداخل بين البدل المطابق وعطف البيان هو ما يجعلنا نفتقد في القراءات إلى المواضع التي يتعين فيها عطف البيان إذ لم يسلم من هذا التداخل إلا آية وحيدة– على حد بحثنا– في كتاب مكيّ في سورة المائدة وهي قوله تعالى " أَو كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ" (آية:95)

يقول: قوله: "كفارة طعام مساكين " قرأ نافع وابن عامر بالإضافة، أما الباقون فقرأوها بالتنوين، ورفع الطعام، ولكنهم قرأوا "مساكين" بالجمع [1] "

ذهب القيسي إلى أنّ "الطعام" عطف بيان على "الكفارة"؛ لأنّ الكفارة هي الطعام، وتبعد إضافة "الكفارة" إلى "الطعام"؛ لأنّها هي، ولأنّها ليست للطعام، إنّما الكفارة لقتل الصيد، ولكن من أضاف حسن عنده ذلك؛ لأنّه لمّا تقدم التخيير بين "الهدي" و"الطعام" و" الصيام" استجاز الإضافة إلى أحدهما، ليتبن من أيّ جنس تكون "الكفارة". فكأنّه في التقدير: فعليه كفارة طعام لا كفارة هدي ولا كفارة صيام، وأجمع القرّاء على القراءة في "مساكين" بالجمع، لأنّ قتل الصيد لا يجزئ فيه إطعام مسكين واحد كما كان في إفطار يوم إطعام مسكين واحد، وقرئ بالتوحيد في البقرة لهذا المعنى، ولا يجوز التوحيد في هذا الموضوع، لأنّه يصير حكما لمن قتل صيداً أن يجزئه إطعام مسكين واحد، وذلك لا يجوز، والاختيار التنوين في "كفارة"؛ لأنّ عليه المعنى، وعليه أكثر القراء، ولأنّ الكفارة هي الطعام بعينه والإضافة بعيدة. [2]

(1) ينظر: القيسي: الكشف 418/1،، ومثله قوله تعالى " فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ " آية184 . 282، الأندلسي: البحر المحيط 44/2، الدمياطي: الإتحاف 203، والزمخشري: الكشاف 1/ 365، وابن الجزري: النشر 2/ 255

(2) ينظر: القيسي: الكشف 419/1

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهكذا نجد أنّ القيسي احتكم للتقعيد في تعيين عطف البيان في الآية على أنّ تسمية عطف البيان مبنية على أنّ اللفظ الثاني تكرار للفظ الأوّل؛ لإنّ الثاني يشبه أنّ يكون مرادفاً للأوّل؛ ولأنّ الذات المدلول عليها باللفظين واحدة، وإنّما يؤتى بالثاني لزيادة البيان. [1]

فالكفارة هي الطعام وليست للطعام، ولا ندري لماذا استبعد الإضافة مع بيانه أنّ ذلك لبيان جنس الكفارة فهي طعام وليست صياماً ولا هدياً.

الرقم	التركيب	النمط	البناء على الأصل	المعنى المقصود
1	أَو كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ	" كَفَّارَةٌ طَعَامُ " بالتنوين	✓	✓
2	أَو كَفَّارَةِ طَعَام مَسَاكِينَ	" كفارة طعام" بالإضافة	×	×

المبحث الخامس: التوكيد

التوكيد ضربان: لفظي ومعنوي، فاللفظي هو اللفظ المكرر به ما قبله، والمعنوي بواسطة سبعة ألفاظ: النفس والعين يوكد بهما لرفع المجاز عن الذات، وكلا وكلتا للمثنى، وكل وجميع وعامة لغيره، ويجب إتصالهما بضمير المؤكد. [2] والتوكيد أحد التوابع إلا أنّ السياق أحيانا يحتمل الاستئناف وعدم التبعية فيأتي اللفظ عمدة في جملة جديدة، وبالنظر إلى القراءات المتواترة وجدنا

(1) الأزهري: شرح التوضيح على التصريح .النجار: محمد عبدالعزيز. ضياء السالك إلى أوضح المسالك. مؤسسة الرسالةالطبعة :الأولى 1422هـ - 2001م

(246/3) . ابن مالك: أبوعبدالله، جمال الدين محمد بن عبدالله، الطائي الجياني، شرح الكافية الشافية. تح: عبدالمنعم أحمد هريدي. جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمةالطبعة :الأولى 1170/3

(2) ابن هشام: أوضح المسالك (327/3-336)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قراءة سبعية لهذا الأمر تعرض لها مكي القيسي بالتخريج وذلك في قوله تعالى " قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ" (آل عمران:154)

يقول مكي: قوله: " قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُله لِلَّهِ" قرأ أبو عمر "كله" بالرفع على الابتداء، و"لله" الخبر، والجملة خبر "إنّ"، وقرأ الباقون بالنصب، على التأكيد للأمر[1]

واستحسن القيسي أنّ تكون "كل" مبتدأ، وهي مِمّا يؤكد بها، لأنها أدخل في الأسماء منها في التأكيد، إذ تقع فاعلة ومفعولة ومجرورة، كبقية الأسماء، ولا يكون شيء من ذلك في التوكيد بـ" أجميعن" فمثلا تقول " كلهم أتاني، ورأيت كل القوم، ومررت بكل أصحابك، ولا يجوز ذلك " أجميعن"، وأجاز الأخفش أن يكون "كلّه" بدلاً من الأمر، و"لله" الخبر في الوجهين، [2] واختار النصب، للإجماع عليه، ولصحة وجهه، ولأنّ التأكيد أصل "كل" إذ تفيد الإحاطة [3]

وبالنظر لمبدأ الأفضلية القواعدية نجد ترجيح قراءة النصب بأنّ وصل الكلام أولى من فصله، وبساطة أولى من تركيبه والجملة الصغرى أصل والكبرى فرع لها بالإضافة إلى توفر شرط التوكيد وهو ما سماه مكي بصحة وجهه، وقوة المعنى بالإحاطة التي تفيدها كل.

أمّا استحسان الابتداء بحجة أنّ "كل" أدخل في الأسماء منها في التأكيد، إذ تقع فاعلة ومفعولة ومجرورة كسائر الأسماء ففيه نظر، إذ ذلك الأمر يصح مع سائر ألفاظ التوكيد المعنوي في مثل قوله تعالى: "وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي" (طه:39)، و"إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ"(يوسف:53)، و"كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا" (الكهف:33)، و"إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَو كِلَاهُمَا"

(1) ينظر: القيسي: الكشف (361/1)

(2) بالكتاب "الله" وهو خطأ طباعي . ينظر: ابن هشام: مغني اللبيب258/1، ينظر: القيسي: تفسير مشكل إعراب القرآن 42.

(3) ينظر: القيسي: الكشف (361/1)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(الإسراء:23)، و" وَإِنَّا لَجَمِيعٌ حَاذِرُونَ"(الشعراء:56)، ونقول حضر عامة القوم، ومررت بعامتِهم، ورأيت عامتَهم.

الرقم	التركيب	النمط	بساطة التركيب	وصل الكلام	الأصل في الجملة
1	قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّه لِلَّهِ	" كلّه" بالنصب	✓	✓	✓
2	قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلُّه لِلَّهِ	" كلّه " بالرفع	✗	✗	✗

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الرابع

تعدد التراكيب الاستعمالية في الجر وعلاقة الإضافة في القراءات القرآنيّة

الإضافة من (ضَيَفَ) وتعني: الميل والاستئناس، فيقال: هو مضاف إلى كذا؛ أي ممال إليه، وإضافة الشيء إلى الشيء إماله. ونقول: تَضَيّفَت الشّمسُ إذا مالت إلى الغروب[1]. ويرى بعض النحاة أنها بمعنى هي النسبة والإسناد[2]. وتعني كذلك نسبة بين شيئين يقتضي وجود أحدهما وجود الآخر كالأبوّة والنبوّة والصداقة [3]، وهو المعنى الذي أخذ النحاة بشطر منه، فذهبوا إلى أنّ الإضافة امتزاج اسمين على وجه يفيد تعريفا أو تخصيصا[4].

واستخدم مصطلح الإضافة ليدلّ على مدلول الجر عند كثير من النحويين القدماء، وبعضهم يسمون حروف الجر حروف الإضافة؛ لأنها تضيف إلى الأسماء معاني الأفعال وشبهها من كل ما تتعلق به تلك الحروف[5] ، بمعنى أنّ الجر سمّي كذلك لأنه بمعنى الإضافة، ذلك لأن الحروف الجارة توصل ما قبلها بما بعدها. فقولنا " مررنا بزيد " أوصلنا مرورنا إلى زيد[6].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(1) الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم. معجم العين. تح: مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال. (ضيف).

(2) قال به ابن هشام في شرح شذور الذهب عند تحليله لبيت امرئ القيس 342

لما دخلناه أضفنا ظهورنا إلى كل جاريء جديد مشطب

وهي كذلك عند سيبويه، الكتاب، 85/3 .وينظر: الأزهري: شرح التصريح: 2/ 23–24، والسيوطي: همع الهوامع: 2/ 46.

(3) الجرجاني: التعريفات 23.وينظر سيبويه: الكتاب172/2.

(4) ابن يعيش: شرح المفصّل 118/3. الجرجاني: التعريفات 23.

(5) ينظر سيبويه: 172/2.

(6)مجمع اللغة العربية بالقاهرة: (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبدالقادر، محمد النجار) المعجم الوسيط. دار الدعوة . (ضيف)

ومن أسمائه: الجر والخفض والإضافة [1]. ومسائل هذا الباب كثيرة منها: حذف المضاف، والفصل بين المضاف والمضاف إليه، والجر على اللفظ والمحل، والجر على المعنى، وغيرها .

وفي هذا الفصل مسألتان اثنتان هما: مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، ومسألة حذف المضاف. ثم قامت الباحثة بتطبيق نظرية الأفضلية القواعديّة على الشواهد التي ذكرت في هاتين المسألتين.

أولا: الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

اختلف النحويون في مسألة الفصل بين المتلازمين بمنزلة الاسم الواحد، إذا كان الفاصل مشتركا مع المضاف في النسبة إلى المضاف إليه.[2] فذهبَ الكوفيّون إلى أنّه يجوزُ الفصلُ بين المضافِ والمضافِ إليه بغيرِ الظَّرْفِ وحرفِ الخَفْضِ، لِضرورةِ الشِّعرِ، وذهبَ البَصريُّون إلى أنّه لا يجوزُ ذلك بغيرِهما.... ويرى ابن هشام أن كثيرا مِن النّحويين زعمَوا أنّه لا يُفصَلُ بين المتضايفينِ إلاّ في الشّعرِ، ومسائلَ الفصلِ سَبْعٌ، مِنها ثلاثٌ جائزةٌ في السَّعَة، وأربعٌ جائزةٌ للضّرورة. وهذا الذي أجيز في الشعر[3] كقول الأعشى[4]

ولا بَراءَةَ لِلبَرِى ءِ ولا عِطَاءَ وَلَا خُفَاره

إلَّا عُلالَةَ أَو بُدَا هَةَ سابحٍ نَـهْدِ الجُزَارَه

(1) ابن يعيش: شرح المفصّل 118/3، الجرجاني: التعريفات 23

(2) ابن جني: أبو الفتح عثمان. الخصائص الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 1956م . 217/1.

(3) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 177/3

(4)الأعشى: ميمون بن قيس . ديوان الأعشى 159. وينظر: ابن جني: الخصائص407/2.. وينظر: البغدادي: خزانة الأدب 89/2

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

على أنّ الأصل: إلاّ علالة سابح أبو بداهة سابح أو بالمفعول به كقول الشاعر.[1]

فَزَجَجْتُهَا بِمِزَجَّةٍ زَجَّ القَلُوص أبي مَزَادَةَ

والتقدير: زج أبي مَزَادَةَ القَلُوصَ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص، وهو مفعول، وليس بظرف ولا حرف خفض. ومما يدل على جوازه أيضا ما ذكره سيبويه في الكتاب وهو قول الشاعر:[2]

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وتَشْتِمُنَا فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

فقد عطف الشاعر(الأيام) على الضمير المتصل المجرور، وهو الكاف في (بك) من غير تكرار حرف الخفض (الباء). وهذا الفصل مستعمل في اللغة، ولاشك أنه لا يجوز استثناء أي شريحة استعمالية ثابتة من التقعيد أو الفصل اللغوي على أقل تقدير [3]

ومن أمثلة الفصل بين المتضايفين في القراءات القرآنيّة المتواترة، قوله تعالى:" يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا" (النساء:1).

(1)هذا البيت من الشواهد التي لا يعرف قائلها، ولا يعرف له سوابق أو لواحق، حتى قال جار الله في المفصل "1/ 291 ": "وما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله: فزججتها بمزجة ....البيت. وقد استشهد بهذا البيت الأستراباذي في شرح الكافية، وشرحه البغدادي في الخزانة "2/ 251" والزمخشري في المفصل، وابن يعيش في شرحه "ص341" وابن جني في الخصائص "2/ 406". والأنباري: في الإنصاف في مسائل الخلاف349/2.

(2)ا سيبويه 2/ 383

(3) العبابنة: القراءات القرآنية، رؤى لغوية معاصرة،256

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

احتج الكوفيون بهذه الآية على أنه يجوزُ الفصلُ بين المضافِ والمضافِ إليه بغيرِ الظَّرْفِ وحرفِ الخَفْضِ، تعالى (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ) حيث قرأ حمزة (والأرحامِ) بالخفض.[1]

وفي هذه القراءة أقوال ذكرها الأنباري:[2]

أ- أن الواو فى (والأرحامِ) هى واو القسم والمقسم هو الله تعالى، وذلك كما أقسم سبحانه بالضحى والليل والفجر والشمس وغيرها من المخلوقات.

ب- قسم أيضاً لكن على تقدير مضاف محذوف أي: ورب الأرحام

ج- تقدير إضمار الخافض (الباء أو في)، وأشار ابن خالويه: إلى أن الحجاج كان إذا قيل له: كيف تجدك؟ يقول: خيرٍ عافاك الله. يريد بخير"[3]، أو انه على تقدير: واتقوه فى الأرحام أن تقطعوها. وإن كان البصريون لم يسمعوا الخفض فى مثل هذا ولا عرفوا إضمار الخافض:[4] ومنه[5]

(1)ابن الجزري: النشر 2/ 247، . والدمياطي: الإتحاف 1/ 501، 502. وينظر: السندي أبوطاهر عبدالقيوم عبدالغفور. صفحات في علوم القراءات، المكتبة الأمدادية ط1-1415 . 316/1النوري الصفاقسي: علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن. غيث النفع في القراءات السبع .تح: أحمد محمود عبدالسميع الشافعي الحفيان . دار الكتب العلمية . بيروت، الطبعة :الأولى، 1425 هـ - 2004 م.1/ 18

(2) ينظر: الأنباري الانصاف 463/2. وينظر: سيبويه:3 /392

(3)ابن خالويه. الحجة في القراءات السبع 112.

(4) ينظر: الأنباري الانصاف 463/2. وينظر: سيبويه:3 /392 ينظر: البغدادي: خزانة الأدب 10/ 20، والأزهري: شرح التصريح 2/ 23، 403. وابن هشام: مغني اللبيب ص121؛وبلا نسبة في الأنباري: الإنصاف 1/ 387، وابن جني: الخصائص 1/ 385، 3/ 150. والسيوطي: همع الهوامع 2/ 37

(5) البيت لجميل بثينة: في ديوانه 189

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

رسمِ دارٍ وقفت فى طلله كدت أقضى الحياة من خلله

والشاهد فيه قوله: "رسم دار" حيث جر "رسم" بـ"رب" المحذوفة. وهذا شاذ في الشعر. أو بمعنى آخر رُفِضَ الخفض ههنا رغم وجود الشاهد، على أنّه شاهد استعمالي يخل بقواعد اللغة

د- وثمّة قراءة ردّها البصريون وعارضوا توجيهها؛ وهي أن (الأرحامِ) معطوفة على الضمير المجرور فى قوله (به) وهو توجيه يخالف ما هو مقرر عندهم من عدم جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور بدون إعادة حرف الجر، وحجتهم فى ذلك أن الضمير فى الكلمة كالجزء منها، فكيف يعطف على جزء من الكلمة؟ وشبهوه بالتنوين وقالوا: كما لا يعطف على التنوين فإنه لا يعطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار. ويجيز الكوفيون ذلك من باب السعة [1]، وهو الرأي الأرجح وذلك لكثرة السماع الوارد به. كقولهم: "ما فيه غيره وفرسِه" بجر "فرسه" عطفاً على الهاء فى غيره.[2].

يقول الزجاج: " إن القراءة الجيدة نصب (الأَرْحَام)، وأما الخفض في العربية فإن إجماع النحاة أنه يقبح أن يعطف اسم ظاهر على اسم مضمر في حالة الخفض بإظهار الخافض.[3] . ويرى الزمخشري: " أنّ قراءة (والأَرْحَامِ) بالجر ليست بتلك القوية، ويبيّن أنها ليست بسديدة [4]، وقد

(1) الأزهري: التصريح: 2/ 152، وابن هشام: المغني: 700، والصبان: حاشية الصبان: 3/ 114-115.الأنباري: الانصاف 1/ 392

(2) سيبويه: /392

(3)الزجاج: معاني القرآن 5/2. وينظر: اللبدي: محمد اللبدي، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي . دار الكتب الثقافية. 322

(1) الزمخشري: الكشاف 372/1.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حرّم المبرّد بعضهم القراءة بها، وروى الفارسي عنه أكثر من ذلك فذكر عنه قوله: " لو صليت خلف إمام يقرأ:" وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَام" بالجر، لأخذت نعلي ومضيت ".[1]

يتضح لنا أن قراءة حمزة (والأرحامِ) عطفاً على الضمير المجرور قبله قد تأيدت بأكثر من دليل، وهذا يدل على ضعف رأى البصريين فى رد هذه القراءة، وضعّف قاعدتهم التى اعتمدوا عليها في الفصل بين المتضايفين، حيث إن وجهاً واحداً من وجوه العربية تحتمله القراءة يكفى لقبولها مع توافر الشرطين الآخرين. وجاء ذلك ايضا في الشعر كما ورد سابق

أما قراءة الجمهور (وَالأَرْحَامَ) فيقول العُليمي إنها: "قراءة العامّة بالنصب أي واتقوا الأرحام أن تقطعوها ". ويرى أنّ هذه القراءة أفصح من سابقتها.[2] لاتفاقها مع القواعدية .

ثانيا: حذف المضاف

الحذف: الإسقاط والقطع، ويعني إسقاط جزء من الكلام أو كله لدليل. [3] وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه مظهر من مظاهر اتساع اللغة العربية ومرونتها. ويشترط لذلك شرطان، أحدهما أن يقوم دليل على المحذوف، من عقل أو قرينة لئلا يقع اللبس. والشرط الثاني:

(2) الزمخشري: الكشاف 372/1. وينظر: ابن يعيش: شرح المفصل ج3ص78.. و ينظر: الشوكاني: محمد بن علي بن محمد بن عبدالله. فتح القدير . دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت. الطبعة :الأولى – 1414 هـ 383/1. وينظر: اللبدي: أثر القرآن 323

(2) العليمي: مجير الدين بن محمد المقدسي الحنبلي. فتح الرحمن في تفسير القرآن. تح: نور الدين طالب، دار النوادر (إصدَارات وزَارة الأوقاف والشُؤون الإسلامِيّة – إدَارَةُ الشُؤُونِ الإسلاَمِيّة)الطبعة :الأولى، 1430 هـ – 2009 م. 81/2

(3) الزركشي: أبوعبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر.البرهان في علوم القرآن. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة :الأولى، 1376 هـ – 1957. دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه. 102

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أن يكون المضاف إليه مفردا لا جملة؛ لأنه لو كان جملة لم يستدل على المحذوف، ولم تصح إقامة المضاف إليه مقام المضاف المحذوف[1].

ومن قواعد حذف المضاف، أنّ ما يلي المضاف هو المضاف إليه يأتي خلفا عنه في الإعراب غالبًا. نحو: [2]

يسقونَ منْ وردَ البريصَ عليهمِ بَرَدَى يُصَفَّقُ بالرّحِيقِ السَّلسَلِ.

وحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كثير، جمع الزركشي منها طائفة في كتابه البرهان في علوم القرآن، وذكر أنّ بعض النحويين عدّوه قرابة الألف موضع في القرآن الكريم، "وفي القرآن منه زهاء ألف موضع"[3]، وشرّط المبرد لجوازه وجود دليل على المحذوف من عقل أو قرينة، نحو: "واسأل القرية " أي: أهلها، قال: ولا يجوز على هذا أن نقول: جاء زيد، وأنت تريد غلام زيد؛ لأن المجيء يكون له، ولا دليل على المحذوف. لذا ردّه بعضهم إلى المجاز في اللغة[4]. وقد ذكر سيبويه حذف المضاف في الكتاب في مواضع عدّة، ومن ذلك قوله حكاية عن العرب: اجتمعت اليمامة، أي أهل اليمامة وقوله: " صدنا قنوين " أي وحش قنوين.[5]

(1) ينظر: ابن يعيش: شرح المفصل 3/ 25؛ والسيوطي: همع الهوامع 2/ 51.

(2) البيت من الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ص122؛ الأزدي: أبوبكر محمد بن الحسن بن دريد. جمهرة اللغة . تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت الطبعة :الأولى، 1987م. 312. والبغدادي: خزانة الأدب 4/ 381، 382، وابن يعيش: شرح المفصل 3/ 25؛ والسيوطي: همع الهوامع 2/ 51.

(3) الزركشي: 218.

(4) المبرد: أبي العباس محمد بن يزيد، ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، تحقيق :أحمد محمد سليمان أبو رعد، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت، 198 = 1409 : 84 . الزركشي: 218.

(5) سيبويه: 1/ 25، 109، السيرافي: أبي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه،. تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي. ار الكتب العلمية، بيروت – لبنان. الطبعة :الأولى، 2008 م .244.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن مواضع حذف المضاف في القرآن الكريم، بقراءته المتواترة: قراءة حمزة والكسائي (ثلاثَ عوراتٍ) بالنصب في قوله تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ۚ مِّن قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ الظَّهِيرَةِ وَمِن بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ۚ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ " (النور:58). فقد قرأ حمزة والكسائي بالنصب على البدل من "ثلاث مرات" على تقدير: أوقات ثلاث عورات، وهنا يكون البدل والمبدل منه وقتا، أو أنه ينتصب بإضمار فعل يقدّر بـ (أعني أو احذروا). والوجه الثاني للنصب هو أن يكون بدلا على المحل من الاوقات في قوله "من قبل صلاة الفجر". أما الباقون من السبعة فقرأوا بالرفع، أي: (ثلاث عورات)، وحجتهم في ذلك إضمار مبتدأ يقدر بـ (هذه ثلاث عورات). أي أوقات ثلاث عورات، وتظهر فيها فتكون الأوقات عورات، لظهور العورات فيها اتساعا كما يقال: ليلك قائم ونهارك صائم، لما القيام والصيام فيهما، فجعلوا لهما الصيام والقيام.[1]

أمّا قراءة النصب الأصل فيها: ومن بعد صلاة العشاء أوقات ثلاث عورات، حُذف فيها المضاف وأقيم المضاف إليه مكانه (ثلاث)، والحذف فيها يفيد الإيجاز والاختصار، هذا يعني "أنّ التحويليين يعطون اعتبارا هاما للأساس العقلي عند دراسة الصيغ والتراكيب اللغوية وهم في ذلك يتفقون مع التقليديين، ويرونهم أكثر اقترابا من الطبيعة الإنسانية في دراستهم للغة حيث لم يقتصر على مجرد الوصف الشكلي بالصيغ والتراكيب على نحو ما يفعل كثير من الوصفيين ويدعون إليه."[2]

(1) الأندلسي: البحر المحيط358/6. ينظر: القيسي: الكشف 143/2

(2) عبدالله عنبر، نظرية التوليد والتحويل بين القدرة الكامنة والأداء اللغوي.مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجّلد36 ، العدد2، 2009. 416.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخاتمة

تناولت الدراسة القواعدية وأفضلية التركيب في القراءات المتواترة وفق نظرية الأفضلية، وهي لغوية غربية معاصرة متطورة عن نظرية سابقة لها وهي التوليدية التحويلية، حيث أسهمت في فهم الظواهر النحوية الواردة في الأنماط القرآنية في القراءات المتواترة. وقد خلصت الدراسة إلى أنّ: نظرية الأفضلية، وإن كانت نظرية حديثة، إلا أن مفهومها العام واضح في التراث النحوي العربي، وذلك بيّن عند سيبويه، والزجاج.

ومن المعلوم أن اللغة العربية بطبيعتها لغة معربة حيّة متطورة، لا تتسم بالثبات، لذا ثمة صراع بين الأنماط اللغوية على البقاء مما أدى إلى هيمنة نمط على آخر تراجع إلى درجة أقل في الاستعمال، ليُصنف في قائمة المتبقي أو الضرورة في اللغة. وهذا ليس بمستوها النحوي فقط، بل بكافة المستويات، لذا تختلف فيها دلالة الأداءات الاستعمالية من زمن لآخر مما أدى إلى تقعيدها. والقاعدة فرع انبثقت عن هذه الأداءات. وهي تمتلك أفضليتين هما: القواعدية والاستعمالية وتمتاز بوفرة أنماطها.

وقد أظهرت الدراسة أن تفضيل قراءة على أخرى يعني أنها حققت شروط الأفضلية القواعدية والاستعمالية، وفقدان أهم العناصر لا يعني أن النمط غير سليم أو صحيح، بل هو أقل أفضلية، فمما لاشك فيه أنّ علماء اللغة يدركون ويوعون نظرية الافضلية عند ترجيح قراءة على أخرى. ثم يتفاضل بعد ذلك قواعديا.

وتوصلت الدراسة إلى أنّ ثمّة معايير للأفضلية النحوية في القراءات، وهي: كثرة الاستعمال، وهذا مرتبط بالجانب الاستعمالي والشيوع للنمط. والإجماع، وقوة المعنى، وصحة الإسناد، وموافقة رسم المصحف، وأخيرا اعتبار الأصل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كما أظهرت الدراسة أنّ الإضافة نوع من أنواع الترابط بين الصيغ، فوجود شيء من هذه الصيغ يعني وجود ما ترتبط به، ثم وجود نظام خاص يحكم العلاقة بينهما، وأهم ما يشترط في هذه العلاقة ذكر كل من المضاف والمضاف إليه ولا يحذف أحدهما إلا حين يتطلب الموقف اللغوي ذلك. ولا يجوز الفصل بينهما إلا في مواضع محددة أيضا، ولا يبيح البصريون ذلك الفصل في السعة، ويقتصرونه على الضرورات، ربما حرصًا على وضوح المعاني، وجريًا على مراعاة النسق الأصيل في تركيب الأساليب. فمما لا شك فيه أن الفصل –برأيهم– بين المتضايفين لا يخلو من إسدال ستارٍ ما على المعنى لا يرتفع ولا يزول إلا بعد عناء فكري يقصر أو يطول، وأن الأسلوب المشتمل على: "الفصل" غريب على اللسان والآذان، بعكس الكوفيين. أما التحويليون فإنهم يعطون الأساس العقلي عند دراسة الصيغ والتراكيب اللغوية اعتبارا هاما وهم في ذلك يتفقون مع التقليديين.

وأخيرا، تعد هذه الدراسة محاولة أوّليّة للبحث الموجز في موضوع الأفضليّة، لأن الموضوع واسع ومتشعب، يصلح كل جزء فيه أن يكون دراسة منفصلة يغني الدرس اللغوي الحديث، ويرفد المكتبة العربيّة بمراجع تغني الموضوع وتثريه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة المصادر والمراجع

1. الأخفش، أبو الحسن، البلخي ثم البصري، معاني القرآن، تحقيق: هدى محمود قراعة. مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1411 هـ - 1990 م.
2. ابن إدريس، أحمد بن عبيدالله، المختار في قراءات أهل الأمصار، مكتبة الرشد بالرياض، ط1، 1428هـ .
3. الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد. جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط1، 1987م.
4. الأزهري، خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو. دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421هـ-2000م.
5. الأزهري، الهروي. محمد بن أحمد. معاني القراءات، مركز البحوث في كلية الآداب- جامعة الملك سعود، السعودية، ط1، 1412هـ.
6. آل إسماعيل، نبيل بن محمد إبراهيم، علم القراءات، نشأته، أطواره، أثره في العلوم الشرعيّة، الرياض، مكتبة التوبة 2000.
7. الأُشْمُوني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الشافعي، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ- 1998مـ.
8. الأصبهاني، أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران المبسوط في القراءات العشر، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية بدمشق .
9. الأعشى، ميمون بن قيس، ديوان الأعشى، شرح، محمد حسين، مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية، د.ت.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

10. الأعلم الشمري، أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى الأندلسي، أشعار الستة الجاهليين، د.ت.

11. الأفغاني، سعيد، الموجز في قواعد اللغة العربيّة، إعداد دار الفكر – دمشق سورية، د.ت.

12. الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبدالله الحسيني، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1415 هـ.

13. ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصار، البيان غي غريب إعراب القرآن، تحقيق: طه عبد الحميد طه – مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980.

14. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت 1420هـ.

15. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين. ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وشرح ودراسة، رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418 هـ – 1998 م.

16. الأندلسي، محمد بن شريح الرعيني أبو عبدالله الأندلسي، الكافي في القراءات السبع. تحقيق:، أحمد محمود عبد السميع الشافعي، دار الكتاب العلمية، 2000.

17. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر. دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.

18. بشر، كمال، دراسات في علم اللغة، مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، 1971

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

19. البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة، الخانجي1997.

20. أبو البقاء، محب الدين عبدالله بن الحسين بن عبدالله، اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق: عبدالإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط1، 1416هـ – 1995م

21. الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين، التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر. دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط 1، 1983م.

22. جرير بن عطية بن حذيفة الخَطَفي بن بدر الكلبيّ اليربوعي، ديوان جرير. شرح محمد بن حبيب، تحقيق: نعمان محمد أمين طه دار المعارف، ط3، د.ت.

23. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، د.ت.

24. ابن الجوزي، جمال الدين. زاد المسير في علم التفسير. تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي – بيروت، ط1، 1422 هـ.

25. ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد بن علي أبو الخير، تقريب النشر في القراءات العشر. تحقيق: عبدالله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية. 2002م .

26. ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد أبو الخير: النشر في القراءات العشر. تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، د.ت.

27. جميل بن معمّر، ديوان جميل، شعر الحب العذري، تحقيــق، د حسين نصار، دار مصر للطباعة، مصر.1979م

28. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الخصائص. تحقيق: محمد على النجار الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 1956م.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

29. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، اللمع في العربيّة، تحقيق: فائز فارس. دار الكتب الثقافية – الكويت، د.ت.

30. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النجدي ناصف وزميله، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – 1999 م.

31. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، سر صناعة الإعراب دار الكتب العلمية بيروت–لبنان. ط1، 2000م.

32. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، 1407 هـ – 1987.

33. ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين، أمالي ابن الحاجب دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة. دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت 1989 م.

34. حسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت. تحقيق: عبد أمهنا، دار الكتب العلمية،1414 هـ–1994.

35. حسن، عباس. النحو الوافى. دار المعارف، د. ط، مصر، 1961.

36. ابن خالويه، أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه. الحجة في القراءات السبع تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق – بيروت. ط4، 1401 هـ.

37. الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو. التيسير في القراءات السبع. تحقيق: اوتوتريزل، دار الكتاب العربي – بيروت ط2. 1404هـ/ 1984م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

38. الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر. تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان، ط3، 2006م .

39. رؤبة في ملحق ديوانه في مجموع أشعار العرب بعناية وتصحيح، وليم بن الورد البروسي، تصوير دار ابن قتيبة، د.ط، د.ت.

40. الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق، عبدالجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت، ط1، 1408 هـ – 1988 م.

41. الزركشي، أبو عبدالله بدر الدين محمد بن عبدالله بن بهادر.البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، 1376 هـ – 1957.

42. الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الكشاف عن حقائق غوامض التنزي. دار الكتاب العربي – بيروت ط3 – 1407 .

43. الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بوملحم، مكتبة الهلال بيروت، ط1، 1993.

44. ابن زنجله، أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحقيق، سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط2، 1402 – 1982.

45. السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت، د.ت.

46. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، د.ت.

© Arabic Digital Library- Yarmouk University

47. السرقسطي، أبو طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد المقرئ الأنصاري، العنوان في القراءات السبع، تحقيق: زهير زاهد وخليل العطية. عالم الكتب، بيروت 1405هـ.

48. السمين الحلبي، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د. ت.

49. السندي، أبو طاهر عبدالقيوم عبدالغفو، صفحات في علوم القراءات، المكتبة الأمدادية، ط1، 1415هـ.

50. السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبدالله، نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، 2017.

51. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988

52. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه،. تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 2008م

53. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، شرح شواهد المغني، تحقيق: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، د.ط 1966.

54. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي. المكتبة التوفيقية – مصر، د.ت.

55. ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل. المخصص تحقيق: خليل إبراهيم. دار إحياء التراث العربي– بيروت، ط1، 1417هـ 1996م.

56. شُرَّاب، محمد بن محمد حسن، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1، 1427 هـ– 2007 م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

57. أبو شامة، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الدمشقي. إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع. دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت.

58. الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبدالله. فتح القدير. دار ابن كثير، دار الكلم الطيب – دمشق، بيروت، ط1، – 1414 هـ .

59. الصبّان الشافعي أبو العرفان محمد بن علي الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك. دار الكتب العلمية، بيروت، 1997م

60. الضبي، المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم. المفضليات، تحقيق وشرح، أحمد محمد شاكر وعبدالسلام محمد هارون، دار المعارف – القاهرة، ط6، د.ت

61. الطبري، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، تفسير الطبري . تحقيق: الدكتور عبدالله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبدالسند حسن يمامة. دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط1، 1422 هـ – 2001 م .

62. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد، التحرير والتنوير "تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد" .الدار التونسية للنشر – 1984.

63. عبابنة، يحيى. القراءات القرآنيّة، رؤى لغوية معاصرة. دار الكتاب الثقافي. إربد 2014.

64. العثيمين، محمد بن صالح مختصر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. ط1، 2006م.

65. ابن عطيّة، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام المحاربي. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي. دار الكتب العلمية – بيروت، د.ت.

66. عفيفي، أحمد . التخفيف في النحو العربي. الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1996.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

67. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار التراث– القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه . ط20 1980 م.

68. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبدالله. التبيان في إعراب القرآن. تحقيق: علي محمد البجاوي. الناشر، عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.

69. العليمي، مجير الدين بن محمد المقدسي الحنبلي. فتح الرحمن في تفسير القرآن. تحقيق: نور الدين طالب، دار النوادر (إصدَارات وزَارة الأوقاف والشُؤُون الإسلامِيّة – إدَارَةُ الشُؤُونِ الإسلاَمِيّةِ) ط1، 1430 هـ – 2009 م.

70. عمايرة، خليل أحمد، في التحليل اللغوي، الزرقاء، د. ط، 1997.

71. عمر، أحمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصر، عالم الكتب، ط1،2008.

72. العيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى، تحقيق: علي محمد فاخر، أحمد محمد توفيق السوداني، عبد العزيز محمد فاخر. دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، ط1، 1431 هـ – 2010 م

73. الفارسيّ، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الحجة للقراء السبعة. تحقيق: بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي، راجعه ودققه، عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق. دار المأمون للتراث – دمشق: بيروت، ط3، 1413 هـ – 1993م.

74. الفرّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي، معاني القرآن. تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي. دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط1، د.ت.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

75. الفراهيدي، الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم. معجم العين. تحقيق: مهدي المخزومي، ابراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال، د.ت.

76. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري. الجمل في النحو. تحقيق: فخر الدين قباوة، ط5، 1416هـ - 1995م .

77. ابن القاضي، محمد بن علي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم. تقديم وإشراف ومراجعة، د. رفيق العجم. وعلي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية، د. عبدالله الخالدي. الترجمة الأجنبية، د. جورج زيناني. مكتبة لبنان ناشرون – بيروت، ط1، 1996م

78. القرطبي، شمس الدين أبو عبداللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أبي بكر. الجامع لأحكام القرآن تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. دار الكتب المصرية – القاهرة، ط3، 1964م.

79. القشيري، عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك لطائف الإشارات: تفسير القشيري، تحقيق: إبراهيم البسيوني. الهيئة المصرية العامة للكتاب – مصر، ط3، د.ت.

80. القطّان، مناع بن خليل القطان، مباحث في علوم القرآن، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط3، 1421هـ- 2000م .

81. القيسي، مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، 1984 .

82. القيسي، مكي بن أبي طالب. مشكل إعراب القرآن. تحقيق: د. حاتم صالح الضامن. مؤسسة الرسالة- بيروت، ط3، 1405هـ.

83. كاخر، رينيه. النظرية التفاضليّة في التحليل اللغوي، ترجمة، فيصل بن محمد المهنا، الرياض، جامعة الملك سعود،2004.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

84. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري. تفسير القرآن العظيم،. تحقيق: محمد حسين شمس الدين. دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون– بيروت.ط1 – 1419 هـ

85. الكفوي، أيوب بن موسى الحسيني القريمي. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. تحقيق: عدنان درويش – محمد المصري. مؤسسة الرسالة – بيروت، د.ت.

86. اللبدي، محمد اللبدي، أثر القرآن والقراءات في النحو العربي، دار الكتب الثقافية، د.ت.

87. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط3، 1417 هـ – 1997 م .

88. المبرد، أبي العباس محمد بن يزيد، ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد، تحقيق: أحمد محمد سليمان أبو رعد، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية – الكويت، 1409 .

89. المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس. المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب. – بيروت، د.ت.

90. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار) المعجم الوسيط. دار الدعوة، د.ت.

91. محيسن، محمد سالم، المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النشر المكتبة الأزهرية للتراث. 1997.

92. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المصري المالكي. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 1428هـ – 2008م .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

93. المرادي، أبو محمد الحسن بن قاسم بدر الدين، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1،1992.

94. المصري، حمدي كوكب المصري. الأفعال الناسخة1998.

95. مصطفى، إبراهيم. إحياء النحو، القاهرة. مصر 1951م

96. ابن مالك، أبو عبدالله، جمال الدين محمد بن عبدالله، الطائي الجياني، شرح الكافية الشافية. تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط1، د.ت.

97. ابن مالك، محمد بن عبدالله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبدالله، جمال الدين. شرح تسهيل الفوائد. تحقيق: عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط1، 1410هـ - 1990م

98. ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. طَه مُحسِن. مكتبة ابن تيمية، ط1، 1405 هـ.

99. ابن مجاهد البغدادي، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف- مصر .ط2، 1400هـ.

100. ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، لسان العرب. دار صادر – بيروت، ط3، - 1414 هـ

101. النجار، محمد عبد العزيز، ضياء السالك إلى أوضح المسالك. مؤسسة الرسالة، ط1، 1422هـ - 2001م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

102. النحّاس، أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، إعراب القرآن . وضع حواشيه وعلق عليه، عبد المنعم خليل إبراهيم. منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1421 هـ .

103. النسفي، عبدالله بن أحمد بن محمود أبو البركات، مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي) تحقيق: سيد زكريا، مكتبة نزار مصطفى الباز، د.ت.

104. النميري، الراعي عُبَيد بن حُصين بن معاوية بن جندل، ديوان الراعي النميري، شرح د. واضح الصمد، دار الجيل، بيروت، د.ت.

105. النوري الصفاقسي، علي بن محمد بن سالم، أبو الحسن. غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان. دار الكتب العلمية. بيروت، ط1، 1425 هـ – 2004 م.

106. النويري، أبو القاسم بن علي طيبة. النشر فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ. تحقيق: مجدي محمد سرور سعد باسلوم. دار الكتب العلمية. ط1، 2003.

107. الهردي، محمد عارف عثمان موسى، القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره والرد عليه (من أول القران إلى آخر سورة التوبة) الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة –الرياض ط1، 1986.

108. ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر. الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، د.ت.

109. ابن هشام، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: عباس مصطفى الصالحي،1986

110. ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف. شرح قطر الندى وبل الصدى. تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد. القاهرة، ط11، 1383 .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

111. ابن هشام، جمال الدين الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله . دار الفكر – دمشق، د.ت.

112. ابن هشام، جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله ابن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ت.

113. الهمذاني، المنتخب. الفريد في إعراب القرآن المجيد. تحقيق: محمد ناظم الدين فتيح ط1، 2006

114. الهيتي، عبد القادر. ما انفرد به القراء السبعة وتوجيهه في النحو العربي. منشورات جامعة قاريونس – بنغازي.1996.

115. ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي ابن أبي السرايا محمد بن علي، شرح المفصل للزمخشري. قدم له، الدكتور إيميل بديع دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ط1، 2001م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

- **المراجع الأجنبيّة**

1. J. McCarthy, john. What is Optimality theory? University of Massachusetts linguistics Department Faculty Publication Series. 2007

- **الرسائل الجامعيّة والأبحاث**

1. الحربي، عبد العزيز بن علي، توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيرا وإعرابا، رسالة ماجستير. إشراف، د.محمد سيدى الحبيب. جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة.1417هـ.

2. عبابنة، يحيى. القواعدية وأشكال الأفضلية في النحو، المفعول المطلق أنموذجاً. (بحث) جامعة اليرموك– إربد – الأردن. ضمن كتاب أروقة العربية، بحوث لسانيّة مهداة إلى الأستاذ الدكتور اسماعيل عمايرة، إشراف الدكتور ماجد الحجيلي، عالم الكتب الحديث، اربد، 2016.

3. عبدالله عنبر، نظرية التوليد والتحويل بين القدرة الكامنة والأداء اللغوي. مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنيّة، المجّلد 36، العدد2، 2009.

4. المراشدة، رائدة، عناصر الأفضليّة النحوية والصيغ الاختياريّة في القراءات القرانيّة الشاذة. رسالة دكتوراه، بإشراف الأستاذ الدكتور: يحيى عبابنة. جامعة اليرموك. 2016.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Abstract

AL-khashashneh, Asmaa. The Syntactical and Structural Optimality in Quranic Successive Recitations (Al-Qira'at Al-Mutawatirh). PhD. Thesis, Yarmouk University. (2018). Supervisor: Prof. Dr. Yahia Ababneh.

The optimality theory is considered a well-developed and modern one for transformational-generative grammar theory. In fact, it deals with all language aspects according to preference criteria whereby the linguistic conditions are categorized form the most optimal one to the least optimal one. Accordingly, the prime concern of such a theory is to look for the most grammatical optimal structure.

The researcher seeks to apply this theory on various samples from *Mutawâtir* Readings (readings transmitted by so many trustworthy persons as to be beyond doubt) to expose them to some grammatical rules in order to see if a structure conforms to the structural optimality or not. In case a structure conforms to the linguistic rules, it means that it achieves the optimal grammaticality in the sense that it dominates other linguistic structural patterns.

The nature of current study involves to have an introduction to elucidate the topic, reasons behind choosing it, methodology, review of related literature, and preamble that includes the theoretical background as

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

to shed some light upon the Optimality Theory. The introductory part also provides a definition for *Mutawâtir* Readings as well as their conditions. Moreover, four chapters form the body of this research to highlight the linguistic patterns of *Mutawâtir* Readings with respect to complements of predicate process, structures and grammaticality optimality in 'followers' topic, and variety of structural usages of dative case and the relation of genitive case in Mutawatir Readings. Finally, this study has a conclusion to show the main results and recommendations that this study has come up with.

It is worth noting here that the researcher has adopted the descriptive analytical approach in her study. Specifically, she has collected many Mutawatir Quranic verses then exposes them to some grammatical aspects organised in tables and if a pattern meets the structural optimality, it would achieve the grammatical preference. Accordingly, one might claim that such a process of grammaticality is the main criterion according to which we judge the optimality.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Keywords: Optimality Theory, Quranic Readings, predicate relations, complements of predicate process, usage preference.